

عمدة السالك وعدة الناسك

تأليف

الشيخ الامام العالم العلامة شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن النقيب المصري تغمده الله تعالى برحمته
ورضوانه وأسكنه فسيح جناته بمنه وكرمه
واحسانه آمين والحمد لله رب العالمين

﴿ وبهامشه تعليقات لبعض العلماء الثقات ﴾

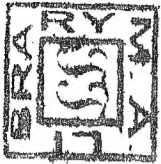
﴿ ولقد أحسن وأجاد من قال فيها ﴾

يطلب العلم ان رمت الوصوله * لتتطف من ثمار الفقه أفنانا
عليك بعمدة لابن النقيب سميت * تغنيك عن غيرها في الفقه تبياننا
اذ التأليف لا يحصى لها عدد * وهذه عدة زادتك إيماننا
فاجتهدت لها ان كنت محتفلا * بفقه دين وسل مولاك غفرانا
هذا كتاب لو يباع بوزنه * ذهباً لكان البائع المغبوننا

طبع مطبعة

مطبعة البستاني في بيروت

رمضان - ١٣٤٤ هـ



MALIBRARY, A.M.U.

(١) قوله الشافعي كنيته

أبو عبد الله واسمه محمد

ابن ادريس وادريس

والده هو ابن العباس

ابن عثمان بن شافع بن

السائب بن عبيد بن

زيد بن هاشم بن المطلب

ابن عبد مناف جد

رسول الله صلى الله

عليه وسلم

نسب كشاف مشيخ

من نوره

وأعاب بدر التمهرونقا

مافيه لإسيد من سيد

حاز الفاخر والمكارم

والنقى

وشافع بن السائب

هو الذى نسب اليه

الامام رضى الله عنه

لقى النبي صلى الله عليه

وسلم وهو مترعر

وأسلم يوم بدر * وولد

إمامنا رضى الله عنه

سنة خمسين ومائة بغزة

من الشام وقيل

بعسقلان وقيل باليمن

وتوفى يوم الجمعة سلخ

رجب سنة أربع ومائتين

اه شرح الجورجى

على هذا المتن

(٢) قوله أو بمجاوره

أى أو تغير بمجاوره أى

ولو كان التغير كثيرا اه

شرح ابن قاسم على متن الشيخ أبى شجاع

قال الشيخ الباجورى فى حاشيته عليه

اه سواء كان التغير قليلا أو كثيرا فهو غايه فى بقاءه على طهوريته وظاهره

ولو كان التغير بالطعم واللون الريح معا وهو كذلك وظاهره وان

حدث له اسم آخر لكن الذى انحط عليه كلام العبادى أنه ان حدث له اسم آخر كأن أذيب فيه شحم فصار يسمى باسم المرقعة ضر ذلك وهو

الظاهر بل المتعين اه باجورى (٣) قوله كطحلب بضم أوله وثالثه أو كسرهما أو ضم أوله وفتح ثالثه وهو شئ أخضر يعالو الماء من

طول المكث اه باجورى (٤) قوله مكث هو بتثنية الميم مع اسكان الكاف وفى المطلب لغت أربعة وهى فتح الميم والكاف وعلى كل

فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها اه باجورى رحمه الله

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذا المختصر على مذهب الامام الشافعي (١) رحمة الله عليه ورضوانه أقصرت فيه على الصحيح من المذهب عند الرافعي والنووي أو أحدهما وقد أذكر فيه خلافا وذلك اذا اختلفت تصحيحهما مقدما لتصحيح النووي فيكون مقابله تصحيح الرافعي وسميته (عمدة السالك وعدة الناسك) والله أسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل

المياه أقسام طهور وطاهر ونجس فالطهور هو الطاهر فى نفسه المطهر لغيره والطاهر هو الطاهر فى نفسه ولا يطهر غيره والنجس غيرهما فلا يجوز رفع حدث ولا إزالة نجس إلا بالماء المطلق وهو الطهور على أى صفة كان من أصل الخلقة ويكره بالشمس فى البلاد الحارة فى الاواني المنطبعة وهى ما يطرر بالمطارق الا الذهب والفضة وتزول بالتبريد واذا تغير الماء تغيرا كثيرا بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة شئ طاهر يمكن الصون عنه كدقيق وزعفران أو استعمال دون القلتين فى فرض طهارة الحدث ولو اصابى أولنجس ولو لم يتغير لم تجز الطهارة به فان تغير بالزعفران ونحوه يسيرا أو بمجاوره (٢) كهود ودهن مطيبين أو بما لا يمكن الصون عنه كطحلب (٣) وورق شجر تنثر فيه وبتراب وطول مكث (٤) أو استعمال فى النفل كضمضة وتجديد وضوء وغسل مسنون أو جمع المستعمل فبلغ قلتين جازت الطهارة به ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه صرة أو جنب بعد النيسة فى دون القلتين فاغترب ونوى الاغترب لم يضره والا صار الباقي مستعملا ولو اغترب من جنبان فأكثر دفعة أو واحدا

بعد واحد في قلتين ارتفعت جنباتهم ولا يصير مستعملا والقلتان خمسمائة رطل (١) بفداية تقر بها
ومساحتها ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً فالقلتان لا تنجس بمجرد ملاقة النجاسة بل بالتغير بها ولو
يسيراً ثم إن زال التغير بنفسه أو بماء طهر أو بنحو مسك أو بخل أو بتراب فلا ودونهما ينجس بمجرد
ملاقة النجاسة وإن لم يتغير إلا أن يقع فيه نجس لا يراه البصر أو ميتة لادم طاسائل كدباب ونحوه فلا يضر
وسواء الجارى والراكب فإن كوثر القليل النجس فبالغ قلتين ولا تغير طهر والمراد بالتغير بالطاهر
أو بالنجس أما اللون والطعم والريح ويندب تغذية الأناء فالواقع في أحد الأثناء ينجس توضعاً من أحدهما
باجتهاد وظهور علامة سواء قدر على طهر بيقين أم لا فإن تحير أراقهما ويتمم بالاعادة والاعصى بجهده
فإن تحير قلد بصير أولوا شبه طهور بماء ورد توضعاً بكل واحد مرة أو ببول أراقهما وتمم

﴿فصل﴾ تحلل الطهارة من كل أناء طاهر إلا الذهب والفضة والمطلى بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار
فيحرم استعماله على الرجال والنساء في الطهارة والأكل والشرب وغير ذلك وكذا اقتناؤه بالاستعمال
حتى الميل من الفضة والمضرب بالذهب حرام مطلقاً وقيل كالفضة وبالفضة إن كانت كبيرة للزينة فهي حرام
أو صغيرة للحاجة حل أو صغيرة للزينة أو كبيرة للحاجة كره ولم يحرم ومعنى التضييب أن ينكسر موضع
منه فيجعل موضع الكسر فضة تمسك بها وتكره وأنى الكفار وثيابهم ويباح الأناء من كل جوهر نفيس
كياقوت وزمرد

﴿فصل﴾ ويندب السواك في كل وقت الاصل ثم بعد الزوال فيكره ويتأكد استحبابه لكل صلاة وقراءة
ووضوء وصفرة أسنان واستيقاظ من النوم ودخول بيته وتغير القم من أكل كل كربة الريح وترك أكل
ويجزي بكل خشن الأصابع الخشنة والأفضل بأراك وبياض ندى وأن يستاك عرضاً ويبدأ بجانبه
الأيمن ويتعهد كرامى أضراسه وينوى به السنة ويسن قلم ظفر وقص شارب وتنف ابط وأنف لمن اعتماده
وحلق عانة والاكتحال ورائلثا في كل عين وغسل البراجم وهي عقد ظهور الأصابع فإن شق تنف ابط
حلقة ويكره القرع وهو حلق بعض الرأس وترك بعضه ولا بأس بحلق كله ويجب الختان ويحرم خضب شعر
الرجل والمرأة بسواد الاغرض الجهاد ويسن بصفرة أو حجرة وخضب يدي من زوجة ورجليها نعمياً بحناء
ويحرم على الرجال الحاجة ويكره تنف الشيب

﴿باب الوضوء﴾

﴿قروضة﴾ ستة النية عند غسل الوجه وغسل الوجه وغسل اليدين إلى المرفقين ومسح القليل من الرأس
وغسل الرجلين إلى الكعبين والترتيب على ما ذكرناه ﴿وسننه﴾ ما عدا ذلك فينوى المتوضئ رفع
الحدث أو الطهارة للصلاة أو لأمر لا يستباح إلا بالطهارة كمس المصحف أو غيره إلا المستحاضة ومن به سلس
البول ومتممها فينوى استحابة فرض الصلاة وشربة النية بالقلب وأذن تقترن بغسل أول جزء من الوجه
ويندب أن يلفظ بها وأن تكون من أول الوضوء ويجب استصحابها إلى غسل أول الوجه فإن اقتصر على
النية عند غسل الوجه كفى لكن لا يشاب على ما قبله من مضمضة واستنشاق وغسل كعب ويندب أن يسمى
الله تعالى وأن يغسل كفيه ثلاثاً فإن ترك التسمية عمداً أو سهواً أتى بها في ثمانه فإن شك في نجاسة يده كره
غمسها في دون القلتين قبل غسلها ثلاثاً ثم يستاك ويتمضمض ويستنشق ثلاثاً بثلاث غرغرات فيتمضمض
من غرفة ثم يستنشق ثم يتمضمض من أخرى ثم يستنشق ثم يتمضمض من الثالثة ثم يستنشق ويبالغ فيها
الآن يكون صائماً فيرفق ثم يغسل وجهه ثلاثاً وهو ما بين منابت شعر الرأس في العادة إلى الدقن طولاً
ومن الأذن إلى الأذن عرضاً فإنه موضع الغم وهو ما تحت الشعر الذي عم الجبهة أو بعضها ويجب غسل

(١) بكسر الراء على
الأفصح ويجوز الفتح

شعور الوجه كلها ظاهرها وباطنها والبشرة تحتها خفيفة كانت أو كثيفة كالحاجب والشارب والعنفقة والنداء والهدب وشعر الخد الإلحجية والعارضين فإنه يجب غسل ظاهرهما وباطنهما والبشرة تحتهما عند الخفة فظاهرهما فقط عند الكثافة لكن يندب التخليل حينئذ ويجب إفاضة الماء على ظاهر النازل من الإحجية عن الذقن ويجب غسل جزء من الرأس وسائر ما يحيط بالوجه ليتحقق كماله وسن أن يتخلل الإحجية من أسفلها بماء جديد ثم يغسل يديه مع مرفقيه ثلاثا فان قطعت من الساعد وجب غسل الباقي أو من مفصل المرفق لزمه غسل رأس العضد أو من العضد ندب غسل باقيه ثم يمسح رأسه فيبدأ بمقدم رأسه فيذهب بيديه إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه يفعل ذلك ثلاثا فان كان أقرع أو ما نبت شعره أو كان طويلا ومصفورا لم يندب الرد فلو وضع يده بلامد بحيث بل ما ينطلق عليه الاسم وهو بعض شعرة لم يخرج يده عن حد الرأس أو قطر ولم يغسل أو غسله كفي فان شق نزع عمامته كمل عليها بعد مسح ما يجب ثم يمسح أذنيه ظاهرا وباطنا بماء جديد ثلاثا ثم صاخيه بماء جديد ثلاثا فيدخل خنصر يده فيهما ثم يغسل رجله مع كعبيه ثلاثا فلو شك في ثلث عضو أخذ بالأقل فيكمل ثلاثا يقينا ويقدم اليمنى من يد ورجل لا كف وخد واذن فيظهرهما دفعة ويغسل الغرة بأن يغسل مع وجهه من رأسه وعنقه زائدا عن الفرض والتججيل بأن يغسل فوق مرفقيه وكعبيه وغايتيه استيعاب العضد والساق ويوالي الأعضاء فان فرق ولو طويلا صح بغير تجديدية ويقول بعد فراغه أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانه اللهم وبحمده أشهد أن لا إله إلا أنت أستعفرك وأتوب إليك ولا أعضاء أدعية تقال عندها لأصلها وآدابها استقبال القبلة ولا يتكلم بغير حاجة ويبدأ بأعلى وجهه ولا ياطمه بالماء فان صب عليه غيره بدأ بمرفقيه وكعبيه وان صب على نفسه بدأ بأصابعه ويتعهد أمان عينيه وعقبه ونحوهما مما يخاف اغفاله سيما في الشتاء ويحرك خاتما ليدخل الماء تحته ويخلل أصابع رجله بخنصر يده اليسرى يبدأ بخنصر رجله اليمنى من أسفل ويختم بخنصر اليسرى ويكره أن يغسل غيره أعضاءه إلا لعنصر وتقديم يساره والاسراف في الماء ويندب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد وهو رطل وثلاث بغدادي ولا ينقص ماء الغسل عن صاع والصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بالعراقي ولا يذهب أعضاءه ولا ينفض يديه ولا يستعين بأحد يصب عليه ولا يمسح الرقبة ولو كان تحت أطفاره وسخ يمنع وصول الماء ليصح الوضوء ولو شك في أثناء الوضوء في غسل عضو لزمه مع ما بعده أو بعد فراغه لم يلزمه شيء ويندب تجديد الوضوء لمن صلى به فرضا أو نقلا ويندب الوضوء لجنب يريد أن لا أو شربا أو نوما أو جماعا آخر والله أعلم

(١) أي على سبيل
الفرض والا فلا يصح
مسح أحدهما اه

(باب المسح على الخفين)

يجوز المسح على الخفين في الوضوء للمسافر سفرا مباحا تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس فان مسحهما أو أحدهما (١) حضرا ثم سافرا أو سافرا ثم أقام أو شك هل ابتداء المسح سفرا أو حضرا أتم مسح مقيم فقط ولو أحدث حضرا ومسح سفرا أتم مدة مسافر سواء مضى عليه وقت الصلاة بكمالها في الحضرة أم لا فان شك في انقضاء المدة لم يمسح في مدة الشك فان شك هل أحدث وقت الظهر أو العصر بنى أحصره على أنه الظهر ولو أجنب في المدة وجب النزاع للغسل وشروطه أن يلبسه على وضوء كامل وأن يكون طاهرا سائرا لجميع محل الفرض ما نال النفوذ الماء يمكن متابعة المشي عليهما لتردد مسافر لحاجاته سواء كان من جلد أو ولد أو غرق مطبقة أو خشب أو غير ذلك أو مشقوقا شديدا بشرج ولو لبس خفا في رجل لم يمسحه ويغسل الأخرى أو ظهر من الرجل شيء وان قل من خرق في الخلف لم يجز

والجرموق هو خف فوق خف فان كان الأعلى قويا والأسفل مخرقا فله مسح الأعلى وان كانا قويا بين أو القوي الأسفل لم يكف مسح الأعلى فان وصل البالي منه الى الأسفل كفي سواء قصد مسحهما أو الأسفل فقط أو أطلق لان قصد الأعلى فقط ويسن مسح أعلى الخف وأسفله وعقبه خطوطا بالاستيعاب ولا تكرار فيضع يده اليسرى تحت عقبه ويمناه عند أصابعه ويمني إلى الساق واليسرى إلى الأصابع فان اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه محاذي المحل الفرض كفي وان اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف أو الباطن مما يلي البشرة فلا ومتى ظهرت الرجل بنزع أو بحرق وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط

(باب أسباب الحدث)

وهي أربعة **﴿أحدها﴾** الخارج من قبل أو دبر أو ثقبه تحت السرة مع انسداد الخرج المعتاد عينا أو ريحا معتادا أو نادرا كدودة وحصاة الالمني فانه يوجب الغسل ولا يتقض الوضوء بصورة ذلك أن ينام مكانه فاحتمل أو ينظر بشهوة فينزل والافلوجامع أو نام مضطجعا فأنزل انتقض باللس والنوم **﴿الثاني﴾** زوال عقله الا النوم قاعدا مكانه من الأرض سواء الراكب والمستند ولولشي لو أزيل لسقط وغيرهما فلو نام مكانا فزال أليته قبل انتباهه انتقض أو بعده أو معه أو شك أو سقطت يده على الأرض وهو قائم يمكن مقعده أو نعس وهو غير ممكن وهو يسمع ولا يفهم أو شك هل نام أو نعس أو هل نام مكانا أو غير ممكن فلا يتقض **﴿الثالث﴾** التقاء شيء وان قل من بشر في رجل وامرأة أجنبيين ولو بغير شهوة وقصد حتى اللسان والاسل والزائد الاستناو ظفرا وشعر أو عضو مقطوعا وينقض هرم وميت لا محرم وطفل لا يشتهي في العادة فلو شك هل لمس امرأة أم رجلا وشعر أو بشرة أو أجنبية أو محرما لم ينقض **﴿الرابع﴾** مس فرج الآدمي بباطن الكف والأصابع خاصة ولو سهوا أو بلا شهوة قبلا أو دبرا ذكرا أو أنثى من نفسه أو غيره ولو من ميت وطفل ومحل جب وان اكتسى جلدا أو أشل ولو مقطوعا **﴿١﴾** لافرج بهيمة ولا برؤس الأصابع وما بينها وحرف الكف ولا ينقض قيء وفصد ورعاف وقهقهة مصل وأكل لحم جزور وغير ذلك ومن يمتن حدثا وشك في ارتفاعه فهو محدث ومن يمتن طهرا وشك في ارتفاعه فهو متطهر وان يمتنهما وشك في السابق منهما فان لم يعرف ما كان قبلهما أو عرفه وكان طهرا وكان عادته تجديد الوضوء لزمه الوضوء فان لم يكن عادته تجديد الوضوء أو كان حدثا فهو الآن متطهر ومن أحدث حرم عليه الصلاة وسجود التلاوة والشكر والطواف وحمل المصحف ولو بعلاقته أو في صندوقه ومسه سواء المكتوب بين الأسطر والخواشي وجلده وعلاقته وخريطته وصندوقه وهو فيها وكذا يحرم مس وحمل ما كتب للدراسة ولو آية كاللوح وغيره ويحل حمل مصحف في أمتعة وحل حمل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن القرآن وكتب فقه وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر ويمكن الصبي المحدث من حمله ومسه ولو كتب محدث أو جنب قرآن لم يمس ولم يحمله جاز ولو خاف على المصحف من خرق أو غرق أو يد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجناية ان لم يجد مستودعا له لسكن يتيهه ان قدر ويحرم توسده وغيره من كتب العلم

(باب قضاء الحاجة)

يندب لمريد الخلاء أن يتعلل الالندر ويستتر رأسه وينحي ما فيه ذكر الله ورسوله وكل امم معظم فان دخل باخاتم ضم كفه عليه ويهيء أعجاء الاستنجاء ويقول عند الدخول بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وعند الخروج غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويقدم داخلا يساره وخارجا يمينه ولا يخص ذكر الدخول للخلاء والخروج وتقديم اليسرى واليمنى وتنحية ذكر الله تعالى ورسوله

(١) قوله شلاء يقال شات يمينك بفتح الشين أفصح من ضمها أي بطلت حركتها جلة دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد اه خضري بزيادة

بالبنيان بل يشرع بالصحراء أيضا ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ويرنيه قبل انتصابه ويعتمد في الجاوس على يساره ولا يطيل ولا يتكلم فإذا انتطاع البول مسح بيساره من دبره إلى رأس ذكره ويستره باطراف ثلثه ولا يبول قائما ولا عنده ولا يستنجي بالماء في موضعه أن خاف ترششا ولا يذوق في المراحيض ويبعد في الصحراء ويستتر ولا يبول في حجر وموضع صلب ومهبريح ومورد ومتحدث للناس وطريق وتحت شجرة مثمرة وعند قبر وفي الماء الراكد وقليل جار ولا مستقبل الشمس والقمر (١) وبيت المقدس ومستدبره ويحرم البول على مطعم وعظم ومعظم وقبر وفي مسجد ولو في آناه ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء بالاحائل وبأحان في البنيان إذا قرب من السائر نحو ثلاثة أذرع ويكفي مرتفع ثلثي ذراع من جدار أو وهدة ودابة وذيله المرنخي قبالة القبلة والاعتبار في الصحراء والبنيان بالسترة حيث قرب منها على ثلاثة أذرع وهي ثلث أذرع جاز فيها والا فلا لا في المراحيض (٢) فيجوز مع كراهة وإن بهد جدارها أو قصر ويجب الاستنجاء من كل عين ما وثقة خارجة من السيلان لا ریح وودودة وحصاة وبرة بالراطوبه وتكفي الأحجار ولو في نادر كدم وتعقيم بالماء أفضل ويغني عن التبر كل جامد طاهر قانع للنجاسة غير محترق ومطعم كجلاء اللدكي قبل الدباغ فلو استعمل ما عا غير الماء أو نجسا أو طرأت نجاسة أجنبية أو أثقل ما خرج منه ثمن موضعه أو جف أو انقش حال خروجه وجاوز الآلية أو الحشفة تعين الماء فإن لم يجاوزها كفي الحجر ويجب إزالة العين واستيفاء ثلاث مسحات إما بثلاثة أحجار أو بحجر له ثلاثة أحرف وإن أتى بدونها فإن لم تنق الثلاثة وجب الانقاء ونسب ايتار ويندب أن يبدأ بالأول من مقدم صفحة اليمنى ويمر إلى موضع ابتدائه ثم يعكس بالثاني ثم الثالث على الصفحتين والمسرورة ويجب وضه أولا بموضع طاهر ثم يمره ويكره الاستنجاء بيمينه فليأخذ الحجر بيمينه والذكر بشماله ويحركها والأفضل تقديم الاستنجاء على الوضوء فإن أخره عنه صح أو عن التيمم فلا

(باب الغسل)

يجب على الرجل من خروج المني ومن إيلاج (٣) الحشفة في أي فرج كان قبلا أو دبرا ذكر أو أنثى ولو بهيمة (٤) أو صغيرا في صغيرة ويجب على المرأة من خروج منيها ومن أي ذكر دخل في قبلها أو دبرها ولو أشل أو من صبي أو بهيمة ومن الحيض والنفاس وخروج الرمد جافا وإنما يتلوق (٥) بتقريب جميع الحشفة ولو رأى منيا في ثوب أو فراش ينالم فيه مع من يمكن كونه منه ناسبا لهذا الغسل ولا يجب ولا يقتدى أحدهما بالآخر فإن لم ينم فيه غيره لزما الغسل ويجب إعادة كل صلاة لا يحتلل حدث مني بعدها لكن ينسب إعادة ما أمكن كونهما به ولو جرم حدث في قبلها فافقتت ثم خرج منيها منها لم يغسل آخر بشرطين أحدهما أن تكون ذات شهرة لا حشفة الثاني أن تكون فضت شهوتها لانهمة ومكرهة ويعرف المني بتدفق أو تاند أو ریح طلع أو حجيح إذا كانت رطبا أو بياضا بيضا إذا كان جافا ففي وجب واحدا منهما كان منيا موجبا للغسل وفي فقتت كلها لم يكن منيا ولا يشترط البياض والشحانة في مني الرجل ولا الصفرة والرقعة في مني المرأة ولا غسل في مني وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج بلا شهوة عند الملاعبة ولا في ودي وهو ماء أبيض كدر مخين يخرج عقب البول فإن شك هل أخرج مني أو مني فخير أن شاء جعله منيا وغتسل فقط وإن شاء جعله منيا وغتسل ما أصاب يديه وثوبه مني أو وضأ ولا يغتسل والأفضل أن يفعل جميع ذلك ويحرم بالجنابة ما حرم بالحدث وكذا اللبث في المسجد وقراءة القرآن ولو بعض آية ويباح أذكاره لا بقصد القرآن فإن قصد القرآن عصي والدكر أو لا شيء جاز وله المرور في المسجد ويكره للخروج حاجة (فصل) يبدأ الغسل بالتسمية ثم بالالتمس ثم وضوء كوضوء الصلاة ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثا أو يا

(١) الواو في الاثنين

بمعنى أولاد أفراد الضمير

(٢) وهي بيوت الخلاء

المعدة لتلك اه

(٣) قوله ومن إيلاج

وهو موجب للغسل

وان لم ينزل والاخبار

الدالة على اعتبار

الانزال كخبرائنا الماء

من الماء منسوخة

وحله ابن عباس على أنه

لا يجب الغسل بالاحتلام

الا انزل اه باجوري

(٤) قوله أو صغيرا في

صغيرة أي فأنها يصيران

جنين ويجب على

الولي أن يأمرهما

بالغسل ان كانا مميزين

فان لم يفسلا حتى بلغا

لزمهما الغسل ويعقد

بالغسل الواقع بعد

التمييز ولا يلزمهما إعادة

بعد البلوغ اه شرح

باختصار

(٥) قوله يتعاقب أي

وجوب الغسل وسائر

الأحكام اه شرح

رفع الجنابة أو الحيض أو استباحة الصلاة ويخلل شعره ثم على شقه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً ويتعهد معاطفه ويدلك جسده وفي الحيض تيمع أثر الدم فرصة مسك فان لم يجد فطيبا غيره فان لم يجد فطينا فان لم يجد كفي الماء والواجب منه شيئا من النية عند أول غسل مفروض وتعميم شعره وبشره بالماء حتى ماتحت قلفة غير المختون وما يظهر من فرج الثيب اذا قصدت لحاجتها ولو أحدث في أثناءه تممه ولو تلبس شعره وجب نقضه ان لم يصل الماء الى باطنه ومن عليه نجاسة يغسلها ثم يغتسل ويكفي له ما غسلة في الأصح ولو كان عليها غسل جنابة وغسل حيض فاغتسلت لأحد ههما كفي عنهما ومن اغتسل مرة واحدة بنية جنابة وجمعة حصل أونية أحدهما حصل دون الآخر

(فصل) يسن غسل الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقاء ومن غسل الميت والمجنون والمغمى عليه اذا أفاق ولا لإحرام ولا دخول مكة المشرفة ولا لوقوف برفة ولا طواف والمعنى لدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالشعر الحرام وثلاثة لرحي الجار أيام التشريق

(باب التيمم)

وشروط التيمم ثلاثة (أحدها) أن يقع بعد دخول الوقت ان كان لفرض أو لنفل مؤقت بل يجب نقل التراب في الوقت فلو تيمم شأنا في الوقت لم يصح وان صادفه ولو تيمم لثلاثة فحوة فلم يصلها حتى حضرت لظهر فله أن يصلها به (١) أو فائت أخرى (الثاني) أن يكون بتراب طاهر خالص مطلق له غبار ولو بغبار ومل لا رمل منه حصص ولا بتراب مختلط بدقيق ونحوه ولا ببحر وسحابة خرف ومستعمل وهو ما على الضم وأما ثلثه عنه (الثالث) العجز عن استعمال الماء فيه تيمم الحاجز عن استعماله ويكون عن الأحداث كلها ويستحب به الجنب والحائض ما يستحبان بالنسل فان أحد ثابتة حرم عليهما ما يحرم بالحدث والعجز أسباب (أحدها) فقد الماء فان تيقن عذبه تيمم بلا طلب وان توهم وجوده وجب طلبه من رحله ورفقته حتى يستوعبهم أو لا يبقى من الوقت إلا ما يجمع الصلاة ولا يجب الطلب من كل واحد بعينه بل ينادى من معه ماء ولو باليمن ثم ينظر حواله ان كان في أرض مستقيمة والارتداد إلى حد الفوت وهو بحيث لو استنثت برفقته مع استنثائهم بأقرانهم وأقاربهم لأغاثوه ان لم يخف ضرر نفس أو مال أو صلب جبالا ضيرا قريبا ويجب أن يقع الطلب بعد دخول الوقت فان طلب قبله لم يجز وتيمم ومكث موضعه وأراد فرضا آخر ان لم يحدث ما يوجب ماء وكان يتيقن العدم بالطلب الأول تيمم بلا طلب وان لم يتيقنه أو وجد ما يوجب كسحاب ورطب وجب الطلب الآن الا من رحله وان تيقن وجود الماء على مسافة يتردد إليها المسافر للاحتياط بالاحتشاش وهي فوق حد الغوث أو لم أنه يصله بخمر قريب ويجب قصده ان لم يخف ضررا وان كان فوق ذلك فله التيمم والسكن ان يتيقن أنه لو صبر إلى آخر الوقت سجد فله فائدة طوره أفضل وان ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت ولو وهبه انسان ماء أو قرضه إياه أو أعاره دلوا لزمه القبول وان وهبه أو قرضه ممنهما فلا وان وجد الماء أو الدلو يباعان بمن مثله وهو عنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه سرائره ان وجد منه فاضلا عن دين ولو مؤجلا ومؤنة سفره ذنبا ورجوعا فان امتنع من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصبا الا لعطش ولو وجد بعض ماء لا يكفي طهارته لزمه استعماله ثم تيمم الباقي فالحدث يظهر وجهه ثم يديه على الترتيب والجنب يبدأ بأشائه وينصب يده على بطنه (السبب الثاني) خوف عطش نفسه ورفقته وعيونان شترت معهما ولو في المستعمل ويجزى الوضوء حينئذ فيتزود لرفقته وتيمم بالاعاءة (الثالث) مرض يخاف معه نقص النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو أو حدوث مرض يخوف أو زيادة مرض أو تأخير البرء أو شدة ألم أو شدة نفاخا حدثا في عضو ظاهر ويخشى فيه من فته أو طيبا يقبل فيه غيره فان خاف من سرح ولا سائر عليه غسل الصحيح باقصى الممكن فلا يترك الا ما لو غسله بعدى إلى الجرح وتيمم للجرح في الوجه واليدين

(١) قوله أن يصلها أي

الظهر لأنه لم يتييم لها

قبل وقتها بل تيمم لغيرها

في وقتها وصلاها هي به

ومثلهما الوتيمم للظهر في

وقتها مثلا ولم يصلها به

حتى دخل وقت العصر

فصلها في وقتها به

فانه يصح له حينئذ

يلغز فيقال لنا صورة

يصح فيها صلاة بتييم

لم تتييم به مع أنه أيضا

قبل دخول الوقت

ونظمت هذا الغز بقولي

وما تيمم صلى صلاة

به لم يستبح في الشرع

أصلا

ومع هذا تيمم قبل وقت

أوجب رسول الله صلى الله

فضلا له

في وقت جواز غسل الليل فالتيمم متى شاء والمحدث لا ينتقل عن عضو حتى يكمل غسلا وتيمما مقبلا
 ماشاء فان جرح عضوه فتيه مان ولا يجوز مسح الجرح بالماء وان لم يضره فان كان الجرح على عضو التيمم
 وجب مسحه بالتراب فان احتاج لعصابة أو لصوق أو جيرة وجب وضعها على طهر ولا يستر الا ما لا بد منه فان
 خاف من نزعها ضررا وجب المسح عليها كلها بالماء مع غسل الصحيح والتيمم كما تقدم فان كانت في غير
 عضو التيمم لم يجب مسحها بتراب فان أراد أن يصلي فرضا آخر لم يعد الجنب غسلا وكذا المحدث وقيل
 يغسل ما بعد عليه وان وضع بلا طهر وجب النزح فان خاف فعل ما تقدم وهو آثم ويعيد الصلاة ولا يعيد ان
 وضع على طهر ولم يكن في أعضاء التيمم ولا من تيمم لمرض أو جرح بلا ستر الا من يجرحه دم كثير يخاف من
 غسله فيعيد ولو خاف من شدة البرد مرضا ما تقدم ولم يقدر على تسخين الماء وتدفئة عضو تيمم وأعاد ومن
 فقد ماء وترايا وجب أن يصلي الفرض وحده ويعيد اذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم الاعادة فلا
 يعيد اذا وجد ترابا في الخضر **﴿رواجبانه﴾** سبعة النية فينوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة مقتر
 الى التيمم ولا يكفي نية رفع المحدث ولا فرض التيمم فان تيمم لفرض وجب نية الفرضية لا تعيينه من ظهر
 أو عصر بل لو نوى فرض الظهر استباح به العصر ولو نوى فرضا ونفلا أو نفل أو جنازة أو الصلاة لم
 يستبح الفرض أو فرضا فله النفل منفردا وكذا النفل قبله وبعده في الوقت وبعده ويجب قرنها بالنفل
 واستدامتها الى مسح شيء من الوجه **﴿الثاني والثالث﴾** قصد التراب ونقله فلو كان على وجهه تراب فمسح
 به أو ألغته الريح عليه فمسح به لم يكف ولو أمر غيره حتى يمسح به وان كان قادرا على الاظهر **﴿الرابع**
والخامس﴾ مسح وجهه ويديه مع مرفقيه **﴿السادس﴾** الترتيب **﴿السابع﴾** كونه بضرين
 ضربة للوجه وضربة لليدين وقيل انما يمكن بضربة كفي تحرقه ونحوها ولا يجب اتصاله باطن شعر خفيف
﴿وسننه﴾ التسمية وتقديم يمينه وأعلى وجهه وفي اليد يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور
 أصابع اليمنى سوى الإبهام ويمرّها الى الكوع ثم يضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمرّها الى المرفق
 ثم يدبر بطن كفه الى بطن الذراع ويمرّها وإبهامه من فوعة فاذا بلغ الكوع مسح بطن إبهام اليسرى
 ظهر إبهام اليمنى ثم مسح اليسرى باليمنى كذلك ثم يخلل أصابعه ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخفف
 الغبار ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيهما ويجب نزع الخاتم في الثانية ولو أحدث بين النقل
 ومسح الوجه بطل ووجب أخذ ثمان ويبطل التيمم عن الوضوء بنواقض الوضوء وبثوهم قدرته على ماء
 يجب استعماله كروية سراب أو ركب قبل الصلاة أو فيها وكانت مما تعاد كتيمة حاضرة لفقد الماء فان لم تعد
 كتيمة مسافرا فلا يتيممها وتجزئه لكن يندب قطعها ليستأنفها بوضوء وان رآه في نقل ونوى عدا آثم
 والافركتين ولا يجوز تيمم أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مندورة وما شاء من النوافل والجنائز

باب الحيض

أقل سن تحيض فيه المرأة استحكال تسع سنين تقريرا فلو رأت قبل تسع سنين لزمن لا يسع طهر أو حيضا فهو
 حيض والا فلا ولا حد لآخره فيمكن الى الموت وأقل الحيض يوم وليلة وغالبه ست أو سبع وأكثره خمسة عشر
 يوما وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولا حدا لكثيره فتى رأت دما في سن الحيض ولو حاملا وجب
 ترك ما ترك الحائض فان انقطع لدون أقله تبين أنه غير حيض فتقضي الصلاة فان انقطع لأقله أو أكثره أو ما
 بينهما فهو حيض وان جاوز أكثره فهي مستحاضة ولها أحكام طويلة مذكورة في كتب الفقه والصفرة
 والسكرية حيض وان أت وقتا دما ووقتا نفا ووقتا دما وهكذا ولم يجاوز الخمسة عشر ولم ينتهص مجموع الدماء
 عن يوم وليلة فالدماء والنقاء المتخلل كلها حيض وأقل النفاس لحظة وغالبه أربعون يوما وأكثره ستون يوما
 فان جاوزه فمستحاضة ويحرم بالحيض والنفاس ما يحرم بالجنابة وكذا الصوم ويجب قضاؤه دون الصلاة

ويحرم عبور المسجد ان خافت ناوليته والوطء والاستمتاع فيما بين السرة والركبة والطلاق والطهارة بنية رفع الحدث فان انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطلاق والطهارة وعبور المسجد ويبقى الباقي حتى تغتسل ولو ادعت الحيض ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها وتغسل المستحاضة فرجها وتشده وتعصبه ثم تقوضاً ولا تؤخر بعد الطهارة الا للاشتغال بأسباب الصلاة كستر عورة وأذان وانتظار جماعة فان أخرت لغير ذلك استأنفت الطهارة ويجب غسل الفرج وتعصبه والوضوء لكل فريضة ومن به سلس البول كالمستحاضة فيما تقدم

باب النجاسات

والنجاسة هي البول والغائط والدم والقيح والقي والخر (١) والنبيذ (٢) وكل مسكر مائع والسكاب والخنزير وفرع (٣) أحدهما والودي والمذي وما لا يؤكل لحمه اذا نجس بميتة الا السمك والجراد والآدمي ولبن الملا يؤكل لحمه غير الآدمي وشعر الميتة وشعر غيره المأكول اذا انفصل في حياته الا الآدمي ومنى السكاب والخنزير ولا نفحة طاهرة ان أخذت من سخله من كاهل نأكل غير اللبن وما يسيل من فم النائم ان كان من المعدة بأن كان لا ينقطع اذا طال نومه نجس وان كان من اللهوات بأن كان ينقطع فطاهر والعضو المنفصل من الحي حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان ان كانت طاهرة كالسمك فطاهر والا كالجوف نجس والعلقه والمضغة ورطوبة فرج المرأة وبيض المأكول وغيره ولبنه وشعره وصفه ووبره ورشاه اذا انفصل في حياته أو بعد ذكاته وعرق الحيوان الطاهر طاهر حتى الفأرة ورقيقه ودمه ولبن الآدمي ومنه غير نجس وكذا منى غيره غير السكاب والخنزير وقيل نجس ولا يظهر شيء من النجاسات الا الخمر اذا تحلل والجسد اذا دبغ ونجسا (٤) يصير حيوانا فاذا تحلل الخمر بغير القاء شيء فيها اما بنفسها أو بنقلها من الشمس الى الظل وعكسه أو بفتح رأسها طهرت مع أجزاء بدن الملاقية لها وما فوقها مما أصابته عنده الغليان وان ألقى فيها شيء فلا والدبغ هو نزع الفضلات بسكل حريف ولو نجسا ولا يكفي ملح وتراب وشمس ولا يجب استعمال ماء في أثناءه لكنه بعد الدبغ كثوب متنجس فيجب غسله بماء طهور ولا يظهر به جلد كب وخنزير ولو كان على الجلد شعر لم يظهر الشعر بالدبغ يعني عن قليله وما تنجس بملاقاة شيء من السكاب والخنزير لم يظهر الا بنفسه سبعا احداهن بتراب طاهر يستوعب المحل ويجب مزجه بماء طهور ويندب جعله في غير الاخيرة ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون واشنان ولورأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون قلتين قبل أن تغيب عنه نجسته وان غابت زمانا مكن فيه ولو غابا في قلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه ودخان النجاسة نجس ويعني عن سيرة فان مسح كثيره عن تنور بخرقه يابس فزال طهر أو رطبة فلا فان خبز عليه فطاهر وأسفل الرغيف نجس ويكفي في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء ولا يشترط سيلانه وبول الصبية وكذا الخنثى يغسل كالسكيرة وما سوى ذلك من النجاسات ان لم يكن له عين كفي جرى الماء عليه وان كان له عين وجب ازاله طعم وان عسر ولون وريح ان سهلا فان عسر ازاله الريح وحده أو اللون وحده لم يضر بقاؤه وان اجتمعوا شراو يشترط ورود الماء على المحل لا العصور ويندب بعد طهارته غسله ثانية وثالثة ويكفي في أرض نجسة بذائب المسكاوة بالماء ولا يشترط لضوبه ولو ذهب أثر نجاسة الأرض بشمس أو زار أو ريح لم تطهر حتى تغسل وكل مائع غير الماء تحلل ولبن اذا تنجس لا يمكن تطهيره فان كان جامدا كالسمن الجامد ألقى النجاسة وما حو لها والباقي طاهر وما غسل به النجاسة ان تغير أو زاد وزنه فنجس والا فلا فان بلغ قلتين فطهر والا حكمه حكم المحل بعد الغسل به وان كان قد حكم بطهارته فطاهر والا فنجس

كتاب الصلاة

انما يجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر فلا قضاء على من زال عقله بجنون أو مرض وكافر أصلي ويقضي المرتد

(١) قوله والخمر هي المتخذة من عصير العنب اه (٢) قوله والنبيذ هو المسكر من غير عصير العنب كالتمر ونحوه قياسا على الخمر (٣) قوله وفرع أحدهما أي مع الآخر ومع غيره من الحيوانات الطاهرة كالمثول من كب وذئب أو من خنزير وشاة سواء كان النجس أبا أو أما وسواء كان ولدا أو ولد وله وان سفل تغلبا للنجاسة اه شرح (٤) قوله ونجسا الخ أي كالود المتولد من نحو الجيف لأن الحياة أثارا ظاهرا في دونه النجاسة اه شرح

ويؤمر الصبي المميز بها لسبع ويضرب عليها لعشر ومن نشأ بين المسلمين ومجد وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو تحريم الخمر أو الزنا أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه وكان معلوما من الدين بالضرورة كفر وقتل بكفره ومن ترك الصلاة بها أو ناع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها وضاق (١) وقت ضرورتهم لم يكفر بل يضرب عنقه ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يعذر أحد في التأخير إلا نائماً أو ناسياً ومن أخر لأجل الجمع في السفر

﴿ باب المواقيت ﴾

المكتوبات خمس (الظهر) وأول وقتها إذا زالت الشمس وآخره مصير ظل كل شيء (٢) مثله سوى ظل الزوال (والعصر) وأوله آخر الظهر وآخره الغروب لكن إذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار وبقى الجواز (والغروب) وأوله تكامل الغروب ثم يعتد بقدر وضوء وستر عورة وأذان واقامة وخمس ركعات متوسطة فان أخر الدخول فيها عن هذا القدر عصي وهي قضاء وان دخل فيه فله استدائها إلى غيبوبة الشفق الأحمر (والعشاء) وأوله غيبوبة الشفق الأحمر وآخره الفجر الصادق لكن إذا مضى ثلث الليل خرج وقت الاختيار وبقى الجواز (والصبح) وأوله الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس لكن إذا أسفر خرج وقت الاختيار وبقى الجواز والأفضل أن يصلى أول الوقت ويحصل بأن يشتغل أول دخوله بالاسباب كطهارة وستر عورة وأذان واقامة ثم يصلى ويستثنى الظهر فيسن الإبراد بها في شدة الحر ببلد حار لمن يعضى إلى جماعة بعيدة وليس في طريقه كثر ظله فيؤخر حتى يصير للحيطان ظل بظله فان فسد شرط من ذلك ندى التجمل ولو وقع في الوقت دون ركعة أو في خارجه فكلها قضاء أو ركعة فأكثر والبه في خارجه فكلها أداء لكن يحرم تعمد التأخير عن الوقت حتى يقع بعضها خارج الوقت ومن جهل دخول الوقت فأخبره ثقة عن مشاهدته وجب قبوله أو عن اجتهد فلا داعي أو البصير العاجز عن الاجتهاد تقلده لا القادر عليه يجوز اعتداد مؤذن ثقة عارف وديك محرب فان فقد الاعمى أو البصير محبوا اجتهد بورد ونحوه وان أمكنهما اليقين بالصبر فان تحير أصبر حتى يظنا فان صلبا بلا اجتهدا أعادا وان أصابا وان مضى من أول الوقت ما يمكن فيه الصلاة فحق أوجاض وجب القضاء ومتى فاتت المكتوبة بعذر ندب الفور في القضاء وان فاتت بغير عذر وجب الفور والصوم كالصلاة ويحرم تراخيه لمضان القابل ويندب ترتيب الفوات وتقدمها على الحاضرة إلا أن يخشى فوات الحاضرة فيجب تقديمها وان شرع في فاتتة ظان ساعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها وفعل الحاضرة ومن عليه فاتتة فوجد جماعة الحاضرة فاتتة ندب تقديم الفاتتة منفردا ثم الحاضرة ومن نسي صلاة فأكثر من الخمس ولم يعرف عينها لزمه الخمس وينوى بكل واحدة الفاتتة

﴿ باب الأذان والاقامة ﴾

هما سنتان في المكتوبات حتى لنفرد وجماعة ثانية بحيث يظهر الشعار والأذان أفضل من الإمامة وقيل عكسه فان أذن المنفرد في مسجد صليت فيه جماعة لم يرفع صوته والرفع وكذا الجماعة الثانية لا يرفعون صوتهم ويسن لجماعة النساء الاقامة دون الأذان ولا يؤذن للقائنة في الجديد يؤذن لها في القديم الاظهر فان فاتتة صلات لم يؤذن لما بعد الأولى وفي الأولى الخلاف ويقم لكل واحدة أو لألفاظ الأذان والاقامة معروفة ويجب ترتيبهما فان سكت أو تكلم في أثناءه طويلا بطل أذانه فيستأنف نفسه وان قصر فلا أقل ما يجب أن يسمع نفسه ان أذن وأقام لنفسه فان أذن وأقام لجماعة وجب اسماع واحد جميعهما ولا يصح الأذان قبل الوقت إلا الصبح فانه يجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل ويندب الطهارة والقيام واستقبال القبلة والاتفات في الحيملتين في الأولى يمينا وفي الثانية شمالا فيلوى عنقه ولا يحول صدره وقدميه ويكره للمحدث وكراهة

(١) قوله وضاق وقت ضرورتها وهو الوقت الذي تجمع تلك الصلاة فيه اه شرح (٢) غالب النسخ ظل الشيء

(١) قوله وقارعة

الطريق وهي أعلاه
وقيل صدره وقيل النازل

منه قال في المجموع وكله

متقارب اه والمراد نفس

الطريق اه شرح

(٢) قوله وظهر الكعبة

أى سطوحها لورود

النهى عنه في حديث

لكن سنده ليس بقوى

وقد حمله بعضهم على ماذا

كان على ظهرها وليس ثم

شخص من جزئها قدر ثلثي

ذراع وحينئذ فيكون

نهى تحريم لأنها لا تصح

في هذه الحالة اه شرح

(٣) قوله واعطان

الابل المراد بها المواضع

التي تقرب من مواضع

شربها تنحى اليها

الشاربة ليشرب غيرها

اه شرح

(٤) قوله بالاجماع هذا

شرح وهو في غالب

النسخ ساقط اه

(٥) في نسخة الخلاء

(٦) قوله والامة ولو

مدبرة وأم ولد ومكاتبه

ومبعضه ومعلقة العلق

اه شرح

(٧) قوله إلا الوجه

والكفين أى ظهرها

وبطنها الى الكوعين

لقوله تعالى ولا يدين

زينتهن الا ما ظهر منها

وهو مفسر بالوجه

والدين اه شرح

الجنب أشد وفي الإقامة أغلظ وأن يؤذن على موضع عال وبقرب المسجد ويجعل أصبعيه في صماخيه ويرتل
الادان ويخرج الإقامة ويشترط كون المؤذن مسلماً عاقلاً بزازاً كذا أن يؤذن للرجال ويندب كونه حراً عادلاً
صحيحاً حسن الصوت من أقارب مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم ويكره للائمة إلا أن يكون معه بصير ويندب
لسامعه ولو جنباً وحائضاً أوفى قراءة أن يقول مثل قوله عقب كل كلمة وفي الحديثين لا حول ولا قوة الا بالله
وفي الصلاة خير من التوم صدقت وبررت وفي كلتي الإقامة أقامها الله وأدامها ما دامت السموات والارض
وجعلني من صالحى أهلها فان كان مجامعاً أو على الخلاء أو مصلياً جاب بعد فراغه ويندب للمؤذن وسامعه
بعد فراغه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت
سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته

باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة

وطهارة البدن والملبوس وان لم يتحرك بحركته وما عساهما وموضع الصلاة شرط لصحة الصلاة ولو قبض
طرف جبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته ولو تنجس بعض بساط صلى على موضع
طاهر منه وتحرك الباقي بحركته أو على سرير قوائمه على نجس ويتحرك بحركته صحت صلاته والنجاسة
غير الدم ان لم يدركها طرف يعفى عنها وان أدركها لم يعف عنها الا عن دم براغيث وقل وغيرهما مما لا نفس
له سائلة فيعفى عن قليله وكثيره وان انتشر بعرق وأما الدم والقيح فان كان من أجنبي عفى عن يسيره وان
كان من المصلى عفى عن قليله وكثيره سواء خرج من بثرة عصرها أو من دمل أو قرح أو فصد أو حجمة أو
غيرها أو أماناء القروح والنفطات ان كان له رائحة كريهة فهو نجس والأفلا ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها
ثم أراها بعد فراغها أعادها أو فيها بطلت ولو أصابه طين الشوارع فان لم يتحقق نجاسته فهو طاهر وان تحققت
عفى عن قليله عرفاً وهو ما يفتقر الاحتراز منه ويختلف بالوقت كأن كان أيام الأمطار وبوضعه من البدن
والثوب ولا يعفى عن كثيره ومن عجز عن إزالة نجاسة يبدنه أو نجس في موضع نجس صلى وأعاد وينحى
للسجود بحيث لو زاد أصابها ويحرم وضع الجبهة عليها ولو عجز عن تطهير ثوبه صلى عرياناً بلا إعادة ولو لم يجد
الآخر يراصلى فيه وان خفيت النجاسة في ثوب وجب غسله كله ولا يجتهد فان أخبره ثقة بموضعها اعتمده
وان اشتبه طاهر بمتنجس اجتهد وان أمكن طاهر بيقين أو غسل أحدهما فان تحير صلى عرياناً وأعاد ان
لم يمكنه غسل ثوبه فان أمكن وجب وإذا غسل ما ظنه نجساً صلى فيه ما عساه أوفى كل منفرداً وإذا صلى بلا اجتهد
في كل ثوب مرة لم تصح ولو خفيت النجاسة في فلاة صلى حيث شاء بلا اجتهد أوفى أرض صغيرة أوفى بيت
وجب غسل السكك ولو اشتبه بيتان اجتهد ولا تصح في مقبرة علم نبشها واختلاطها بصديد الموتى فان لم يعلم
نبشها كرهت وصح ونكسره في حمام ومساخه وقارعة الطريق (١) ومن بلة وبجزرة وكنيسة وموضع
مكس وخمر وظهر الكعبة (٢) والى قبر متوجها اليه واعطان (٣) الابل لأصراع غنم وتحرم في ثوب
وأرض مفصو بين وتصح بالاثواب

باب ستر العورة

هو واجب بالاجماع (٤) حتى في الخلاء (٥) الحاجة وهو شرط لصحة الصلاة فان رأى في ثوبه
بعد الصلاة خرقاً فكرؤية النجاسة وعورة الرجل والامة (٦) ما بين السرة والركبة وعورة الحرة كل
بدنها (٧) الا الوجه والكفين وشرط الساتر أن يمتنع لون البشرة فلا يكفي زجاج وماء صاف ويكفي
التطين ولو مع وجود الثوب ويجب عند فقده وأن يشمل المستور لبساً فلو صلى في خيمة ضيقة عرياناً لم
تصح ويشترط السترن الأعلى والجوانب والأسفل فلو صلى مرتفعاً بحيث ترى عورته من أسفل أو كان في
سترنه خرق فستره بيده جاز ويندب لامرأة خمار وقيص وملحقة غليظة ونجافها ولرجل أحسن ثيابه

ويتقصر ويتعمم فإن اقتصر قنوبان قيص معه (١) رداء أو ارار أو سراويل فإن اقتصر على ستر العورة جاز لكن يندب له وضع شيء على عاتقه ولو جبلا فإن فقد ثوبا أو ما كان ستر بعض العورة وجب ويستتر السواطين حتماً فإن أمكن أحدهما فقط تعين القبل فإن فقد هاتيكليتيه صلى عريانا بلا إعادة فإن وجد السترة في الصلاة وهي بقر به ستر وبني أن لم يعدل عن القبلة أو بعيدة ستر واستأنف وتندب الجماعة للعرافة ويقف امامهم وسطهم وإن أعير ثوباً بالزمة القبول فإن لم يقبل وصلى عريانا لم تصح وإن وهبه لم يلزمه القبول وسبق في التيمم مسائل فيعود مثلها ههنا

﴿ باب استقبال القبلة ﴾

وهو شرط لصحة الصلاة الا في شدة الخوف ونقل السفر فلهذا سفر التنقل راكبا وماشيا وإن قصر سفره فإن كان راكبا أو ما كان استقباله وإتمام الركوع والسجود في محل أو سفينة لزمه وإن لم يمكنه لزمه الاستقبال عند التحريم فقط إن سهل بأن كانت واقفة أو ممكن انحرافه أو تحريفها أو سائر سهولة وزمانها يسده وإن شق بأن كانت عسرة أو مقطوعة فلا يؤمى إلى مقصده بركوعه وسجوده ويجب كونه أخفض ولا يجب غاية وسعه ولا وضع الجبهة على الدابة فلو تسكفه جاز والمأشئ يركع ويسجد على الأرض ويمشي في الباقي ويشترط الاستقبال في الاحرام والركوع والسجود فقط ويشترط دوام سفره ولزوم جهة مقصده الا إلى القبلة فإن بلغ في أثناء منزلته أو مقصده أو بلدا ونوى الإقامة به وجب إتمامها بركوع وسجود واستقبال على الأرض أو دابة واقفة ومن حضر الكعبة لزمه استقبال عينا فلو استقبال الحجر أو خرج بعض بدنه عنها لم تصح الآن يمتد في أي موضع المسجد الحرام ولو قرى بواخرج بعضهم فإنه يصح للكل ومن صلى داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو المفتوح وعقبته ثلاث ذراع تقريباً يصح والا فلا وإن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل خاقي أو طاري فإنه الاجتهاد وإن وضع محرابه على العيان صلى إليه أبداً ومن غاب عنها فأخبره بهما مقبول الرواية عن مشاهدة وجب قبوله وكذا يجب اعتماد محراب ببلدا قرية يكثر طارقتها وكل مكان صلى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وضبط موقفه متعين ولا يجتهد فيه لا بتيامن ولا بتياسر ويجتهد بهما في غيره من الحاربيب وإن لم يجد من يخبره عن مشاهدة اجتهد باللائل فإن لم يعرفها أو كان أعمى قلده وإن تيقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد أعاد ويندب للصلى أن يكون بين يديه سترة ثلاثاً (٢) ذراعاً أو يسطط مصلى فإن عجز خط خطاً على ثلاثة أذرع فيحرم المرور حينئذ ويندب دفع المار بالأسهل ويزيد قدر الحاجة كالأصائل فإن مات فهدر فإن لم يكن سترة أو تبعاعد عنها كره المرور وليس له الدفع ولو وجد في صف فرجة فله المرور ليس تراها

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

يندب أن يقوم لها بعد فراغ الإقامة ويندب الصف الأول وتسوية الصفوف وللإمام آكد (٣) وإتمام الصف الأول فالأول وجهة عين الإمام أفضل ثم ينوي بقلبه (٤) فإن كان فريضة وجب نية فعل الصلاة وكونها فرضاً وتعيينها ظهراً أو عصرًا أو جمعة ويجب قرن ذلك بالتكبير فيحضره في ذهنه حتماً ويتلفظ به ندباً ويقصده مقارنة لأول التكبير ويستصحبه حتى يفرغه ولا يجب التعرض لعدد الركعات ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا الأداء أو القضاء بل يندب ذلك وإن كانت نافلة مؤقتة وجب التعيين كعيد وكسوف واحرام وسنة الظهر وغير ذلك وإن كانت نافلة مطلقة أجزأه نية الصلاة ولو شك بعد التكبير في النية أو في شرطها فيمسك فإن ذكرها قبل فعل ركن وقصر الفصل لم تبطل وإن طال أو بعد ركن قولى أو فعلى بطلت ولو قطع النية أو عزم على قطعها أو شك هل قطعها أو نوى في الركعة الأولى قطعها في الثانية أو علق الخروج بما يوجد في الصلاة يقينا أو توها كدخول زيد

(١) قوله رداء أو ارار

الرداء ما يرتدى به مما يستر أعلى البدن وهو مذكر ولا يجوز تأنيته والازار ما يستر ما بين السرة والركبة كغطوة الحمام ومثله المتزاه ب ج ومنها أنه لو وجد سترة تباع أو تؤجر وقدر على البذل لزمه الشراء أو الاستئجار ولو تركه لم تصح صلاته اه شرح

(٢) أى يكون ارتفاعها مقداره ثلاثاً

الخ اه

(٣) بأن يأمر

المأمومين بتسوية الصفوف اه شرح

(٤) لأن حقيقتها

القصد فلا يكفي اللفظ

مع غفلة القلب بالاجماع

اه شرح

بطلت في الحال ولو أحرم بالظهر قبل الزوال علماً لم ينعتقد أوجاهلاً انعدت نفلاً ولفظ التكبير متعين
بالعريسة وهو الله أكبر الله الأكبر ولو أسقط حرفاً منه أدست بين كلمتيه أوزاد بينهما وارا
أو بين الباء والراء ألفاً لم تنعتقد فان عجز لخرس ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طاقته فان لم يعرف
العريسة كبر بأي لغة شاء وعليه أن يتعلم أن أمكنه فان أهمل مع القدرة وضاق الوقت ترجم وأعاد
الصلاة وأقل التكبير والقراءة وسائر الأذكار أن يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع بلا عارض ويحجر
الامام بالتكبيرات كلها ويشترط أن يكبر قائماً في الفرض فان وقع منه حرف في غير القيام لم تنعتد فرضاً
وتنعتد نفلاً لجاهل التحريم دون عالمه ويندب رفع يديه جذو منكبيه مفرقة الاصابع مع التكبير فان تركه
عمداً وسهواً أتى به في أثناء التكبير لا بعده وتكون كفاه الى القبلة مكشوفتين ويحطهما بعد التكبير
الى تحت صدره وفوق سرته ويقبض كوعه اليسر بكفه الأيمن وينظر الى موضع سجوده ثم يقرأ دعاء
الاستفتاح وهو وجهت وجهي الى آخره ويندب ذلك لكل مصل (١) مفترض ومتنفل وقاعد وصبي
وامرأة ومسافر لافي جنازة ولو تركه عمداً أو سهواً وشرع في التعوذ لم يعد اليه ولو أحرم فأمن الامام عقبه
أمن معه ثم استفتح ولو أحرم فسلم الامام قبل قعوده استفتح وان قد فسلم فقام فلا ولو أدرك الامام قائماً
وعلم امكانه مع التعوذ والفاتحة أتى به فان شك لم يستفتح ولم يتعوذ بل يشرع في الفاتحة فان ركع الامام قبل
ان يتم ركع معه ان لم يكن استفتح ولا تعوذ والاقرأ بقدر ما شغل به فان ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته
وان قرأ حيث قلنا يركع فتخلف بلا عذر فان رفع الامام قبل ركوعه فاتته الركعة ويندب بعده أعوذ
بالله من الشيطان الرجيم ويتعوذ في كل ركعة وفي الاولى آكد سواء الامام والمأموم والمنفرد والمفترض
والمتنفل حتى الجنارة ويسر به في السرية والجهرية ثم يقرأ الفاتحة في كل ركعة سواء الامام والمأموم
والمنفرد والبسملة آية منها ومن كل سورة غير براءة ويجب ترتيبها وتواليها فان سكت فيها عمداً وطال
أو قصر وقصد قطع القراءة أو خللها بذكر أو قراءة من غيرها مما ليس من مصلحة الصلاة انقطعت
قراءته ويستأنفها وان كان من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين امامه أو فتحه (٢) عليه اذا غلط
أو سجوده لتلاوته ونحوها أو سكت أو ذكر ناسي لم تنقطع ولو ترك منها حرفاً أو تشديداً أو أبدل حرفاً بحرف
لم تصح واذا قال ولا الضالين قال آمين سرا في السرية وجهر في الجهرية ويؤمن المأموم جهراً مقارناً
لتأمين امامه في الجهرية ويؤمن ثانياً لفراغ فاتحته ثم يندب لامام ومنفرد في الركعة الاولى والثانية
فقط بعد الفاتحة قراءة سورة كاملة ويندب لصبح وظهر طوال المفصل وعصر وعشاء أو ساطه ومغرب
قصاره ان رضى بطواله أو ساطه مأمومون محصورون والاخف ولصبح الجمعة لم تنزل وهل أتى ولسنة
المغرب ولسنة الصبح وركعتي الطواف والاستخارة قل يا أيها الكافرون والاخلاص ويندب الترتيل
والتدبر وتكره السورة للمأموم يسمع قراءة الامام فان كانت سرية أو جهرية ولم يسمع لبعداً وصمم نذبت
له أيضاً وكذا لو كان يسمع قراءة الامام ولم يفهم على الاصح ويطول الاولى على الثانية ولو فات المسبوق
ركعتان فتداركهما بعد السلام نذبت السورة فيهما سرا ويحجر الامام والمنفرد في الصبح والجمعة والعيد
والاستسقاء وخسوف القمر والتراويح والاوليين من المغرب والعشاء يسرى الباقي فان قضى فائتة الليل
والنهار ليلا جهراً أو فائتة النهار والليل نهاراً أمر الا الصبح فانه يحجر بقضائها مطلقاً ومن لا يحسن الفاتحة
لزمه تعلمها والاقراء تها من مصحف فان عجز اعدم ذلك ولم يجز معهما أو ضاق الوقت حرمت بالجمعة فان
أحسن غيرها لزمه سبع آيات لا ينقص حرفها عن حرف الفاتحة فان لم يحسن قرأ نالزمه سبعة أذكار
بعد حروفها فان أحسن بعض الفاتحة قرأه وأتى بده من قرآن أو ذكر فان حفظ الاول قرأه ثم أتى بالبدل
أو الآخر أتى بالبدل ثم قرأه فان لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه * والقيام ركن

(١) سواء كان منفرداً

أو اماماً أو مأموماً اه

باجوري

(٢) وهو تلقينه الآية

عند التوقف فيها اه

شرح

في المفروضة وشرطه أن ينصب فقار ظهره فإن مال بحيث خرج عن القيام أو انحني وصار إلى الركوع أقرب لم يجز ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كرا كع وقف كذلك ثم زاد انحناء للركوع ان قدر * ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلمس قدميه وأن يقسم أحدهما على الأخرى * وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع * ويباح النفل قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام * ثم يركع وأقله أن ينحني بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلقه لقدم * ويجب الطمأنينة وأقلها سكون بعد سركته وإن لا يقصد بهو به غير الركوع * وأكمل الركوع أن يكبر رافعا يديه فيبتدئ الرفع مع التكبير فإذا أخذ كفاه منكبيه انحني ويمد تكبيرات الالتفات ويضع يديه على ركبتيه مفرقة الأصابع ويمد ظهره وعنقه وينصب ساقيه ويحافى مرققيه عن جنبه وتضم المرأة ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال ويزيد المنفرد وكذا الإمام إن رضى المأمومون وهم محصورون خامسة وسابعة وتسعة وحادي عشر ثم يقول اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ونفسي وعظمي ويحيى وما استقلت به قدمي ثم يرفع رأسه وأقله أن يعود إلى ما كان عليه قبل الركوع ويطمئن ويجب أن لا يقصد غير الاعتدال فالورفع فزعامن حية ونحوها لم يجزه وأكمله أن يرفع يديه حال ارتفاعه قائلا سمع الله لمن حمده سواء الإمام والمأموم والمنفرد فإذا انتصب قائما قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من قلنا يزيد في الركوع أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند ثم يسجد وشرط اجزائه أن يباشر مصلا بجهته أو بعضها مكشوفًا يطمئن وأن يثال مصلا ثقل رأسه وأن تكون هجرته أعلى من رأسه وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ككبر وعمامة وأن لا يقصد بهو به غير السجود وأن يضع جزأ من ركبتيه ويطون أصابع رجليه وكفه على الأرض ولو تعدل التمسكيس لم يجب وضع وسادة ليضع الجبهة عليها بل يخفض القدر الممكن ولو عصب جبهته لجراحة عمتها وشق ازالتها سجد عليها بلا إعادة هذا أقله وأكمله أن يكبر ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه دفعة ويضع يديه خدوم منكبتيه منشورة الأصابع نحو القبلة مضمومة مكشوفة ويفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر ويرفع الرجل بطنه عن تخديه وذراعيه عن جنبه وتضم المرأة ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثا ويزيد من قلنا يزيد في الركوع تسبيحا كما سبق في الركوع ثم اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين وإن دعا فحسن ثم يرفع رأسه * ويجب الجلوس مطمئنا وأن لا يقصد برفعه غيره وأكمله أن يكبر ويجلس مفترشا يفرش يسراه ويجلس عليها وينصب يميناه ويضع يديه على تخديه بقرب ركبتيه منشورة الأصابع ويقول اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني واهدني وارزقني * والاقعاء ضربان أحدهما أن يضع أليتيه على عقبه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض وهو منسحب بين السجدين لكن الاقتراح أفضل الثاني أن يضع أليتيه ويديه بالأرض وينصب ساقيه وهذا مكروه في كل صلاة ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ثم يرفع رأسه مكبرا ويسن أن يجلس مفترشا جلسة لطيفة للاستراحة عقيب كل ركعة لا يعقبها تشهد ثم ينهض معتمدا على يديه ويمد التكبير إلى أن يقوم وإن تركها الإمام جلسها المأموم ولا تشرع لرفع من سجود التلاوة ثم يصلي الركعة الثانية كالأولى إلا في النية والأحرام والاستفتاح فإن زادت صلاته على ركعتين جلس بعدهما مفترشا وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون آله ثم يقوم مكبرا معتمدا على يديه فإذا قام رفهما خدوم منكبتيه ويصلي ما بقى كالثانية إلا في الجهر والسورة ويجلس في آخر صلاته للتشهد متوركًا يفرش يسراه وينصب يميناه ويخرجهما من تحته ويقضي بوركته إلى الأرض وكيف عهد

هنا وفيما تقدم جاز وهيئة الافتراش والتورك سنة ويفترش المسبوق في آخر صلاة الامام ويتورك آخر صلاة نفسه وكذا يفترش هنا من عليه سجود سهو واذا سجد تورك وسلم ويضع في التشهدين يسراه على نغده عند طرف ركبته مبسوطة مضمومة ويقبض يمينه ويرسل المسبحة ويضع ايها معلى حرفها ويرفع المسبحة مشير بها عند قوله لا اله الا الله ولا يحركها عند رفعها (وأقل التشهد) التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأكمل التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وألفاظه متعينة ويشترط ترتيبها فان لم يحسنه وجب التعلم فان عجز ترجم ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم * وأقله اللهم صل على محمد * وأكمل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين إلك حميد مجيد * ويندب بعده الدعاء بما يجوز من أمر الدين والدنيا ومن أفضله اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت * ويندب كونه أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسلم * وأقله السلام عليكم ويشترط وقوعه في حال القعود * وأكمل السلام عليكم ورحمة الله ملتفتا عن يمينه حتى يرى خده الأيمن ينوي به الخروج من الصلاة والسلام على من عن يمينه من ملائكة ومسلمي انس وجن ثم أخرى عن يساره كذلك حتى يرى خده الأيسر ينوي بها السلام على من عن يساره منهم والمأموم ينوي الرد على الامام بالاولى ان كان عن يساره وبالثانية ان كان عن يمينه ويتخير ان كان خلفه * ويندب أن لا يقوم المسبوق الا بعد تسليمي امامه فان قام المسبوق بعد التسليم الاولي جاز أو قبلها بطلت صلاته ان لم ينو المفارقة ولو مكث المسبوق بعد سلام امامه وأطال جاز ان كان موضع تشهد له لكن يكره والابطال ان تعمد ولغير المسبوق بعد سلام الامام اطالة الجلوس للدعاء ثم يسلم متى شاء ولو اقتصر الامام على تسليمته سلم المأموم ثنتين * ويندب ذكر الله تعالى والدعاء سرا عقيب الصلاة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أو له وآخره * ويلتفت الامام للدعاء فيجعل يمينه اليهم ويساره الى القبلة * ويفارق الامام مصلاه عقيب فراغه ان لم يكن ثم نساء ويمكث المأموم حتى يقوم الامام ومن أراد نقلا بعد فرضه ندب الفصل بكلام أو انتقال وهو أفضل وفي بيته أفضل * فان كان في الصبح فالسنة ان بقنت في اعتدال الركعة الثانية فيقول اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وان لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ولوزاد ولا يزمن اعاديت خسن فان كان اماما أتى بلفظ الجمع اللهم اهدنا الى آخره ولا تعين هذه الكلمات فيحصل بكل دعاء وبآية فيها دعاء كآخر البقرة ولكن هذه الكلمات أفضل ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم * ويندب رفع يديه دون مسح وجهه أو صدره ويجهر به الامام فيؤمن مأموم يسمعه للدعاء ويشارك في الشاء وان لم يسمعه قنت والمنفرد يسربه وان نزل بالمسلمين نازلة قنتوا في جميع الصلوات

﴿ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما يجب ﴾

متى نطق بلا عنبر بحرفين أو بحرف مفهم مثل ق من الوقاية ول من الولاية بطلت صلاته والضحك والبكاء والابتن والتشنج والنفخ والتأوه ونحوها يبطل الصلاة ان بان حرفان فان كان عذرا بان سبق لسائنه أو غلبه ضحك أو سعال أو نكاح أو ناسيا أو جاهلا تحريمه لقرب عهده بالاسلام وكثر عرفا بطل وان قل فلا ولو علم التحريم وجعل كونه مبطلا أو قال من خوف النار بطلت ولو تعذرت الفاتحة الا بالتشنج تنجس تنجس لها وان حرفان وان تعذر الجهر بها الا به تركه وأسر بها ولا يتنجس له ولو رأى أعمى يقع في البئر ونحوه

وجب انذاره بالنطق ان لم يمكن بغيره ولا تبطل بالذكر وتبطل بالدعاء خطايا كركبك الله وعليك السلام لا غيبة كرحم الله زيدا ولونابه شيء في الصلاة سبج الرجل وصففت المرأة ببطن كف على ظهر أخرى لا بطنا لبطن ولو تكلم بنظم القرآن كما يحكي خذ الكتاب وقصد اعلامه فقط أو أطلق بطلت أو تلاوة فقط أو تلاوة واعلاما فلا تبطل بوصول عين وان قلت الى جوفه عمدا وكذا (١) سهوا أو جهلا بالتحريم ان كثرت عرفا لان قلت وتبطل بزيادة ركن فعلي كركوع عمدا لاسهوا لا بقولي عمدا كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلهما وتبطل بزيادة فعل ولو سهوا من غير جنس الصلاة ان كثرت متواليات ثلاث خطوات أو ضربات متواليات لان قل بخطوتين أو أكثر وتفرق بحيث يعدل الثاني منقطعاً عن الأول فان غش كوثبة بطلت ولا تضره حركات خفيفة كحك باصابعه وإدارة سبحة ولا سكوت طويل وإشارة مفهمة من آخرس وتكرره وهو يدافع الاخبثين وبحضرة طعام أو شراب يتوق الى الان خشى خروج الوقت ويكره تشبيك أصابعه والالتفات لغير حاجة ورفع بصره الى السماء والنظر الى ما يليه وكف ثوبه وشعره ووضع تحت معصمته ومسح الغبار عن جبهته والتشاؤب فان غلبه وضع يده على فقه والمباينة في خفض الرأس في الركوع ووضع يده على خاصرته والبصاق قبل وجهه ويمينه بل عن يساره في ثوبه أو تحت قدمه

(١) قوله وكذا أتى

بالفصل لأن فيه تفصيلا

ا

(٢) قوله والمؤكد

هو الذي لم يتركه صلى

الله عليه وسلم لاسفرا

ولا حضرا

﴿والصلاة شروط وأركان وبعض سنن﴾ (فشر وطها ثمانية) طهارة الحدث والنجس وستر العورة واستقبال القبلة واجتناب المناهي المذكورة وهي الكلام والاكل والفعل الكثير ومعرفه دخول الوقت ولو ظننا والعلم بفرضية الصلاة وبكيفية تها فتى أدخل بشرط منها بطلت الصلاة مثل أن يسبقه الحدث فيها ولو سهوا أو تصيبه نجاسة رطبة ولم يبق الثوب أو يابسة فيلحقها يدها وكما وتسكف الرمح عورته وتبعدا استرة أو يعتقد بعض أفعالها فرضا وبعضها سنة ولم يميزهما فلو اعتقد أن جميعها فرض أو بادر بالقاء الثوب النجس وبنقض اليابسة وستر العورة لم تبطل (وأركانها) سبعة عشر النية وتكبيره الاحرام والقيام والفاتحة والركوع والطمأنينة والاعتدال والطمأنينة والسجود والطمأنينة والجلوس بين السجدين والطمأنينة والتشهد الأخير وجلوسه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليم الأولى وترتيبها هكذا (وأبعاضها) ستة التشهد الأول وجلوسه وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وآله في الأخير والقنوت وقيامه وما عدا ذلك سنن

﴿باب صلاة التطوع﴾

أفضل عبادات البدن الصلاة وقيلها أفضل النفل وما شرع له الجماعة وهو العيدان والكسوفان والاستسقاء أفضل مما لا يشرع له الجماعة وهو ما سوى ذلك لسكن الرواتب مع الفرائض أفضل من التراويح والسنة أن يواظب على رواتب الفرائض وأكملها ركعتان قبل الصبح وأربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء (والمؤكد) (٢) من ذلك عشر ركعات ركعتان قبل الصبح والظهر وبعدها وبعد المغرب والعشاء وينتدب ركعتان قبل المغرب والجمعة كالظهر وما قبل الفريضة وقته وقت الفريضة وتقديمه عليها أدب وهو بعدها أداء وما بعدها يدخل وقته بفعالها ويخرج بخروج وقتها وأقل الوتر ركعة وأكملها إحدى عشرة ويسلم من كل ركعتين وأدنى الكمال ثلاث سلامين يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين وله وصل الثلاث والأحدى عشرة بتسليمه ويجوز بتشهد وبتشهدين في الأخيرة والتي قبلها وبتشهدين أفضل فان زاد على تشهدين بطلت صلاته والأفضل تقديمه عقيب سنة العشاء الا أن يكون له تمجيد فلا أفضل تأخير له ليوتر بعده ولو أوتر ثم أراد تمجيدا صلى مثنى مثنى ولا يهيمه ولا يحتاج الى تقضه بركعة قبل التمجيد

(١) قوله رحمه الله أي

وسهوه من باب أولى

وذلك كالتفات

والخطوة والخطوتين

اه بأفضل

(٢) قوله وان أبط

أي عمده وذلك كالكل

القليل ناسيا أو الأكل

القليل أو زيادة ركن

فعل أو تطويل نحو

الاعتدال بغير مشروع

ناسيا وضابط المبط

فيه أن يز يد على الذكر

المطوب فيه قدر الفتحة

متعمدا وأن يز يد على

المطوب في الجاوس

بين السجدين قس

أقل الشهد متعمدا

اه كرى

(٣) قوله أيضا أي كما

يطل عمده كالكل

والعمل الكثيرين

(٤) قوله وان عاد قبله

أي قبل الانتصاب

وقوله لم يسجد أي سواء

صار الى القيام أقرب

أم لا اه جو جري

(٥) قوله والقنوت أي

في حال تركه عمدا أو

سهوا وقوله كالشهد

أي فيها اه

(٦) أي عقب ترك

القنوت اه جو جري

ويندب أن لا يعتمد بعده صلاة ويندب التراويح وهي كل ليلة من رمضان عشرون ركعة في الجماعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بعدها جماعة إلا لمن يجتهد فيؤخره ويقف في الأخيرة في النصف الأخير بقنوت الصبح ثم يزيد اللهم أنتستعينك إلى آخره ووقت الوتر والتراويح ما بين صلاة العشاء وطولع الفجر (ويصلي الضحى) وأقلها ركعتان وأكملها ثمان وأكثرها اثنتا عشرة ويسلم من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال (وكل نفل مؤقت) كالعيد والضحى والوتر ورواتب الفرائض إذا فاتت ندب قضاءه أبدا وإن فعل لعرض كالسجود والاستسقاء والتجبة والاستخارة لم يقض والنفل في الليل متأكد وإن قل والنفل المطلق في الليل أفضل من المطلق في النهار وأفضله السدس الرابع والخامس إن قسمه أسداسا فإن قسمه نصفين فأفضله الأخير أو ثلاثا فالأوسط (ويكرهه) قيام كل الليل دائما ويندب افتتاح التهجد بركعتين خفيفتين وينوي التهجد عند نومه ولا يعتد منه إلا ما يمكنه الدوام عليه بلا ضرر ويسلم من كل ركعتين فإن جمع ركعات بتسليمه أو تطوع بركعة جاز وله التشهد في كل ركعتين أو ثلاث أو أربع وإن كثرت الشهادات وله أن يقتصر على تشهد واحد في الأخيرة ولا يجوز في كل ركعة وإذا تولى عددا في الزيادة والنقص بشرط أن يغير الثانية قبلها فلو نوى أو بعافس من ركعتين بنية النقص جاز أو بلانية عمدا بطلت أو سهوا أتم أربعا وسجد للسهو ويندب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحيته كلما دخل وإن كثرت دخوله في ساعة وقنوت بالعود ولو نوى ركعتين مطلقا أو مندورة أو راتبة أو فريضة فقط أو الفرض والتجبة حصلا وإذا دخل الإمام في المكتوبة أو شرع المؤذن في الإقامة كره افتتاح كل نفل التحية والرواتب وغيرهما والنفل في بيته أفضل من المسجد ويأمره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة وصلاة الرغائب في رجب وصلاة نصف شعبان بدعتان مكروهتان

باب سجود السهو

له سببان ترك مأثوريه وارتكاب منهى عنه فان ترك ركا واشتغل بما بعده ثم ذكر تداركه وأتى بما بعده وسجد للسهو ولو ترك بعض أو لو عمدا سجد ولو ترك غيرهما لم يسجد وإن ارتكب منهما فأن لم يبطل عمده (١) الصلاة لم يسجد وإن أبط (٢) سجد للسهو إن لم يبطل سهوه أيضا (٣) ويستثنى مما لا يبطل عمده ما إذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه فأنه يسجد للسهو ولا يبطل عمده والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ركان قصيران تبطل الصلاة باطلتهما عمدا فإن طولهما سهوا وسجد ولو نسي التشهد الأول فقد كره بعدا تنصاه حرم العود إليه فأن عاد عمدا بطلت أو سهوا أو جاهلا سجد ويلزمه القيام إذا ذكره وإن عاد (٤) قبله لم يسجد ولو نهض عمدا ثم عاد بعدا صار إلى القيام أقرب بطلت والافلا والقنوت (٥) كالشهد ووضع الجبهة بالأرض (٦) كالاتصاب ولو نهض الإمام لم يجز للمأموم القعود له إلا أن ينوي مفارقه فلو انتصب مع الإمام فعاد الإمام إليه حرمت موافقته بل يفارقه أو ينتظره قائما فإن وافقه عمدا بطلت ولو فقه الإمام وقام المأموم سهوا لزمه العود لموافقة إمامه ولو شك هل سها أو هل زاد ركا أو هل ارتكب منها لم يسجد أو هل ترك بعضا منها أو هل سجد للسهو أو هل صلى ثلاثا أو أربعين على أنه لم يفعله ويسجد لكن إن زال شك قبل السلام يسجد أيضا لصلاته مترددا واحتمل أنه زائد وإن وجب فعله على كل حال لم يسجد مثاله شك في الثالثة أي ثالثة أم رابعة فتذكر فيها لم يسجد أو بعد قيامه للرابعة سجد وسجد للسهو وإن تعددت أسبابه سجدتان ولو سجد للمسبوق مع إمامه أعاده في آخر صلاته وإن سها خلف الإمام لم يسجد فإن سها قبل الاقتداء به أو بعد سلام الإمام سجد ولو سها الإمام ولو قبل الاقتداء به وجبت متابعتها في السجود فإن لم يتابع بطلت صلاته فإن ترك الإمام سجد للمأموم ولو نسي المسبوق فسلم مع الإمام ثم ذكر تداركه وسجد للسهو وسجد للسهو سنة ومجمله قبل السلام سواء سها

يزيادة أو نقص فإن سلم قبله عهده مطلقا أو سهوا وطال الفصل فأت وان قصر وأراد السجود وسجد وكان عابدا إلى الصلاة فيعيد السلام

(فصل) سجود التلاوة سنة للقارئ والمستمع (١) والسماع ويسجد المصلي المنفرد والامام لقراءة نفسه فان سجدا لقراءة غيرهما بطلت صلاتهما ويسجد المأموم لقراءة امامه معه فلا يسجد لقراءة نفسه أو غير امامه أو سجدة واحدة أو تخلف عنه بطلت وهو أربع عشرة سجدة منها ثنتان في الخلع وليس منها سجدة من بل هي سجدة شكر فعل خارج الصلاة ويبطل تعمدها الصلاة وإذا سجد في الصلاة كبر للسجود والرفع ندبا ويجب أن يتصب قائما ويندب أن يقرأ شيئا ثم يركع وفي غير الصلاة تجب تكبيرة الاحرام (٢) وتندب تكبيرة للسجود والرفع لا التشهد وان أقرأ السجود وقصر الفصل سجد والا لم يقص ولو كرر آية في مجلس أو ركعة ولم يسجد لا أولى كفته سجدة ويندب لمن قرأ في الصلاة وغيرها آية رجة أن يسأل الله الرجة أو آية عذاب أن يعوذ منه ولن تجد له نعمة ظاهرة أو أذنة عنه تقمة ظاهرة ومنه رؤية مبتلى بعصية أو مرض أن يسجد شكر الله تعالى ويخفيها الانفاس فيظهرها ليرتدع ان لم يخف ضررا وهي كسجدة التلاوة خارج الصلاة وتبطل بفعالها الصلاة ولو خضع فتقرب لله بسجدة مفردة بلا سبب حرم وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل في القبلة والطهارة والستارة

باب صلاة الجماعة

هي فرض كفاية في حق الرجال المقيمين في المكتوبات الخمس المؤديات بحيث يظهر الشعار (٣) وتسن للنساء والمسافرين وللقضية خلف مثلها لا خلف مؤداة ومقضية غيرها وهي في الجمعة فرض عين وآكد الجماعات الصبح ثم العشاء ثم العصر وأقلها امام ومأموم وهي للرجال في المساجد أفضل وأكثرها جماعة أفضل فان كان بجواره مسجد قليل الجمع فالبعيد الكثير الجمع أولى الا أن يكون امامه مبتدعا أو فاسقا أو لا يعقد بعض الأركان أو يتطل بذهابه (٤) إلى البعيد جماعة مسجد الجوار فسجد الجوار أولى وللنساء في بيوتهن أفضل ويكره حضور المسجد لشبهة أو شبهة لا غيرهما عند أمن الفتنة وتسقط الجماعة بالعذر كطرا أو نالج بيل الثوب أو وحل أو ربح بالليل أو حرا أو برد شديد أو حضور طعام أو شراب يتوق إليه أو مدافعة حدث أو خوف على نفس أو مال أو مرض أو تمرض من يخاف ضياعه أو كان يأس به أو حضور موت قريب أو صديق أو فوت رفقة ترحل أو أكل ذي رائحة كريهة أو ملازمة غريمه وهو معسر (وشروط الجماعة) أن ينوي المأموم الاقتداء فان أهمله انعقدت فرادى فان تابع بلانية بطلت صلاته ان انتظر أفعاله انتظارا طويلا فان قل أو اتفق فلا ولو اقتدى بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته ولينوالامام الامامة فان أهمله انعقدت فرادى وصح الاقتداء به وفات الامام ثواب الجماعة ويشترط نية الامامة في الجمعة ويندب لقاصد الجماعة المشي بسكينة ويحافظ على ادراك فضيلة تكبيرة الاحرام وتحصل بأن يشتغل بالتحريم عقب تحريم الامام ولو دخل في نفل فأقيمت الجماعة أتمه ان لم يخش فوات الجماعة والاقطعه ولو دخل في الفرض منفردا فأقيمت الجماعة ندب قلبه نفلاركتين ثم يقتدى فان لم يفعل ونوى الاقتداء في أثناء الصلاة صح وكره ولزمه المتابعة فان تمت صلاة المقتدى أو لا انتظر في التشهد أو سلم ولو أحرم مع الامام ثم أخرج نفسه من الجماعة وأتم منفردا جاز لكن يكره بلا عذر ولو وجد الامام راكعا أحرم متصبا ثم كبر للركوع فان وقع بعض التكبيرة الاحرام في غير القيام لم تنعقد فان وصل إلى حد الركوع الجزئي واطمأن قبل رفع الامام عن حد الركوع الجزئي حصلت له الركعة فان شك هل رفع الامام عن الحد الجزئي قبل وصوله إلى الحد الجزئي أو بعده أو كان الركوع غير محسوب للامام كحدث وكذا من به نجاسة خفية أو ركوع خامسة لم يدرك ومتى أدرك الاعتدال فما بعده اتقل منه مكبرا ويسبح ويتشهد معه في غير موضعه ولو أدركه ساجدا أو متشهدا

(١) المستمع هو الذي

يقصد السماع بخلاف السماع اه

(٢) قوله يجب

تكبيرة الاحرام أى

مع ما يقارنها من النية

اه

(٣) قوله بحيث

يظهر الشعار أى في

القرية وفي البلد كبيرا

كان أو صغيرا فلو

أطبقوا على اقامتها في

البيوت لم تسقط

الفرض اه شرح

(٤) أى الشخص

لكونه اماما اه

سجداً أو جلس بالأكبر ولو سلم الإمام وهو موضع جلوس المسبوق قام مكبراً فإن لم يكن موضعه فلا تكبير
وان أدرك الإمام قبل أن يسلم أدرك فضيلة الجماعة وما أدركه فهو أول صلاته وما يأتي به بعد سلام الإمام
فهو آخر صلاته فيعيد فيه القنوت ويجب متابعة الإمام في الأفعال وليكن ابتداء فعله متأخراً عن ابتداءه
ومتقدماً على فراغه ويتابعه في الأقوال أيضاً إلا التأمين فيقارنه فيه ولو قارنه في تكبيرة الاحرام أو شك
هل قارنه لم ينعقد (١) أو في غيره كره وفاته فضيلة الجماعة وإن سبقه إلى ركن بأن ركع قبله كره وندب
العود إلى متابعتها وإن سبقه بركن بأن ركع ورفع ثم مكث حتى رفع الإمام حرم ولم يطل أو بركنين عمداً
بطلت أو سهواً فلا ولا يعتد بهذه الركعة وإن تخلف بركن بلا عذر كره أو بركنين بطلت فإن ركع واعتدل
والمأموم بعد قائم لم يطل فإن هوى إلى سجدة وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه كمل الركنين
وإن تخلف بعد ركعة قراءة لم يجز لا لوسوسة حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة ويسعى خلفه ما لم يسبقه
بأكثر من ثلاثة أركان فإن زاد وافقه فيما هو فيه ثم يتدارك ما فات به بعد سلامه وإذا أحسن الإمام بداخل
وهو راكع أو في التشهد الأخير ندب انتظاره بشرط أن يكون قد دخل المسجد وأن لا يفحش الطول
وإن قصد الطاعة لا يميزه وإكرامه بأن ينتظر الشريف دون الحقير ويكره في غير الركوع والتشهد ولو
كان لمسجد إمام راتب ولم يكن مطروفاً كره غيره إقامة الجماعة فيه بغير إذنه وإن كان مطروفاً أو لإمام له
لم يكره ومن صلى منفرداً أو في جماعة ثم وجد جماعة فصلى ندب أن يعيدهم بمعية الفريضة وتقع نقلاً
ويندب للإمام التخفيف فإن علم رضا محصورين بالتطويل ندب حينئذ ويندب تلقين إمامه إن وقعت
قراءته وإن لم يسمعها أو فحشها لم يسمعها أو فحشها لم يسمعها أو فحشها لم يسمعها أو فحشها لم يسمعها
العمل بقول المأمومين ولا غيرهم وإن كثر وأوان ترك فرضاً وجب فراقه أو سنة لا تفعل إلا بتخلف فحش
كثيرة حرم فعلها فإن فعلها بطلت صلاته وله فراقه ليفعلها فإن أمكنت قريباً كجلسة الاستراحة فعلها
ومتى قطع الإمام صلاته بحدث أو غيره فلا يستخلف من يقرأ بفرضه صلاحته لإمامة هذه الصلاة فإن
فعلوا ركعاً قبل الاستخلاف امتنع الاستخلاف فإن كان الخليفة مأموماً جاز استخلافه مطلقاً ويراعى
المسبوق نظم الإمام فإذا فرغ منه قام وأشار ليفارقوه أو ينتظروه وهو أفضل وإن جهل نظم الإمام راقبهم
فإن هو بالقيام قام والاقعد وإن كان الخليفة غير مأموماً جاز في الأولى وفي الثالثة من الرابعية لافي الثانية
والرابعية ولا تجب نية الاقتداء بالخليفة بل لهم أن يتموا فرادى ولو قدم الإمام واحداً والقوم آخر فقد همهم أولى
﴿فصل﴾ أولى الناس بالإمامة الأفقه ثم الأقرأ ثم الأورع ثم الأقدم هجرة وولده ثم الأسن في الإسلام ثم
الذي سبب ثم الأحسن سيرة ثم الأحسن ذكراً ثم الأنظف بدناً ثم بائناً الحسن صوتاً ثم الأحسن صورة فتى
وجد واحد من هؤلاء قدم وإن اجتمعوا أو بعضهم تباها كذا فإن استويا وتشاحا أقرع وإمام المسجد
وساكن البيت ولو باجارة مقسمان على الأفقه وما بعده ولها تقديم من أرادوا السلطان والاعلى فالاعلى
من القضاة والولاة يقدمون على الساكن وإمام المسجد وغيرهما يقدم حاضر وحرو عسل وبالغ على
مسافر وعبد على فاسق وصبي وإن كانوا أفقه والبصير والاعمى سواء ويكره أن يؤم قوماً يكرهه أكثرهم
بسبب شرعي ولا يجوز الاقتداء بكافر ولا مجنون ولا محدث ولا ذي نجاسة ولا رجل وختي باصراً ولا من
يحفظ الفاتحة بمن يخل بحرف منها أو بأخرس أو أوت أو أثلج فإن ظهر بعد الصلاة أن إمامه واحداً من هؤلاء
لزمه الاعادة إلا إذا كان عليه نجاسة خفية أو كان محدثاً في غير الجمعة أو فيها وهو زائد إلى الاربعين فإن مكث
به الاربعون وجبت الاعادة ويصح فرض خلف نقل وصح خلف ظهر وقائم خلف قاعد أو داء خلف قضاء
وبالحسين ولو اقتدى بغير شافعي صح أن لم يتيقن أنه أدخل بواجب والا فلا والاعتبار باعتقاد المأموم ونكره
وراء فاسق وفأفأ وتمتاع ولا حن

(١) قوله أو في غيره
أي غير التحريم اه
جوجري

﴿ فصل ﴾ السنة ان يقف الذكر ان فصاعدا خلف الامام والذكر الواحد عن يمينه فان جاء آخر أحرم عن يساره ثم يتأخر ان أمكن والاتقدم الامام وان حضر رجال وصبيان ونساء تقدم الرجال ثم الصبيان ثم النساء وتقف امامة النساء وسطهن ويكره أن يرتفع موقف الامام على المأموم وعكسه الآن يريد الامام تعليمهم أفعال الصلاة أو يكون المأموم مبلغا عن الامام فيندب لكن ان كانا في غير مسجد (١) وجب أن يحاذي الاسفل الاعلى (٢) ببعض بدنه بشرط اعتدال الخلفة ومن لم يجد في الصف فرجة أحرم ثم يجذب لنفسه واحدا من الصف ليقف معه ويندب لذلك مساعدته ولو تقدم عقب المأموم على عقب الامام لم تصح صلاته ومتى اجتمع المأموم والامام في مسجد صح اقتداءه مطلقا وان تباعدا أو اختلف البناء مثل أن يقف أحدهما في السطح والآخر في ثرى المسجد وان أغلق باب السطح لكن يشترط العلم بالتقالات الامام اما مشاهدة أو سماع مبلغ والمساجد المتلاصقة المتنافذة كمسجد واحد ولو كانا في غير مسجد في فضاء كصحراء أو بيت واسع صح اقتداء المأموم بالامام ان لم يزد ما بينهما على ثمانية ذراع تقريرا والا فلا ولو صلى خلفه صفوف اعتبرت الاذرع بين كل صف والصف الذي قدامه وان بلغ ما بين الاخير والامام أميال سواء حال بينهما نار أو بحر يحوج الى سباحة أو شارع مطروق أم لا ولو وقف كل منهما في بناء كبيتين أو أحدهما في صحن والآخر في صفة من دار أو خان أو مدرسة حكمه حكم القضاء بشرط أن لا يحول ما يمنع الاستطراق كشباك وقيل ان كان بناء المأموم عن يمينه أو شماله وجب الاتصال بحيث لا يبق ما يسهو واقفا وان كان خلفه وجب أن لا يزيد على ثلاثة أذرع ولو وقف الامام في المسجد والمأموم في فضاء متصل به صح أن لا يزدما بينهما وبين آخر المسجد على ثمانية ذراع ولم يحل حائل مثل أن يقف قبالة الباب وهو مفتوح فاذا سمعت هذا سمعت لمن خلفه أو اتصل به وان خرجوا عن قبالة الباب فان عدل عن قبالة الباب أو حال جدار المسجد أو شباك أو بابا للمردود وان لم يقبل لم تصح

﴿ باب الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها ﴾

تحرم الصلاة ولا تنعقد عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربح وعند الاستواء حتى تزول وعند الاصفرار حتى تغرب وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ولا يحرم فيها ما له سبب كخنازرة ونخبة مسجد وسنة رضوء وفائنة لا ركعتي احرام ولا تكبره (٣) الصلاة في حرم مكة مطلقا ولا عند الاستواء يوم الجمعة

﴿ باب صلاة المريض ﴾

للعاجز صلاة الفرض قاعدا او المرد من العجز أن يشق عليه القيام مشقة ظاهرة أو يخاف منه مرضا أو زيا دته أو دوران الرأس في سفينة ويقعد كيف شاء ويندب الاقتراش ويكره الائمة ومترجله وأقل ركوعه محاذاة جهته قدام ركبتيه وأكمله محاذاتهما موضع سجوده فان عجز عن ركوع وسجود فعل نهاية الممكن من تقريب الجهة من الارض فان عجز أو مأبها ولو عجز عن القعود فقط لهدل ونحوه أتى بالقعود قائما ولو أمكنه القيام وبدرمد أو غيره (٢) فقال له طبيب معتمد ان صليت مستلقيا مكن مداواتك جاز الاستلقاء ولو عجز عن قيام وقعود اضطجع على جنبه الايمن مستقبلا بوجهه ومقدم بدنه ويركع ويسجد ان أمكن والا أو مأبرأسه والسجود أخفض فان عجز فبطرفه فان عجز فبقبله فان خرس قرأ بقلبه ولا تسقط الصلاة مادام يعقل فان عجز في أثناءها قعد ويجب الاستمرار في الفاتحة ان عجز في أثناءها وان خف (٤) قام فان كان في أثناء الفاتحة وجب الامساك ليقرأ قائما فان قرأ في نهوضه لم يعتد به وان خف بعد الفاتحة قام لركع منه أو في الركوع قبل الطمأنينة أو تفرعا كعافان اتصب بطا أو بعدها اعتدل قائما يسجد أو في اعتداله قبل الطمأنينة فام ليعتدل أو بعدها سجد ولا يقوم

(١) قوله في غير مسجد كصحن الدار وصفة من تسعة أو سطح بها اه محلي

(٢) قوله أن يحاذي الاسفل الاعلى كأن يحاذي رأس السافل قدم العالي فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار في السافل باعتدال القامة حتى لو كان قصيرا أو قاعدا فلم يحاذ ولو قام معتدلا القامة لحاذي كفي ذلك اه محلي

(١) أى في وقت من هذه الاوقات الخمسة اه جوجرى

(٢) قوله أو غيره أى كجراحة يمكن علاجها مع ادامة الاستلقاء اه جوجرى

(٣) قوله وان خف أى مما به من المرض في أثناء صلاته قاعدا بحيث صار قادر اعلى القيام اه جوجرى

﴿ باب صلاة المسافرين ﴾

إذا سافر في غير معصية (١) سفر يبلغ مسيرته ذهاباً ثمانية وأربعين ميلاً بالهشمي وهو (٢) يومان بلياليهما بسير الاثقال فله أن يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين إذا كانت مؤديات أوقاتهن في السفر فقضاها في السفر فإن فاتته في الحضر فقضاها في السفر وعكسه أتم وفي البحر تعتبر هذه المسافة كما في البر فلا قطعها في لحظة قصر ولو قصد بلد له طريقان أحدهما دون مسافة القصر فسلك الأبعد لغرض كامن وسهولة ونزهة قصر وإن قصد مجرد القصر أتم ولا بد من مقصد معلوم فلو طلب آبقاً لا يعرف موضعه أو سافر عبداً وامراً وجندي مع سيد وزوج وأمير ولم يعرفوا المقصد لم يقصر وإن عرفوه قصر وأبشروا به والعاصي بسفره كآبق وناشزة يتم إن كان للبلد سور قصر مجرد تجاوزته سواء كان خارجه عمارة أم لا وإن لم يكن له سور فبجواز العمران كله ولا يشترط مجاوزة للزراع والبساتين والمقابر والمقيم في الصحراء يقصر بمفارقة خيام قومه ثم إذا انتهى السفر أتم وينتهي بوضعه إلى وطنه أو بنية إقامة أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أو بنفس الإقامة وإن لم ينوها ففي إقامة أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أتم اللهم إلا أن يقيم حاجة يتوقع تجاوزها وينوي الارتحال إذا انقضت فانه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً فإن تأخرت عنها أتم وسواء الجهاد وغيره ولو وصل مقصده فإن نوى الإقامة المؤثرة أتم والاقصر إلى أربعة أيام أو ثمانية عشر إن توقع حاجته كل وقت * وشروط القصر وقوع الصلاة كلها في السفر أو نية القصر في الاحرام وأن لا يقتدي بتم في جزء من الصلاة فلو نوى الإقامة في الصلاة أو شك هل نوى القصر أم لا ثم ذكر قريباً أنه نواه أو تردد هل يتم أم لا أو هل إمامه مقيم أم لا أتم * ولو جهل نية إمامه فنوى أن يقصر قصر وإن أتم أتمت صبحاً فإن قصر قصر وإن أتم أتم ويجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت أحدهما وبين المغرب والعشاء كذلك في كل سفر تقصر الصلاة فيه فإن كان نازلاً في وقت الأولى فالتقديم أفضل وإن كان سائراً فالأخيراً أفضل وإذا جمع تقديماً فشرطه دوام السفر وتقديم الأولى ونية الجمع قبل فراغ الأولى أما في الاحرام أو في أثنائها وأن لا يفرق بينهما فإن فرقا يسيراً لم يضرب فيعتفر للتيمم طلب خفيف فإن قدم الثانية فباطلة وإن أقام قبل شروعه في الثانية أولم ينو الجمع في الأولى أو فرقا كثيراً وجب تأخير الثانية إلى وقتها وإن أقام بعد فراغها مضطراً على الصحة وإذا جمع تأخيراً لم يلزمه إلا أن ينوي قبل خروج وقت الأولى بقدر ما يسع فعلها أنه يؤخر ليجتمع فلو لم ينو أتم وكانت قضاء ويندب الترتيب والموالة ونية الجمع في الأولى ويجوز للتيمم الجمع تقديماً لمطر يبل الثوب بشرط أن يقصد جماعة في مسجد بعيد وأن يوجد المطر عند افتتاح الأولى والفراغ منها وافتتاح الثانية ويشترط مع ذلك ما تقدم في جمع السفر تقديماً فإن انقطع بعدهما أو في أثناء الثانية مضطراً على الصحة ولا يجوز الجمع بالمطر تأخيراً

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

إذا كان القتال مباحاً والعدو في غير جهة القبلة فرق الإمام الناس فرقتين فرقة في وجه العدو ويصلي بفرقة ركعة فإذا أقام إلى الثانية نواها ومفارقته وأتموا منفردين وذهبوا إلى وجه العدو وجاء أولئك إلى الإمام وهو قائم في الصلاة يقرأ فيهم مومن ويمكث لهم بقدر الفاتحة وسورة قصيرة فإذا جلسوا للتشهد قاموا أو أتموا لأنفسهم ويطيل هو التشهد ثم يسلم بهم فإن كانت مغرباً صلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة أو بأعية صلى بكل فرقة ركعتين فإن فرقهم أربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة صبح وإن كان العدو في القبلة يشاهدون في الصلاة وفي المساجين كثرة صفهم صفين فأكثر وأحرم وركع ورفع بالكل فإذا سجد سجد معه الصف الذي يليه واستقر الصف الآخر قائماً فإذا رفعوا رؤسهم سجد الصف الآخر ثم يركع ويرفع بالكل فإذا سجد سجد معه الصف الذي حرس أولاً وحرس الصف الآخر فإذا رفعوا سجد الصف الآخر ويندب حمل السلاح في

(١) قوله في غير معصية

أي بسبب غير معصية

فكامة في سببية على

حد قوله صلى الله عليه

وسلم دخلت امرأة النار

في هرة أي بسببها فالشرط

أن السفر غير معصية

وان عصى فيه كالمسافر

لتجارة أو زيارة وعصى

فيسه بزنا أو شرب خمر

مثلاً ويسمى حينئذ

عاصياً في السفر فيجوز

له القصر أما سفر

المعصية كالسفر لقطع

الطريق وكسفر آبق

وناشزة وفرع لم يستأذن

أصله حيث وجب

استئذانه بأن سافر

للجهاد ومن عليه دين

حال يقدر على وفائه

بغير إذن مستحقه ولم

يندب من يؤديه عنه فلا

يترخص فيه اه تقرير

شيخنا أحمد بابصيل

(٢) قوله وهو أي السفر

المذكور إذا قدرت مسافته

بالسير اه جوجري

صلاة الخوف واذا اشتد الخوف والتحم القتال صاوا رجالا وركبانا الى القبلة وغيرهما جماعة وفرادى
ويومئذ بالكوع والسجود ان عجزوا والسجود أخفض وان اضطروا الى الضرب المتتابع ضربوا
ولا اعادة عليهم ولا يجوز الصياح

﴿ باب ما يحرم لبسه ﴾

يحرم على الرجل لبس الحرير وسائر وجوه استعماله (١) ولو بطانة ويجوز خشو حبة ومخدة وفرش به
ويجوز للنساء استعماله وقيل يحرم عليهن اقتراشه ويجوز للولي الباسه للصبي ما لم يبلغ والمركب من حرير
وغيره ان زاد وزن الحرير حرم وان استويا جاز ويجوز مطرزه (٢) لا يجاوز أربع أصابع
ومطرف (٣) ويجيب معتادوه أن يسطوا على فرش الحرير منه بلا وشووه ويجلس فوقه ويجوز لبسه لخر وبرد
مهلكين وسرعورة ومفاجأة حرب اذا فقد غيره وحلقة ودفع قل ويجوز ديباج تخمين لا يقوم غيره مقامه
في الحرب ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة ويحرم جلد ميتة الا لضرورة كدفاعه حرب ونحوه ويجوز
أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد السكك والخنزير ويحرم على الرجال حلي الذهب حتى سن الخاتم
والمطلبي به فلو صدق بحيث لا يبين جاز ويباح شد سن وأتملة بذهب واتخاذ أقف وأتملة منه لا أصبح ويجوز
درع نسجت بذهب وخودة طابت به لمفاجأة حرب ولم يجد غيرهما ويجوز خاتم الفضة وتشميلة آلة الحرب بها
كسيف ورمح وطبر وسهم ودرع وجوشن وخودة وخف لاسرج وحمام وركاب وقلادة وطرف سيور ودواة
ومقايمة وسكين ومهنة ودواة وتعليق قنديل ولو بمسجد وغير الخاتم من الحلي كطوق وشماع وسوار وتاج
وفي سقف البيت والمسجد وجدرانهم ما فلو استهلك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك جازت الاستئانة والا فلا
ويجوز تحلية المصحف والكتب بالفضة للمرأة والرجل ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم على
الرجل ويجوز للمرأة حلي الذهب كله حتى النعل والمنسوج به بشرط عدم الامراف فان أصرفت كخخال
مائتا دينار حرم ويحرم عليهن تحلية آلة الحرب ولو بفضة

﴿ باب صلاة الجمعة ﴾ (٤)

من لزمه الظهر لزمته الجمعة الا العبد والمرأة والمسافر في غير معصية ولو سفرا قصيرا وكل ما أسقط الجماعة
أسقطها كالمرض والتمريض وغير ذلك والمقيم بقرية ليس فيها أربعون كاملا فان كان بحيث لو نادى
رجل على الصوت بطرف بلد الجمعة الذي من جهة القرية والأصوات والرياح ساكنة لسمعه مصغح صحيح
السمع واقف بطرف القرية الذي من جهة بلد الجمعة لزمته الجمعة كل أهل القرية وان لم يسمع فلا تلزمهم ومن
لا تلزمه فاذا حضر الجامع له الانصراف الا المريض الذي لا يشق عليه الانتظار وجاء بعد دخول الوقت
والأعمى ومن في طريقه وحل فتلزمهم الجمعة ومن لا تلزمه مخير بينها وبين الظهر ويخفون الجماعة في الظهر
ان خفي عندهم وينتسب لمن يرجو زوال عذره كمرريض وعبد تأخير الظهر الى اليأس من الجمعة وان لم يرج
زواله كالمرأة فيندب لتحجيمه ومن لزمته الجمعة لم يصح ظهره قبل فوات الجمعة ويحرم عليه السفر من طواع
الفجر الا أن يكون في طريقه موضع جمعة أو ثرحل ورفقته ويتضرر بالتخلف (وشروط صحة الجمعة) بعد شروط
الصلاة ستة أن تقام جماعة في وقت الظهر بعد خطبتين في خطبة أبنية مجتمعة بأربعين رجلا أسرار بالغيث
عقلاء مستوطنين حيث تقام الجمعة لا يظهرون عنه الحاجة وأن لا تسبقها ولا تقارنها جمعة أخرى حيث
لا يشق الاجتماع في موضع واحد والا امام واحد من أربعين فاونقصوا في الصلاة عن الأربعين أو خرج الوقت
في أثنائها أتموها ظهرا ولو شكوا قبل افتتاحها في بقاء الوقت صاوا ظهرا وان شق الاجتماع بموضع كصر
وبعد اجازت زيادة الجمع بحسب الحاجة وان لم يشق كسكة والمدينة فأقيمت جعتان فالجمعة هي الاولى والثانية
باطلة وان وقعتا معا وجهل السابق استؤنفت جمعة (وأركان الخطبة خمسة) الحمد لله والصلاة على رسول الله

(١) قوله وسائر وجوه استعماله كالسترة قال في الايعاب والاستناد اليه وتوسده انتهى
(٢) مطرزه به من التطريز وهو جعل الطراز الذي هو حرير خالص مركبا على الثوب اه بافضل
(٣) قوله ومطرف أى مسجف من التطريف وهو جعل طرف ثوبه مسجفا بالحرير بقدر العادة وان جاوزت أربع أصابع اه بافضل
(٤) قوله الجمعة بتثنية الميم والضم أفصح والتسكين للتخفيف اه

وأقلها أن يحرم فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع فيطمأن ثم يسجد سجدتين فهذه
ركعة فيها قيامان وقراءتان وركوعان ثم يصلي الثانية كذلك ولا يجوز زيادة قيام وركوع لتماذي الكسوف
ولا يجوز النقص لتجلية وأكملها أن يقرأ بعد الافتتاح والتعوذ والفاتحة البقرة في القيام الاول وآل عمران
في الثاني والنساء في الثالث والمائدة في الرابع أو نحو ذلك ويسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية من
البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين وباقيها كغيرها من الصلوات
ثم يخطب خطبتين كالجمعة فان لم يصل حتى تجلي الجميع أو غابت كاسفة أو طلعت الشمس والقمر خاسف لم يصل
ولو أحرم فتجلبت أو غابت كاسفة آتتها

﴿ باب صلاة الاستسقاء ﴾

هي سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة فإذا أجذبت الأرض أو انقطعت المياه أو قلت وعظ الامام الناس
وأمرهم بالتوبة والصدقة ومصالحة الاعضاء وصوم ثلاثة أيام ثم يخرجون في الرابع الى الصحراء صياما في
ثياب بذلة (١) ويخرج غير ذوات الهيمنة من النساء والبهائم والسيوخ والجحائر والاطفال والصغار والصالحين
وأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستسقون بهم ويذكرون كل في نفسه صالح عمله ويستشفع به وان خرج
أهل الذمة لم ينعوا الكن لا يختلطون بنا وهي ركعتان كالعيد ثم يخطب خطبتين كالعيد الا أنه يفتتحهما
بالاستغفار بدل التكبير ويكثر فيهما من الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن
استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية ويحول رداءه ويفعل الناس
كذلك ويبالغ في الدعاء صراوحهم اذان صاويل يسقوا أعادوها وان تأهبوا فسقوا قبل الصلاة صاوا
شكر أو سألوها الزيادة * ويندب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجذب خلف الصلوات * ويندب ان
يكشف بعض بدنه ليصيبه أول مطر يقع في السنة * ويسبح للرعدي البرق (٢) واذا كثرت المطر وخشى
ضرره دعا برفعه بما ورد في السنة اللهم حوالينا ولا علينا الى آخره

﴿ كتاب الجنائز ﴾

يندب لكل أحد أن يكثر ذكر الموت والمرىء آكد ويستعمله بالتوبة ويعود المريض ولومن رمدو يع
بها العدو والصديق فان كان ذميا فان اقترن به قرابة أو جوار نذبت عيادته والأيامحت * ويكره اطالة
التعود عنده وتندب غبا الاقارب به ونحوهم بما ينس أو يتبرك به فكل وقت ماله فيه فان طمع في حياته دغاله
وانصرف والارغبة في التوبة والوصية وان رآه منزولا به أطمعه في رجة الله ووجهه الى القبلة على جنبه الايمن
فان تعذر فاليسر فان تعذر فقفاه ولقنه قول لا إله الا الله ليسمعها فيقولها بلا إلحاح ولا يشغل قل فاذا قالها
ترك حتى يتكلم بغيرها وان يكون الملقن غير متهم بارث وعداوة فاذا مات ندب لارفق محارمه تغميضه
وشدحيه وتليين مفاصله ونزع ثيابه ثم يستتر بثوب خفيف ويجعل على بطنه شيء ثقيل ويأدر الى قضاء دينه أو
إبرائه منه وتنفيذ وصيته وتجهيزه فاذا مات فجأة ترك لم يتيقن موته * وغسله وتكفينه والصلاة عليه
وجعله ودفنه فروض كفالية

﴿ فصل ﴾ ثم يغسل فاذا كان رجلا فالاولى بغسله الاب ثم الجد ثم الابن ثم الاخ ثم العم ثم ابنه على ترتيب
العصبات ثم الرجال الاقارب ثم الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وان كان امرأة غسلها النساء الاقارب ثم
الاجانب ثم الزوج ثم الرجال المحارم وان كان كافرا فأقارب به الكفار أحق * ويندب كون الغاسل أمينا
ويستر الميت في الغسل ولا يحضر سوى الغاسل ومعيه ويسخر من أول غسله الى آخره والاولى تحت سقف
وماء باردا لا الحاجة ويحرم نظر عورته ومسها بالخرقة * ويندب أن لا ينظر الى غيرها ولا يمسه الا

(١) قوله في ثياب بذلة
بوحدة مكسورة وذال
مجهمة ساكنة ما يلبس
من ثياب المهنة وقت
العمل اه
(٢) قوله ويسبح للرعدي
بان يقول سبحان من
يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيفته
وقوله البرق بان يقول
سبحان الذي يرى
عباده البرق خوفا
وطمعا اه موجز

بخرقة ويخرج مافي بطنه من الفضلات ويستنجيه ويوضئه وينوى غسله ويغسل رأسه وحيثه وجسده بماء وسدر ثلاثا يتعهد كل مرة امرار اليد على البطن فان لم ينظف زاد وتراو يجعل في الماء قليل كافور وفي الاخيرة آكد وواجبه تعميم البدن بالماء ثم ينشف بثوب فان خرج منه شئ بعد الغسل كغاه غسل المحل

﴿فصل﴾ ثم يكفن فان كان رجلا ندب له ثلاث لفاق بيض مغسولة كل واحدة تستر كل البدن لاقيص فيها ولا عمامة فان زاد عليها قيها وعمامة جاز ويحرم الحر يرول المرأة زار وجرار وقيص وفاقتان سابتان ويكره لها حريرومن عقر ومعصر والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة ويمخر الكفن ويذر عليه الخنوط والكافور ويجعل قطنًا بحنوط على منافذه ومواضع السجود ولوطيب جميع بدنه خسن فان مات محرما حرم الطيب والخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ولا ندب أن يعد لنفسه كفنا إلا أن يقطع بحوله او من أثر أهل الخير

﴿فصل﴾ ثم يصلى عليه ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء ان حضرهن رجل فان لم يوجد غيرهن لزمهن ويسقط الفرض بهن * وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالتسل من أقاربهم الا النساء فلاحق لهن ويقدم الولي على السلطان والاسن على الاقرب وغيره فان استووا في السن رتبوا كباقي الصلاة ولوا وصي أن يصلى عليه أجنبي قدم الولي عليه ويقف الامام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة فان اجتمع جنازة فالأفضل افراد كل واحد صلاة ويجوز أن يصلى عليهم دفعة واحدة ويضعهم بين يديه بعضهم خلف بعض هكذا ويليه الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل ولا اعتبار بالرق والحرية ولوجاء واحد بعد واحد قدم الى الامام السابق ولو مفضولا وصبيا الا المرأة فتؤخر للذكر المتأخر بحجته ثم ينوى ويجب التعرض للقرينة دون فرض الكفاية ولو صلى على غالب خلف من يصلى على حاضر صرح ويكبر أربعين مرة ويضع يده على يسهامه بين كل تكبيرتين فان كبر خمساً ولو عمدا لم تبطل لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة بل ينتظره ليسلم معه ويقرأ الفاتحة بعد الأولى ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والسورة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ثم يدعو للمؤمنين ثم يدعو لليت بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتهما ومحبو به وأحباؤه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان شهيداً لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به مني اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعاء له اللهم ان كان محسنًا فزدني إحسانه وان كان مسيئًا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمناً الى جنتك يا أرحم الراحمين وحسن أن يقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنشأنا اللهم من أحبيته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ويقول في الصلاة على الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وهبة واعتباراً وشفيعاً رقتل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله ثم يسلم تسليمتين ﴿وواجبنا﴾ سبعة النية والقيام وأربع تكبيرات والفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأدنى الدعاء لليت وهو اللهم اغفر لهذا الميت والتسليمة الأولى وشرطها كغيرها ويزيد تقديم النفس وأن لا يتقدم على الجنائز * وتكره قبل الكفن فان مات في ثياباً وتحت هدم وتعفر اخرجه وغسله لم يصل عليه ومن سبقه الامام ببعض التكبيرات أحرم وقرأ وراعى في الذكر ترتيب نفسه فاذا سلم الامام كبر ما بقي ديأتي بذكره ثم يسلم ويندب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق صلاته فلو كبر الامام عقب تكبيرته الأولى

كبرمه وحصلنا وسقط عنه القراءة ولو كبر وهو في الفاتحة قطعها وتابع ولو كبر الامام تكبيرة فلم يكبرها
المأموم حتى كبر الامام بعدها بطلت صلاته ومن صلى يندب له أن لا يعيد ومن فاتته صلى على القبر ان كان يوم
موته بالغاء فلا والا فلا * ويجوز على الغائب عن البلد وان قربت مسافته ولا يجوز على غائب في البلد
ولو وجد بعض من يثق بموته غسل وكفن وصلى عليه * ويحرم غسل الشهيد والصلاة عليه وهو من
مات في معركة الكفار بسبب قتالهم فتزعم عنه ثياب الحرب ثم الأفضل أن يدفن ببقية ثيابه الملطخة بالدم
واللوى نزعا وتكفينه (والسقط) ان بكى أو اختاج حكمه حكم الكبير والا فان بلغ أربعة أشهر غسل
ولم يصل عليه والأوجب دفنه فقط (وليبادر بالدفن) بعد الصلاة ولا ينتظر الا الولي ان قرب ولم يخش تغير
الميت * والأفضل أن يحمل الجنازة تارة أربعة من قوائمها وتارة خمسة والخامس يكون بين العمودين
المقدمين * ويندب الاسراع فوق العادة دون الخجب ان لم يضر الميت وان خيف انفجاره زيد على
الاسراع * ويندب للرجال اتباعها الى الدفن بقرنها بحيث ينسب اليها ويكره اتباعها بناروا بالبخور
في الحجرة وكذا عند الدفن

﴿فصل﴾ ثم يدفن وفي المقبرة أفضل ولا يدفن ميت على ميت الا أن يبلى (١) الأول كانه ولا ميتان
في قبر واحد الا لضرورة ككثرة القتل والفناء ويجعل بينهما حائل من تراب وبين المرأة والرجل كد
سيا الاجنبيين ولومات في سفينة ولم يمكن دفنه في البر جعل بين لوحين (٢) وألقي في البحر وأقل القبر
ما يكم الراحة ويمنع السباع ويندب توسيعه وتعميقه قامة وبسطة (٣) واللحد أفضل من الشق الا أن
تكون الأرض رخوة فيندب الشق ويكره في تابوت الا أن تكون الأرض رخوة وأندية ويقولاه الرجال
ولولا امرأة وأولاهم الزوج ان صلح للدفن ثم أولاهم بالصلاة لكن الافقه مقدم على الاسن عكس الصلاة
ويندب أن يكونوا ترا ويقطى ثوب عند الدفن ويوضع رأسه عند رجل القبر ويسل من جهة رأسه
ويقول الدفن بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعوله ويوسده لبنة ويفضى نحوه الى
الأرض ويوضع على جنبه الأيمن ندبا مستقبلا القبلة حتما وينصب عليه اللبن ويحتمون دنا ثلاث حثيات
ثم يمال بالمساحي ويمكث ساعة بعد الدفن يلقنه ويدعوله ويستغفر له ويرفع القبر شيئا الا في بلاد الحرب
وتسطيحه أفضل ولا يزدفيه على ترابه ويرش عليه الماء ويوضع عليه حصا ويكره تجصيص وبناء
وخلوق وماء ورد وكتابة ومخدة ومضربة تحته ويندب للرجال زيارة القبور ولا بأس بمشية في النعل ويدنو
منه كحياته ويقول اذا زار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ ويدعوه لهم
بالمغفرة وتكره للنساء

﴿فصل﴾ يندب تعزية كل أقارب الميت الا الشابة الاجنبية من الموت الى ثلاثة أيام تقر بها بعد الدفن
* ويكره الجلوس لها فاذا كان غائبا تقدم بعدمدة عزاءه ويقول في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن
عزاءك وغفر لميتك وفي المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وفي الكافر بالمسلم أحسن الله
عزاءك وغفر لميتك وفي الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا نقص عددك وينوي به تكثير الجزية
* والبكاء قبل الموت جائز وبعد خلاف الاولي * ويحرم النذب والنياحة والطم وشق الثوب ونشر الشعر
* ويندب لأقارب الميت البعداء وجيرانه أن يصلحوا اطعاما لأهل الميت الأقرب بين يكفهم يومهم وليتهم ويلج
عليهم ليأكلوا وما يفعله أهل الميت من اصلاح طعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة

﴿كتاب الزكاة﴾

تجب الزكاة على كل حر مسلم ثم ملكه على انصاب حولا فلا تلزم المكاتب ولا الكافر وأما المرتد فان رجع الى

(١) قوله يبلى الخ أى
بحيث لا يبقى منه شيء
لا اللحم ولا العظم اه
(٢) قوله جعل بين
لوحين أى يشد بين
لوحين لئلا ينتفخ وقوله
ويلقى الخ أى ليصل الى
الساحل ولو كان أهله
كفار فقد يجده مسلم
فيدفنه الى القبلة اه
باجورى
(٣) قوله وتعميقه قامة
وبسطة أى الزيادة في
حفرة لجهة الاسفل قدر
قامة رجل معتدل وقدر
بسطة يده الى الأعلى
وذلك نحو أربع أذرع
ونصف كما صوبه النووي
والمراد ذراع الآدمي
وهو شبران تقر بيا فلا
ينافي قول بعضهم انها
ثلاثة أذرع ونصف
لأن صراده بذراع العمل
اه باجورى

الاسلام لزمه لما مضى وان مات مرءى فلا ويلزم الولى اخراجها من مال الصبي والمجنون فان لم يخرج
عصى ويلزم الصبي والمجنون اذا صاروا مكلفين اخراج ما أهمله الولى ولو غصب ماله أو سرق أو ضاع أو
وقع في البحر أو كان له دين على محاطل فان قدر عليه بعد ذلك لزمه زكاة ما مضى والا فلا ولو أجرد اراستين
بأر بعين دينار أو قبضها أو بقيت في ملكه الى آخر سنتين فاذا حال الحول الأول زكى عشرين فقط واذا حال
الحول الثاني زكى العشرين التي زكاهما السنة وزكى العشرين التي لم يزكها لسنتين ولو ملك نصا فقط وعليه
من الدين مثله لزمه زكاة ما بيده والدين لا يمنع الوجوب ولا تجب الزكاة الا في المواشي والنبات والذهب
والفضة وعروض التجارة وما يوجد من المعدن والركاز وتجب الزكاة في عين المال لكن لو أخرج من غيره
جاز فيه جرد حولا لان الحول يملك الفقراء من المال قدر الفرض حتى لو ملك مائتي درهم فقط ولم يزكها أحوالا
لزمه الزكاة للسنة الاولى فقط ولو تلف ماله كله بعد الحول وقبل التمكن من الاخراج سقطت الزكاة وان تلف
بعضه بحيث نقص عن النصاب لزمه بقسط الباقي وسقط بقسط التالف وان تلف ماله كله أو بعضه بعد الحول
والتمكن لزمه زكاة الباقي والتالف ولو زال ملكه في الحول ولو لحظته ثم عاد الى ملكه في الحول أو لم يعد أو مات
في أثناء الحول سقطت الزكاة ويبتدىء المشتري والوارث الحول من حين ملك المال لكن لو زال ملكه
في الحول فراراً من الزكاة فانه يكره والاصح أنه حرام ويصح البيع ولو باع بعد الحول وقبل الاخراج بطل
في قدر الزكاة وصح في الباقي

﴿ باب صدقة المواشي ﴾

لا تجب الزكاة الا في الابل والبقر والغنم ففي ملك منها نصابا حولا كاملا أو أسامه كل الحول لزمته الزكاة الا أن
تكون ماشيته عاملة مثل أن تكون معدة للحراثة أو الحمل فلا زكاة فيها والمراد بالأسامة ان ترعى من الكلاء
المباح فلو علفها زمانا لا تعيش دونه لو تركت الأكل سقطت الزكاة وان كان أقل فلا يؤثر به وأول نصاب الابل
خمسة فتعجب فيها شاة من غنم البلد وهي جذعة من الضأن وهي ماله أسنة أو ثنية من المعز وهي ماله أسنتان
ويجزى الذكركر ولو كانت الابل اثنا عشر شاة وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه فان
أخرج هن العشرين فما دونها بعير يجزى عن خمس وعشرين قبل منه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية فان لم يكن في ابله بنت مخاض أو كانت وهي معيبة قبل منه ابن لبون
ذكراً أو خنثى وهو ماله سنتان ودخل في الثالثة ولو ملك بنت مخاض كريمة لم يكلف اخراجها لكن ليس له
العدول الى ابن لبون فيلزمه تحصيل بنت مخاض أو يسمح بالكريمة ان شاء وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي
ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي لها أربع
سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة واحدة
وعشرين ثلاث بنات لبون فان زادت ابله على ذلك وجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي
مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون وفي مائة وأربعين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وفي
مائتين أربع حقائق خمسينات وخمس بنات لبون أربع بعينات فان كان في ملكه خمس بنات لبون وأربع
حقاق لزمه الا غبط للفقراء فان قد هما حصل ما شاء منهن ما وان كان في ملكه أحد الصنفين دون الآخر دفعه
ومن لزمه سن وليس عنده صعد درجة واحدة وأخذ شاتين تجزيان في عشر من الابل أو عشرين درهما
أو نزل درجة ودفع شاتين أو عشرين درهما ولو أراد أن ينزل أو يصعد درجتين جزيانين فان فقد أيضاً الدرجة
القرى جاز وان وجدها فلا ولا اختيار في الصعود والنزول للزكي وفي الغنم والدرهم لمن أعطاه ولا يدخل
الجبران في الغنم والبقر (وأول) نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها تباع وهو ماله سنة ودخل في الثانية وفي
أربعين مسنة وهي ماله سنتان ودخلت في الثالثة وفي ستين تباعان وعلى هذا أبداً في كل ثلاثين تباع وفي

كل أربعين مسنة (وأول) نصاب الغنم أربعون فتجب فيها شاة جذعة ضأن أو ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم هكذا إلى بقا كل مائة شاة وهذه الاوقاص التي بين النصب عفو لا شيء فيها وما يتبع من النصاب في أثناء الحول يزكى لحول أصله وإن لم يرض عليه حول سواء بقيت الامهات أو ماتت كلها فأول ملك أربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين وماتت الامهات لزمه شاة للتناج فإن كانت ماشيته مراضا أخذ منها مريضة متوسطة أو صحاحا أخذ منها صحيحة أو بعضها صحاحا وبعضها مراضا أخذ صحيحة بالقسط فإذا ملك أربعين نصفها صحاح قلنا لو كانت كلها صحاحا كم تساوي واحدة منها فإذا قيل أربع دراهم مثلاً قلنا ولو كانت كلها مراضا كم تساوي واحدة منها فإذا قيل درهمين مثلاً قلنا حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم ولو كانت الصحاح ثلاثين لزمه شاة تساوي ثلاثة دراهم ونصفا ومتى قوم الجلالة وأخرج صحيحة تساوي ربع عشر كفي نعم لو كان الصحاح فيها دون الواجب أجزأه صحيحة ومريضة وإن كانت اثنا عشر كوراً أو اثنا عشر مؤخذاً في فرضها إلا أن في الاما تقدم في خمس وعشرين عند فقده بنت مخاض وفي ثلاثين بقرة وفي خمس من الابل فانه يجزئ ابن لبون وتبيع وجذع ضأن أو ثني معز وإن تمحصت ذكوراً أجزأه الذكور مطلقا لكن يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين بالتقويم والنسبة وإن كانت كلها صغاراً دون سن الفرض أخذ منها صغيرة ويجهت بحيث لا يسوي بين القليل والكثير ففصيل ست وثلاثين يكون خيراً من فصيل خمس وعشرين وإن كانت كباراً وصغاراً لزمه كبيرة وهو سن الفرض المتقدم وإن كانت معيبة أخذ الاوسط في العيب وإن كانت أنواعاً كضأن ومعز أخذ من أي نوع شاء بالقسط فيقال لو كانت كلها ضأناً كم تساوي واحدة منها إلى آخر ما تقدم ولا تؤخذ الحامل ولا التي ولدت ولا الفحل ولا الخيار ولا المسمنة إلا كل الأن رضي المالك ولو كان بين نفسين من أهل الزكاة نصاب مشترك من الماشية أو غيرها مثل أن ورثاه أو غير مشترك بل لكل منهم عشر ون شاة مثلاً غير أنهما اشتركا في المراح والمسرحة والمرعى والمشرب وموضع الحلب والفحل والراعي وفي غيرها من الناطور والحرين والدكان ومكان الحفظ زكاة الرجل الواحد

﴿ باب زكاة النبات ﴾

لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات من جنس ما يستغنى به آدميون وييسر ويدخر كخضرة وشعير وذرة وأرز وعدس وحصى وبقلا وجلبان وعلس ولا تجب في البهار إلا في الرطب والعنب ولا تجب في الخضراوات ولا إلا بالزرو مثل الكمون والسكر برة قرن انعقد في ملكه نصاب حب أو بداح صلاح نصاب رطب أو عنب لزمته الزكاة والأفلا والنصاب أن يبلغ جافاً خالصاً من القشر والتبن خمسة أوسق وهو ألف وستمائة رطل بغدادية إلا الأرز والعلس وهو نصف من الحبة يدخر مع قشره فنصابها عشرة أوسق بقشرهما ولا يخرج الزكاة في الحب إلا بعد التصفية ولا في الثمرة إلا بعد الجفاف وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب حتى لو أطلع البعض بعد جفاف البعض لاختلاف نوعه أو بلده والعام واحد والجنس واحد ضمه إليه في تكميل النصاب ويضم أنواع الزرع بعضها إلى البعض في النصاب أن اتفق حصادهما في عام واحد ولا تضم ثمرة عام أو زرع إلى ثمرة عام آخر أو زرع ولا عنب لرطب ولا بر لشعير ثم الواجب العشران سقي بلا مؤنة كالمطر ونحوه ونصف العشران سقي بمؤنة كساقية ونحوها والقسط أن سقي بهما سقي لا شيء فيه وإن دام في ملكه سنتين * ويحرم على المالك أن يأكل شيئاً من الثمرة أو يتصرف فيها يبيع وغيره قبل انحرص فان فعل ضمنه * ويندب للإمام أن يبيع خارصاً لا ينخرص الثمار ومعناه أنه يدور حول النخلة فيقول فيها من الرطب كذا أو يأتي منه من التمر كذا ويضمن المالك نصيب الفقراء بحسابه في ذمته وقبل المالك ذلك فينتقل حينئذ حق الفقراء منه إلى ذمة وله بعد ذلك التصرف فان تلف باقية مما يؤتيه بعد ذلك سقطت الزكاة

﴿ باب زكاة الذهب والفضة ﴾

من ملك من الذهب والفضة نصاباً حولاً لزمته الزكاة ونصاب الذهب عشرون مثقالاً وزكاته نصف مثقال ونصاب الفضة ما تتأدروهم خالصة وزكاته خمسة دراهم خالصة ولا زكاة فيما دون ذلك ونجى فيما زاد على النصاب بحسابه سواء في ذلك المضروب والسبائك والخلي المعد لاستعمال محرم أو مكروه أو للفقيرة فإن كان الخلي معد للاستعمال مباح فلا زكاة فيه

﴿ باب زكاة العروض ﴾

إذا ملك عرضاً حولاً وكان قيمته في آخر الحول نصاباً لزمته زكاته وهي ربع العشر بشرطين أن يملكه بمعاوضة وأن ينوي حال التملك التجارة أو يملكه كعيار أو هبة أو بيع ولم ينو التجارة فلا زكاة فإن اشتراه بنصاب كامل من النقدين بنى حوله على حول النقد وإن اشتراه بغير ذلك أما بدون نصاب أو بغير نقد فخوله من الشراء ويقوم مال التجارة آخر الحول بما اشتراه به إن اشتراه بنقد ولو بون النصاب فإن اشتراه بغير نقد فقومه بنقد البلد فإذا بلغ نصاباً زكاه والا فلا زكاة حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانياً وهكذا ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع ولو باع في الحول بنقد ويرى وأمسكه إلى آخر الحول زكى الأصل بحوله والربح بحوله وأول حول الربح من حين نضوضه لا من حين ظهوره

﴿ باب زكاة المعدن والركاز ﴾

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة أو مملوكة له نصاب ذهب أو فضة في دفعة أو دفعات لم ينقطع فيها عن العمل بترك أو إهمال ففيه في الحال ربع العشر ولا يخرج إلا بعد التصفية فإن ترك العمل بعذر كسفر وإصلاح آل ضم وإن وجد في أرض الغير فهو لصاحبها وإن وجد ركاز من دفين الجاهلية وهو نصاب ذهب أو فضة في أرض موات ففيه الخمس في الحال وإن وجد في ملك فهو لصاحب الملك أو في مسجد أو في شارع أو كان من دفين الإسلام فهو لقطة

﴿ باب زكاة الفطر ﴾

تجب على كل حر مسلم إذا وجد ما يؤديه في الفطرة فاضلاً عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وكسوتهم ليلة العيد ويومه وعن دين ومسكن وعبد يحتاجه أو فضل بعض ما يؤديه لزمه إخراجهم ومن لزمته فطرته لزمته فطرة كل من تلزمه نفقته من زوجة وقريب ومملوك إن كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم لكن لا تلزمه فطرة زوجة الأب المعسر ومستولته وإن لزمته نفقتهما ومن لزمه فطرة ووجد بعضها بدأ بنفسه ثم زوجته ثم ابنه الصغير ثم أبيه ثم أمه ثم ابنه الكبير ولو تزوج معسر بموسرة أو بأمه لزمته سيد الأمة فطرة لأمنته ولا تلزم الحرة فطرة نفسها وقيل تلزمها (وسبب الوجوب) إدراك غروب الشمس ليلة الفطر فأولادها ولداً وتزوج أو اشترى قبل الغروب ومات عقب الغروب لزمته فطرتهم وإن وجدوا بعد الغروب لم تجب فطرتهم ثم الواجب صاع عن كل شخص وهو خمسة أرطال وثلاث بغدادية وبالمصرية أربعة ونصف وربع وسبع أوقية من الأقوات التي تجب فيها الزكاة من غالب قوت البلد ويجزئ الأقط والابن لمن قوتهم ذلك فإن أخرج من أعلى قوت بلده أجزأه أو دونه فلا يجوز الإخراج في جميع رمضان والأفضل يوم العيد قبل الصلاة ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر فإن أخر عنه أثم ولزمه القضاء

﴿ باب قسم الصدقات ﴾

منى حال الحول وقدر على الإخراج بأن وجد الأصناف وماله حاضر حرم عليه التأخير إلا أن ينتظر فقيراً أحق من الموجودين كقريب وجار وأصلح وأحوج وكل مالاً وجبت زكاته يحول ونصاب جاز تقديم الزكاة على

الحول بعد ملك النصاب لحول واحد واداحال الحول والقباض بصفه الاستحقاق والدافع بصفه الوجوب
والمال بحاله وقع المجهل عن الزكاة وان كان مات الفقير أو استغنى بغير الزكاة أو مات الدافع أو نقص ماله عن
النصاب بأكثر من المجهل ولو بيع لم يقع المجهل عن الزكاة ويسترده ان بين أنه مجهل فان كان باقيا رده
بزادته المتصلة كالسمن لا المنفصلة كالولد وان تلف أخذ بدله ثم يخرج ثانيا ان كان بصفه الوجوب ثم المخرج
كالباقى على ملكه حتى لو مجهل شاة عن مائة وعشرين ثم ولده سخله لزمه شاة أخرى ويجوز أن يفرق زكاته
بنفسه أو بوكيله ويجوز أن يدفعها الى الامام وهو أفضل الا أن يكون جائرا فتقر بصفه بنفسه أفضل ويندب
للفقير والساعي أن يدهو للعطى فيقول أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهورا
ومن شرط الاجزاء النية فينوى عند الدفع الى الفقير أو الى الوكيل ان هذه زكاة مالى فاذا نوى المالك لم يجب
نية الوكيل عند الدفع ويندب للامام أن يبعث عاملا مسلما حرا عدلا فقيها في الزكاة غير هاشمي
ومطلبي ويجب صرف الزكاة الى ثمانية أصناف لكل صنف ثمن الزكاة ﴿أحدها الفقراء﴾ والفقير
من لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته وعجز عن كسب يلق به أو شغله الكسب عن الاشتغال به لم شرعى
فان شغله التعب فليس بفقير ولو كان له مال غائب بمسافة القصراً عطى وان كان مستغنيا بنفقة من تلزمه
نفقته من زوج وقريب فلا ﴿الثاني المساكين﴾ والمساكين من وجد ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه
مثل أن يريد خمسة فيجد ثلاثة أو أربعة ويأتى فيه ما قيل في الفقير يعطى الفقير والمساكين ما يزيل حاجتهما
من عدة يكتسب بها أو مال يتجر به على حسب ما يلقى به في تفاوت بين الجوهري والزار والبقال وغيرهم
فان لم يحترف أعطى كفاية العمر الغالب مثله وقيل كفاية سنة فقط وهذا مفروض مع كثرة الزكاة اما بأن
فرق الامام الزكاة أو رب المال وكان المال كثيرا والافضل صنف الثمن كيف كان ﴿الثالث العاملون﴾
وهم الذين يبعثهم الامام كما تقدم ففهم الساعي والكتاب والخاصم والقاسم فيجعل للعامل الثمن فان كان الثمن
أكثر من أجرته رد الفضل على الباقي وان كان أقل كله من الزكاة هذا اذا فرق الامام فان فرق المالك
قسم على سبعة وسقط العامل ﴿الرابع المؤلفه قلوبهم﴾ فان كانوا كفارا لم يعطوا وان كانوا مسلمين
أعطوا المؤلفه قوم أشرف يرجى حسن اسلامهم أو اسلام نظرائهم أو يجنبون الزكاة من مانعها بقرهم
أو يقاتلون عناء حاداً يحتاج في دفعه الى مؤنة ثقيلة ﴿الخامس الرقاب﴾ وهم المكاتبون فيعطون
ما يؤدون ان لم يكن معهم ما يؤدون ﴿السادس الغارمون﴾ فان غرم لاصلاح بان استدان ديناً للتسكين
فتنته دم أو مال دفع اليه مع الغنى وان استدان لنفقته ونفقة عياله دفع اليه مع الفقر دون الغنى وان استدان
وصرفه في معصية وتاب دفع اليه في الاصح ﴿السابع في سبيل الله﴾ وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان
فيعطون مع الغنى ما يكفيهم لغزوهم من سلاح وفرن وكسوة ونفقة ﴿الثامن ابن السبيل﴾ وهو المسافر
المجتاز بنا أو المنشئ للسفر في غير معصية فيعطى نفقة ومركوباً مع الحاجة وان كان في بلده مال ومن فيه
سبيلان لم يعط الا بأحدهما حتى وجدت هذه الأصناف في بلد المال فنقل الزكاة الى غيرها حرام ولم يجز الا أن
يفرق الامام فله النقل وان كان ماله ببادية أو فقدت الأصناف كلها ببلده نقل الى أقرب بلد اليه ويجب
التسوية بين الأصناف لكل صنف الثمن الا العامل فقد أجرته فان فقد صنف في بلده فرق نصيبه على
الباقي فيعطى لكل صنف السبع أو صنفان فللكل صنف السدس وهكذا فان قسم المالك واحداً الصنف
محصرون أو قسقى الامام مطلقاً أو مكن الاستيعاب لكثرة المال وجب وان قسم المالك وهم غير محصورين
فاقل ما يجوز أن يدفع الى ثلاثة من كل صنف الا العامل فيجوز واحد ويندب الصرف لأقاربه
الذين لا يلزمه نفقتهم وأن يفرق على قدر الحاجة فيعطى من يحتاج الى مائة مثلاً قدر نصف من يحتاج مائتين
ولا يجوز أن يدفع لكافر ولا لبني هاشم وبني اطلب ولا لمن تلزمه نفقته كزوجة وقريب ولو دفع لفقير

وشرط أن يردده عليه من دين له عليه أو قال جعلت مالى في ذمتك زكاة فخذها لم يحز وإن دفع اليه بنية أنه يقضيه منه أو قال اقض مالى لأعطيك زكاة أو قال المديون أعطني لأقضيكه جاز ولا يلزم الوفاء به وزكاة الفطر في جميع ما ذكرناه كزكاة المال من غير فرق فلو جمع جماعة فطرتهم وخطو أو فروقها أو فرقها أحدهم باذن الباقيين جاز * وتندب صدقة التطوع كل وقت وفي رمضان وأمام الحاجات وكل وقت ومكان شريف أكد وللصلحاء وأقاربهم وعمودهم وبأطيب ماله أفضل ويحرم التصديق بما ينفقه على عياله أو يقضى به دينه الحال * ويندب بكل ما فضل أن صبر على الإضافة ويكره أن يسأل بوجه الله غير الجنة وإذا سأل سائل بوجه الله شيئاً كره رده والمن بالصدقة حرام ويبطل ثوابها

﴿ كتاب الصيام ﴾

يجب صوم رمضان على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم مع الخلو عن حيض ونفاس فلا يخاطب به كافر وصبي ومجنون ومن أجهده (١) الصوم لكبراً أو مرضاً لا يرجي برؤه باداء ولا بقضاء يسكن يلزم من أجهده الصوم لكل يوم مدطعام ويخاطب المريض والمسافر والمرتد والحائض والنفساء بالقضاء دون الاداء فان تكلف المريض والمسافر فصاماً صح دون المرتد والحائض والنفساء فان أسلم أو أفاق أو بلغ مقطر في أثناء النهار ندب الامساك والقضاء ولا يجبان وإن بلغ صائماً لزمه الامساك وندب القضاء ولو طهرت الحائض أمسكت نداءً وقضت حتماً أو قدم المسافر أو برى المريض وهما مفطران أمساكاً ندباً وقضياً حتماً أو صائماً أمساكاً حتماً ولو قامت البينة برؤية يوم الشك وجب امساك بقيته وقضاؤها ويؤمر الصبي به لسبع ويضرب لعشر ويبيح الفطر غلبة الجوع والعطش بحيث يخشى الهلاك والمرض ولو طرأ في أثناء اليوم اذا شق الصوم وسفر القصران فارق العمران قبل الفجر وإن نواه من الليل فإن سافر بعده فلا والفطر للمسافر أفضل إن ضره الصوم * والا فالصوم أفضل ولو خافت مرضع أو حامل على أنفسهما أو وليهما أفطرا وقضتا لكن تفديان عند الخوف على الولد لكل يوم مدا ولا يجب صوم رمضان البرؤية الهلال فإن غم وجب استكمال شعبان ثلاثين ثم يصومون فإن روى نهاراً فهو ليلة المستقبل وان روى في بلد دون بلد فإن تقار باعم الحكم والا فلا والبعد باختلاف المطالع كالجزاز والعراق ومصر وقيل بمسافة القصر ويقبل في رمضان بالنسبة الى الصوم عدل واحد كرحم مكلف ولا يقبل في سائر الشهور الا عدلان ولو عرف رجل بالحساب والنجوم أن غداً من رمضان لم يجب الصوم لكن يجوز للحاسب والمنجم فقط وإن اشتبهت الشهور على أسير ونحوه اجتهد وجوباً أو صام فإن استمر الاشكال أو وافق رمضان أو ما بعده صبح وإن وافق ما قبله لم يصح ﴿ وشرط الصوم ﴾ النية والامساك عن المفطرات فينوى لكل يوم فإن كان فرضاً وجب تعيينه وتعيينه من الليل وأكمله أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ولو أخبره بالرؤية ليلة الشك من يثق به ممن لا يقبله الحاكم من نسوة وعبيد وصبيان فتوى بناء على ذلك فكان منه صبح وإن نواه من غير اخبار أحد فكان منه لم يصح سواء جزم النية أو تردد فقال إن كان غداً من رمضان فأنا صائم ولا أفطر ولو قال ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غداً من رمضان فأنا صائم ولا أفطر فكان من رمضان صبح ويصح الغفل بنية مطلقة قبل الزوال وإن أكل أو شرب أو استعطأ أو احتقن أو صب في أذنه فوصل دماغه أو أدخل أصبعه أو غيره في دبره أو قبلها وراء ما يبدو عند المقعدة أو وصل الى جوفه شيء من طعنه أو دواء أو قنطاري أو جامع أو باشر فيمادون الفرج فأنزل أو استمنى فأنزل أو بالغ في المضغنة أو الاستنشاق فنزل جوفه أو خرج ريقه من فيه كما اذا جرح الخيط في فيه عند قتله فاقصص عليه ريق ثم رده وبلع ريقه أو بلع ريقه متغيراً كما اذا قتل خيطاً فتغير بصبغه أو كان نجساً كما اذا دعى فيه فبصق حتى صفار يقه ولم يغسلها أو ابتلع

(١) ومن جهده أى
لم يطقه لما يلحقه من
المشقة والشدة اه
شرح

نخامة من أقصى الفم ان قدر على قطعها وبجها فتركها حتى نزلت أو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام ولو لحظة وهو في جميع ذلك ذاكر الصوم عالم بالتحريم بطل صومه وعليه قضاء وامساك بقية النهار وصا بطا المفطر وصول عين وان قلت من متقدم مفتوح الى جوف والجماع والانزال عن مباشرة أو استمناء علما بالتحريم ذاكرا للصوم ويلزمه لافساد الصوم في رمضان بالجماع مع القضاء الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فان عجز ثبت في ذمته ولا يجب على الموطوءة كفارة فان فعل جميع ذلك ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو غلبه القيء أو أنزل باحتلام أو عن فسكر أو نظر أو نزل جوفه بضمضة واستنشاف بلا مبالغة أو جرى الريق بما بقي من الطعام في خلال أسنانه بعد تخليه وعجز عن مجه أو جمع ريقه في فيه وابتلعه صرفا أو أخرجه على أسنانه ثم رده وبلعه أو اقتلع نخامة من باطنه ولفظها أو طلع الفجر وفيه طعام فلفظه أو كان مجامعا فتزعم في الحال أو نام جميع النهار أو أغشى عليه فيه وأفاق لحظة منه لم يضره في جميع ذلك ويصح صومه وإذا أكل معتقدا أنه ليس فبان أنه نهار أو أكل ظانا للغروب واستمر الاشكال وجب القضاء وان ظن أن الفجر لم يطلع فأكل واستمر الاشكال فلا قضاء وان طرأ في أثناء اليوم جنون ولو في لحظة منه أو استغرق نهاره بالانغماء أو طرأ حيض أو نفاس بطل الصوم * ويندب السحور وان قل ولو بماء والأفضل تأخير ما لم يخف الصبح والأفضل تعجيل الفطر إذا تحقق الغروب ويفطر على تمرات وترا فان لم يجد فالماء أفضل ويقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت * ويندب كثرة الجود وصلة الرحم وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف سيما العشر الأواخر وأن يفطر الصوأم ولو بماء وتقديم غسل الجنابة على الفجر وترك الغيبة والكذب والفحش والشهوات والقصد والحجامة فان شوت فليقل انى صائم وتحرم القيلة لمن حركت شهوته والوصال بان لا يتناول في الليل شيئا فلو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم ويكره ذوق الطعام وعلاك وسواك بعد الزوال لا كحل واستحمام ويكره لكل أحد صمت يوم الى الليل ومن لزمه قضاء شيء من رمضان يندب له أن يقضيه متتابعاً على الفور ولا يجوز أن يؤخر القضاء الى رمضان آخر بغير عذر فان أخر لزمه مع القضاء عن كل يوم مد طعام فان أخر رمضانين فدان وهكذا يتكرر بتكرار السنين ومن مات وعليه صوم تمكن من فعله أطعم عنه عن كل يوم مد طعام

﴿فصل﴾ يندب صوم ستة من شوال وتندب متتابعة تلي العيد فان فرقها جاز وتاسوعاء وعاشوراء وأيام البيض في كل شهر الثالث عشر وتاليه والاثنين والخميس وعشر ذي الحجة والأشهر الحرم وهي أربعة ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وأفضل الصوم بعد رمضان المحرم ثم رجب ثم شعبان وصوم يوم عرفة الا للحاج بعرفة ففطره أفضل فان صام لم يكره لكنه ترك الاولى ويكره صوم الدهر ان ضره أو قوت حقا والام بكره ويحرم ولا يصح أصلا صوم العيدين وأيام التشريق وهي ثلاثة بعد الاضحية ويوم الشك وهو أن يتحدث بالرؤية يوم الثلاثين من شعبان من لا يثبت بقوله من عبيد وفسقة ونسوة والا فليس بيوم شك فلا يصح صومه عن رمضان بل عن نذر وقضاء وأما التطوع به فان وافق عادة له أو واصله بما قبل نصف شعبان صح والاحرم ولم يصح ويحرم صوم ما بعد نصف شعبان ان لم يوافق عادة ولم يصله بما قبله ومن دخل في صوم وصلاة فرضا أداها كان أو قضاء أو نذر احرم قطعها فاذا كان نفلا جاز قطعها

﴿فصل﴾ الاعتكاف سنة في كل وقت ورمضان أكد وعشره الأخيرة أكد لطلب ليلة القدر ويمكن أن تكون في جميع رمضان وفي العشرة الأخيرة أربع وفي أدناره أربع وفي الحادي والثالث والعشرين أربع ويكثر في ليلة القدر اللهم انك عفوت بحب العفو فاعف عني وأقل الاعتكاف ليلت وان قل بشرط النية وزيادته على أقل الطمأنينة وكونه مساما عاقلا صاحبيا خاليا من الحدث الأكبر وفي المسجد ولو متردداني

جوانبه ولا يكفي مجرد المرور والأفضل كونه بصوم وفي الجامع وأن لا ينقص عن يوم ولو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام أو الأقصى أو مسجد المدينة تعين لكن يجزئ المسجد الحرام عنهما بخلاف العكس ويجزئ مسجد المدينة عن الأقصى بخلاف العكس ولو عين مسجدا غير ذلك لم تعين ويفسد الاعتكاف بالجماع وبالانزال عن مباشرة وإن نذر مدة متتابعة لزمه فإن خرج لما لا بد منه كأكل وإن أمكن في المسجد وشرب إن لم يمكن فيه وقضاء حاجة الإنسان والمرض والحيض ونحو ذلك لم يبطل وإن خرج من المسجد لزيارة مريض أو صلاة جنازة أو صلاة جمعة بطل اعتكافه وإن خرج لمئارة المسجد وهي خارجة عنه ليؤذن جاز إن كان هو المؤذن الراتب والافلا وإن خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض وهو مار ولم يعرج جاز وإن عرج لأجله بطل وتحرم المباشرة بشهوة ويحرم على العبد والزوجة دون إذن سيده وزوج

(کتاب الحج)

الحج والعمرة فرضان ولا يجبان في العمرة الواحدة والأأن ينذر أو انما يلزمان مسلما بالغا عاقل احرا مستطيعا ويصح حج العبد وغير المستطيع ولا يصح من الكافر وغير المميز باستقلال فان أحرم الصبي المميز باذن الولي أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جازو يكلفه الولي ما يقدر عليه فيغسله ويجرده عن الخيط ويلبسه ثياب الاحرام ويحجبه المحذور كالطيب ونحوه ويحضره المشاهد ويفعل عنه ما لا يمكن منه كالاحرام وركعتي الطواف والرمي * والمستطيع اثنان مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره أما الاول فهو أن يكون صحيحا واجدا للماء بتمن مثله في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها وراحلة تصلح لثله ان كان من مكة على مسافة القصر وان أطاق المشي وكذا دونها ان لم يطمه ومحملا ان شق عليه ركوب القتب وشريكا يعادله يشترط ذلك كاه ذاهبا وراجعا وان يكون ذلك فاضلا عن نفقة عياله وكسوتهم ذهابا وايابا وعن مسكن يناسبه وخادم يليق به لمنصب أو معجز وعن دين ولو مؤجلا وأن يجد طريقا آمنا يأمن فيها على نفسه وماله من سبع وعشرون ولو كافرا أو رصديا يريد مالا وان قل وان لم يجد طريقا الا في البحر لزمه ان غلبت السلامة والا فلا والمرأة في كل ذلك كالرجل وتزيد بان يكون معها من تأمن معه على نفسها من زوج أو محرم أو نسوة فقات وان لم يكن مع أحد منهن محرم فتى وجدت هذه الشروط ولم يدرك زمنا يمكنه فيه الحج على العادة لم يلزمه وان ادرك ذلك لزمه * ويندب المبادرة به وله التأخير لكن لومات بعد التمكن قبل فعله مات عاصيا ووجب قضاءه من تركته * وأما المستطيع بغيره فهو من لا يقدر على الثبوت على الراحلة لزم أن أو كبروله مال أو من يعطيه ولو أجنيا فيلزمه أن يستأجر بماله أو يأذن للطبيع في الحج عنه ويجوز أن يحج عنه تطوعا أيضا ولا يجوز لمن عليه فرض الاسلام أن يحج عن غيره ولا أن يتنفل ولا أن يحج نذرا ولا قضاء فيحج أولا الفرض وبعده القضاء ان كان عليه وبعده النذر ان كان وبعده النفل أو النيابة فان غير هذا الترتيب فنوى التطوع أو النذر مثلا وعليه فرض الاسلام لغت نيته ووقع عن حجة الاسلام وقس عليه (ويجوز) الاحرام بالحج افراد او تمتعا وقرانا واطلاقا وأفضل ذلك الافراد ثم التمتع ثم القران ثم الاطلاق فالافراد أن يحج أولا من ميقات بلده ثم يخرج الى الحل فيحرم بالعمرة والتمتع أن يعتمر أولا ومن ميقات بلده في أشهر الحج ثم يحج من عامه من مكة (ويندب) أن يحرم التمتع ان كان واجدا للهدى بالحج ثامن ذي الحجة والافساد في مكة من باب داره فيأتي المسجد محرما كالسكي * والقران أن يحرم مهما معا من ميقات بلده ويقتصر على أفعال الحج فقط أو يحرم بالعمرة أولا ثم قبل أن يشرع في طوافها يدخل عليها الحج في شهره (ويلازم) التمتع والقارن دم ولا يجب على القارن الا أن يكون من حاضري المسجد الحرام وهم أهل الحرم ومن كان منه على دون مسافة القصر ولا على المقتع الا أن لا يعود لاحرام الحج الى الميقات وأن

لا يكون من حاضري المسجد الحرام فان فقد الدم هناك أو منه أو وجدته يباع بأكثر من ثمن مثله صام ثلاثة أيام في الحج ويندب كونه قبل يوم عرفة وسبعة اذ ارجع الى أهله وتقوت الثلاثة بتأخيرها عن يوم عرفة ويجب قضاؤها قبل السبعة ويفرق بينها وبين السبعة بما كان يفرق في الاداء وهو مدة السير زيادة أربعة أيام والاطلاق أن ينوي الدخول في النسك من غير أن يبين حالة الاحرام انه حج أو عمرة أو قرآن ثم له بعد ذلك صرفه لما شاء (ولا يجوز) الاحرام بالحج الا في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة فان أحرم به في غيرها انعقد عمرته وينعقد الاحرام بالعمره كل وقت الا للحاج المقيم للمحرمين

(فصل) ميقات الحج والعمره ذوالخليفة لاهل المدينة والحجفة للشام ومصر والمغرب ويهمل لتهامة اليمن وقرن لنجد اليمن ونجد الحجاز وذات عرق للعراق وخراسان والافضل له العقيق ومن في مكة ولومار الميقات حجه مكة وميقات عمرته أدنى الحل والافضل من الجمرات ثم التعميم ثم الحديبية ومن مسكنه أقرب من الميقات الى مكة فمقاته موضعه ومن سلك طريقا لا ميقات فيه أحرم اذا حاذى أقرب المواقيت اليه ومن داره أبعد من الميقات الى مكة فالأفضل أن لا يحرم الا من الميقات وقيل من داره ومن جاوز الميقات وهو يريد النسك وأحرم دونه لزمه دم فان عاد اليه محرما قبل التلبس بنسك سقط الدم

(فصل) اذا أراد أن يحرم اغتسل ولو حائضا بنية غسل الاحرام فان قل ماؤه تروضا فقط وان فقدته بالكيفية تيمم وينتظف بحاق العانة وتنظف الابط وقص الشارب وازالة الوسخ بأن يغسل رأسه بسدر ونحوه ثم يتجرد عن الخيط ويلبس ازارا ورداء أبيضين نظيفين ونعلين غير مخيطين ويطيب بدنه ولا يطيّب ثيابه والمرأة في ذلك كالرجل الا في نزع الخيط فانها لا تنزعه وتخصب كفيها كليهما بالحناء وتلطخ بهما وجهها هذا كله قبل الاحرام ثم يصلي ركعتين في غير وقت السكراهة ينوي بهما سنة الاحرام ثم ينهض ليشرع في السير فاذا شرع فيه أحرم حينئذ الاحرام هو نية الدخول في النسك فينوي بقلبه الدخول في الحج لله تعالى ان كان يريد حجا أو العمره ان كان يريد ها أو الحج والعمره ان كان يريد القران * ويندب أن يتلفظ بذلك أيضا بلسانه ثم يلبس رافعا صوته والمرأة تخفضه فيقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا أشريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت أخفض من ذلك ويسأل الله تعالى الجنة ويستعين به من النار ويكثر التلبية في دوام احرامه قائما وقاعدا راجعا وكاهما شيئا ومضطجعا وجنبوا حائضا ويتأكد استحبابها عند تغير الاحوال والازمان والا ما كن كعمود وهبوط وركوب ونزول واجتماع رفاق وعند السحرواق بالليل والنهار وأدبار الصلاة وفي سائر المساجد ولا يلي في طوافه وسعيه ولا يتقطع التلبية بكلام فان سلم عليه انسان رد عليه واذا رأى شيئا فأعجبه قال لبيك ان العيش عيش الآخرة واذا أحرم حرم عليه خمسة أشياء (أحدها) لبس الخيط القميص والسراويل والخف والقباء وكل مخيط وما استدارته كاستدارة الخيط بنسج وتلييد ونحو ذلك ويحرم عليه أيضا ستر رأسه بمخيط وغيره مما يعنى العادة سائر الا لا يضره الاستظلال بالحمل وحمل عدل وزنيل ونحو ذلك وليس له أن يزر رداءه ولأن يعقده ولأن يخلع بحلال ولأن يربط خيطا في طرفه ثم يربطه بالطرف الآخر له عقد الا زار وشد خيط عليه * والثاني يحرم بعد الاحرام الطيب في الثوب والبدن والفراس كالمسك والكافور والزعفران وشم الورد والبنفسج والياقوت وكل مشوم وطيب ويحرم رش ماء الورد وماء الزهر وكذلك الدهن المطيب يحرم شمه ودهن جميع بدنه به كدهن الورد والبنفسج وما أشبه ذلك وان كان غير مطيب كزيت وشيرج ونحوه حرم أن يدهن به خيمته ورأسه الا أن يكون أصلع ولا يحرم شحمه ودهن جميع بدنه ويحرم عليه أكل طعام فيه طيب ظاهر طعمه أو لونه أو ريحه كراثة ماء الورد ولون الزعفران وطعم العنبر في الجوارش ونحوه ويحرم دواء العرق والكحل المطيبين * الثالث يحرم حلق شعره وتنقعه ولو بعض شعرة تقصير من

رأسه أو باطه أو عاتقه أو شاربه وسائر جسده وتقليم أظفاره ولو بعض ظفر فاذا تطيب أو لبس أو حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاث أظفار أو باشر فيادون الفرج بشهوة أو دهن لزمه شاة وهو مخير بين ذبحها وبين أن يطعم ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع وبين صوم ثلاثة أيام فإن علم أنه إن سرح لحيمته أو خلها انتفخ شعر حرم ذلك فلو خل أو غسل وجهه فرأى في كفه شعرا وعلم أنه هو الذي تنفخ حين غسل وجهه أو خلل لزمه الفدية وإن علم أنه كان قد انتفخ بنفسه أو لم يعلم هذا ولا ذاك فلا شيء عليه وإن احتاج إلى حلق الشعر لمرض أو حراً أو كثرة قمل أو احتاج إلى لبس الخيط للحر أو البرد أو إلى تغطية الرأس فله ذلك ويقضى * الرابع يحرم الجماع في الفرج والمباشرة فيادون الفرج بشهوة كالقبلة والمعانقة واللبس بشهوة فإن جامع عمداً في العمرة قبل فراغها أو في الحج قبل التحلل الأول فسد نسكه ويجب عليه أتمامة كما كان يتمه لو لم يفسده والقضاء على الفور وإن كان الفاسد تطوعاً أو الكفارة وهي بدنة فإن لم يجد فبقرة فإن لم يجد فسبع شياه فإن لم يجد قروم البدنة دراهم والدرهم طعاماً أو يتصدق به فإن لم يجد صام عن كل مديوماً ويجب أن يحرم بالقضاء من حيث أحرم بالأداء فإن كان أحرم به من دون الميقات أحرم بالقضاء من الميقات ويندب أن يفارق للوطوءة في المكان الذي وطئها فيه إن قضى وهي معه وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد وعليه شاة وإن جامع ناسياً فلا شيء عليه ويحرم عليه أن يتزوج أو يزوج فإن فعل فالفعل باطل ويكره له أن يخطب امرأة وأن يشهد على نكاح * الخامس يحرم أن يصطاد كل صيد برى مأكول أو مات تولد من مأكول وغيره مأكول فإن مات في يده أو أتلغه أو أثلف جزأ لزمه الجزاء فإن كان له مثل من النعم وجب مثله من النعم بخير بينه وبين طعام بقيمته وبين صوم لكل مديوم وإن لم يكن له مثل وجبت القيمة إلا الحمام وما عاب وهدر فشاء ثم إن شاء يخرج بالقيمة طعاماً أو يصوم لكل مديوماً ويحرم ذلك كله على الرجل والمرأة إلا فعل التجرد من الخيط وكشف الرأس فيختص وجوبه بالرجل لكن يلزم المرأة كشف وجهها فإن أرادت السترة عن الناس سدت عليه شيئاً بشرط أن لا يمس وجهها فإن مسه من غير اختياره لم يضر ولا يحرم حك رأسه وجسده بأظفاره بحيث لا يقطع شعراؤه قتل القمل لكن يكره أن يفلى المحرم رأسه فإن قتل منها قلة ندب أن يتصدق ولو بقلعة

﴿فصل﴾ إذا أراد دخول مكة اغتسل خارج مكة بنية دخول مكة ويدخل بالنهار من باب المعلى من ثنية كداء ماشياً حافياً إن لم يخف نجاسة ولا يؤذى أحدًا بمنزلة ولينص نحو المسجد الحرام فاذا وقع بصره على البيت رفع يديه حينئذ وهو يراه من خارج المسجد من موضع يقال له رأس الردم فهناك يقف ويرفع يديه ويقول اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه من حجه واعتمره تشريقاً وتكريماً وتعظيماً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام * ويدعو بما أحب من أصم الدين والدنيا ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه قبل أن يشتغل بحط وحل وكراء منزل وغير ذلك بل يقف بعض الرفقة عند المتاع وبعضهم يأتى المسجد بالنوبة ويقصد الحجر الأسود ويدنو منه بشرط أن لا يؤذى أحدًا بمنزلة فيستقبله ثم يقبله بلا صوت ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثاً ومن هنا يقطع التلبية ولا يلبي في طواف ولا سبى حتى يفرغ منهما ثم يضطجع فيجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن وي طرح طرفيه على عاتقه الأيسر ويترك منكبه الأيمن مكشوفاً ثم يشرع في الطواف فيقف مستقبل البيت ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه والركن اليماني من جهة شماله ويتأخر عن الحجر قليلاً إلى جهة الركن اليماني فينوي الطواف لله تعالى ثم يستلم الحجر بيده ثم يقبله ويسجد عليه ثلاثاً كما تقدم ويكره ثلاثاً ويقول * اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم * ثم يمشي إلى جهة يمينه ماراً على جميع الحجر الأسود بجميع بدنه وهو مستقبله فاذا جازاه انقلب وجعل البيت

عن يساره ويطوف ويقول عند الباب اللهم ان هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك
وهذا مقام العائذ بك من النار فاذا وصل الى الركن الذي عند فتحة الحجر قال اللهم اني أعوذ بك من
الشك والشرك والشفاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في المال والأهل والولد ويقول قبالة
الميزاب اللهم أظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم مشر باهنيا
لا أظمأ بعده أبدا ويقول بين الركن الثالث واليماني اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً
وعملاً مقبولاً وتجارة لن تبور يا عز يز يا غفور فاذا بلغ الركن اليماني لم يقبله بل يستلمه ويقبل يده بعد
ذلك ولا يقبل شيئاً من البيت الا الحجر الاسود ولا يستلم شيئاً الا اليماني وهو الذي قبل الحجر الاسود ثم اذا
وصل الى الحجر الاسود فقد مكث له طوفة يفعل ذلك سبعاً ويسن في الثلاثة الاولى منها الاسراع ويسمى
الرمل وانما يشرع هو والاضطباع في طواف يعقبه سعي فان رام السعي عقب طواف القدوم فعلهما وان
رام عقب طواف الافاضة أخرهما اليه ويقول في رمله اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً
مغفوراً * وان يمشي على مهله في الاربعة الاخيرة ويقول فيها ﴿رب اغفر وارحم واعف عما تعلم انك
أنت الأعز الأكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآخرة﴾ وهو في الاوتاد آكد ويقبل الحجر الاسود في كل
طوفة وكذا يستلم اليماني وفي الاوتار آكد فان عجز عن تقبيله لرجة أو خاف أن يؤذي الناس استلمه بيده
وقبلها فان عجز استلمه بعصا وقبلها فان عجز أشار اليه بيده ﴿وهنا دقيقة﴾ وهو أن يجدار البيت شاذروان
كالصفة والزلاقة وهو من البيت فعند تقبيل الحجر يكون الرأس في هواء الشاذروان فيجب أن يثبت
قدميه الى فراغه من التقبيل ويعتدل قائماً ثم بعد ذلك يمر فان انتقلت قدماه الى جهة الباب وهو متطامن في
التقبيل ولو قدراً أصبح ومضى كما هو لم تصح تلك الطوفة فلا احتياط اذا اعتدل من التقبيل أن يرجع الى
جهة يساره وهي جهة الركن اليماني قدر ان تحقق به انه كما كان قبل التقبيل ﴿وواجبات الطواف﴾ ستر
العورة فتفي ظهر شئ منها ولو شعرة من شعر رأس المرأة لم يصح وطهارة الحدث والنجس في البدن والثوب
وموضع الطواف وأن يطوف داخل المسجد الحرام وأن تستكمل سبع طوافات وان يبتدي طوافه من
الحجر الاسود كما تقدم وان يمر عليه بكل بدنه فان بدأ من غيره لم يعتد بذلك الى ان يصل اليه فنه ابتداء
طوافه وان يجعل البيت على يساره ويمر الى جهة الباب وأن يطوف خارج الحجر ولا يدخل من احدي
فتحتيه ويخرج من الاخرى وان يكون كله خارجاً عن كل البيت فاذا طاف لا يجعل يده في هواء الشاذروان
فيكون ما خرج بكه عن كل البيت وما سوى ذلك سنن كالرمل والدعاء وغيرهما تقدم ثم اذا فرغ من
الطواف صلى ركعتين سنة الطواف خلف المقام ويزيل هيئة الاضطباع فيهما ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة
قل يا أيها الكافرون * وفي الثانية قل هو الله أحد ثم يدعو خلف المقام ثم يرجع فيستلم الحجر الاسود ثم يخرج
من باب الصفا ان اراد ان يسعي الآن وله تأخير الى بعد طواف الافاضة فيبدأ بالصفا فيرتقي عليها الرجل قدر
قامة حتى يرى البيت من باب المسجد فيستقبل القبلة ويهلل ويكبر ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له
الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له أتجز وهذه ونصر
عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما
أحب ثم يعيد هذا الذكر كله والدعاء ثانياً وثالثاً ثم ينزل من الصفا فيمشي على هيئته حتى يبقى بينه وبين الميل
الاخضر المعاني بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع حينئذ يسعي سعيًا شديداً حتى يتوسط بين الميلين
الاخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس حينئذ يترك السعي الشديد
ويعيشي على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها يأتي بالذكر الذي قيل على الصفا والدعاء فهذه مرة ثم ينزل
فيمشي في موضع مشبه يسعي في موضع سعيه الى الصفا فهذه مرة ثان فيعيد الذكر والدعاء ثم يذهب الى المروة

فهذه ثلاثة يفعل ذلك حتى تسكمل سبعاً يتختم بالمرورة (وواجبات السعي) أربعة أحدها أن يبدأ بالصفاء
فلا يبدأ بالمرورة الى الصفاء بحسب هذه المرة وحيدة ابتداء السعي * الثاني قطع جميع المسافة فلو ترك شبرا
أو أقل منهم يصح فيجب أن يلصق عقبه بحائط الصفاء إذا انتهى الى المرورة ألصق رؤس الاصابع بحائط
المرورة ثم إذا ابتداء الثانية ألصق عقبه بحائط المرورة ورؤس أصابعه بحائط الصفاء وهكذا أبداً يلصق عقبه بما
يذهب منه ورؤس أصابعه بما يذهب اليه * الثالث استكمال سبع مرات بحسب ذهابه من الصفاء الى
المرورة مرة ومن المرورة الى الصفاء مرة وهكذا كما تقدم فلو شك فيه أو في أعداد الطوافات أخذ بالقل وبكل
* الرابع أن يسعي بعد طواف الافاضة أو القدوم بشرط أن لا يفصل بينهما الوقوف بعرفة * وسننه
ما تقدم وأن يكون على طهارة وستارة ويقول بينهما * رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك
أنت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار * ولو قرأ القرآن
فهو أفضل * ولا يندب تكرار السعي فإذا كان سابع ذى الحجة ندب للإمام أن يخطب خطبة واحدة بعد
صلاة الظهر بمكة يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك ويأمرهم بالخروج الى منى من الغد ثم يخرج
يوم الثامن بعد صلاة الصبح الى منى فيصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بمنى ويبيت بها ويصلي
الصبح فإذا طلعت الشمس على جبل بمنى يسمى ثبير سار الى الموقف وهذا المبيت بمنى والاقامة بها الى هذا
الوقت سنة قد تركها كثير من الناس فانهم يأتون الموقف سحرا بالشمع الموقد وهذا الايقاد بدعة قبيحة
ويقول في مسيره * اللهم اليك توجهت ولوجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وخجتي مبرورا
وارحمني ولا تخينني * ويكثر التلبية والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا وصلوا
الى موضع يسمى نمرة قبل دخول عرفة نزولوا هناك ولا يدخلون حينئذ عرفة فإذا زالت الشمس فالسنة أن
يخطب الامام خطبتين قبل الصلاة ثم يصلي الظهر والعصر جمعاً وهي سنة قل من يفعلها أيضاً ثم يدخلون عرفة
بعد أن يغتسلوا للوقوف ملبين خاضعين (ويندب) أن يقف بارزا للشمس مستقبل القبلة حاضر القلب
فارغاً من الدنيا ويكثر التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار والدعاء والبكاء فثم تسكب
العبرات وتقال العثرات وليكن أكثر قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير وليدع لأهله وأصحابه ولسائر المسلمين (ويندب) أن يقف عند الصخرات السكبار المفروشة أسفل
جبل الرحمة وأما الصعود الى جبل الرحمة الذي في وسط عرفة فليس في طواعه فضيلة زائدة فالوقوف صحيح في
جميع تلك الأرض المتسعة وذلك الجبل جزء منها هو وغيره سواء والوقوف عند الصخرات أفضل والأفضل
أن يكون راكعاً مطفراً والأفضل للمرأة الجاوس في حاشية الناس (وواجبات) الوقوف حضور جزء
من عرفات عاقلاً ووقته من الزوال الى طالع الفجر الثاني من يوم النحر فنحضر بعرفة في شئ من هذا
الوقت وهو عاقل ولو مارا في لحظة فقد أدرك الحج ومن فاته ذلك أو وقف مغمى عليه فقد فاته الحج فيتحلل
بفعل عمرة فيطوف ويسعى ويحلق وقد حل من إحرامه ويجب عليه القضاء ودم للفوات مثل دم التمتع فإذا
غربت الشمس أفاضوا الى مزدلفة ذاكرين ملبين بسكينة ووقار بغير مناجاة وإيذاء وضرب دواب فن
وجد فرجة أسرع ويؤخرون المغرب وليجمعوها بمزدلفة مع العشاء فإذا وصلوها نزولوا وصلوا وأتوا بها وصلوا
الصبح أول الوقت يأخذون منها حصي الجار سبع حصيات لقطاً لا تكسيرا والأفضل بقدر الباقلا
ويقفون بعد الصلاة على المشعر الحرام وهو جبل صغير في آخر المزدلفة ويندب صعوده إن أمكن وهناك
بناء محدث يقول العوام انه المشعر الحرام وليس كذلك ويكثرون التلبية والدعاء والله كرمستقبلين القبلة
ويقولون اللهم كما أوقفتنا فيه وأريتنا إياه فوقنا لندكر ككاهديننا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا
بقولك وقولك الحق فإذا أفضم من عرفات الى قوله غفور رحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

حسنة وقنا عذاب النار فإذا أسفر جدا ساروا إلى منى بوقار وسكينة قبل طلوع الشمس فإذا وصلوا إلى وادي محسرو هو بقرب منى أسرعوا قدر رمية حجر ثم يسلكون الطريق الوسطى التي ترميهم على جرة العقبة فكما يأتونها وهم ركان يرمون جرة العقبة بتلك الحصيات السبع الملتقطة من المزدلفة ومن أي مكان التقط الحصى جاز من المزدلفة وغيرها لكن يكره أخذها من المرمى والحش والمسجد وكما يشرع في الرمي يقطع التلبية ولا يلبى بعد ذلك وصورة الرمي أن يقف ببطن الوادي بعد ارتفاع الشمس بحيث تكون عرقه عن يمينه ومكة عن يساره ويستقبل الجرة ويرمي حصاة حصاة يمينه ويكبر مع كل حصاة ويرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه ويرمي رميا ولا ينقد نقدا فإذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان معه أو فصحى ثم يحلق الرجل جميع رأسه هذا هو الأفضل وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه أو يقتصرها والأفضل في التقصير قدر أمثلة من جميع شعره وأما المرأة فالأفضل لها التقصير على هذا الوجه ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبرا ويبدأ الحلق بشقه الأيمن ويدفن شعره والحلق ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به ومن لا شعر له أمهرت المومسي على رأسه ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الأفاضة وهو ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به وصفته كما تقدم ثم يصلي ركعتين ثم إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعد له ولا سعى لأن السعى أيضا ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به (واعلم) أن الرمي والحلق وطواف الأفاضة الأفضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف فلو أتى بها على غير هذا الترتيب فقدم وأخر جاز ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر ويخرج وقت رمي جرة العقبة بخروج يوم النحر ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا ولوالى سنين ولا حج تحللان أول وثان فالأول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيها كان إما حلق ورمي أو حلق وطواف أو رمي وطواف ففعل اثنين منها حصل التحلل الأول ويحل به جميع ما حرم عليه ما عدا النساء من وطء وعقد نكاح ومباشرة فإذا فعل الثالث حل له كل ما حرمه الأحرام

﴿فصل﴾ فإذا فرغ من طواف الأفاضة والسعى رجع إلى منى وبات بها و يلتقط في أيام التشريق وهو ثاني العيد إحدى وعشرين حصاة من منى ويتجنب المواضع الثلاثة المتقدمة فإذا زالت الشمس رمى بها قبل الصلاة فيرمي الجرة الأولى وهي التي تلى مسجد الحيف فيصعد إليها ويجعلها عن يساره ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات حصاة حصاة كما تقدم ثم ينحرف قليلا بحيث لا يتأله الحصى الذي يرميه الناس وتبقى الجرة خلفه ويستقبل القبلة ويدعوا ويدكر بخشوع وتضرع بقدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثانية فيفعل كما فعل في الأولى فإذا فرغ منها وقف ودعا قدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها بسبع كما فعل يوم النحر سواء فيستقبلها والقبلة عن يساره فإذا فرغ لا يقف عندها ويبيت بمنى ثم يلتقط من الغد وهو ثاني أيام التشريق إحدى وعشرين حصاة فيرمي بها الجرات الثلاث كل جرة بسبع بعد الزوال كما تقدم ولا يجوز رمي الجمار في أيام التشريق إلا بعد الزوال ويجب الترتيب فيرمي ما يلي مسجد الحيف أولا والوسطى ثانيا والعقبة ثالثا * وينتدب الفضل كل يوم للرمي فإذا رمى في ثاني التشريق ندب للإمام أن يخطب خطبة يعلمهم فيها جواز النفرو يودعهم ثم يتخير بين أن يتجهل في يومين وبين أن يتأخر فإذا أراد التحجيل فليتخير بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب فإن غربت وهو بمنى امتنع التحجيل ولزمه المبيت ورمي الغد وإن لم يرد التحجيل بات بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر * وينتدب أن ينزل الحصب وهو عند الجبل الذي عندهما بركة وقد فرغ من حجه وإذا أراد الاعتزام اعتزم من الحل كما سيأتي في صفة العمرة فإذا أراد الركوع إلى بلد ما أتى مكة وطاف للوداع ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب وقال اللهم إن

البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك جعلتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضية عني فازدعني رضا والافن الآن قبل أن تنأى عن بيتك دارى ويبعد عنه من ارى هذا أو ان انصرف ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا رغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأحبنى العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن منقبلي وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني واجمع لي خيري الدنيا والآخرة أنك على كل شيء قدير * ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يضي على عاداته ولا يرجع القهقري ثم يجهل الرحيل فان وقف بعد ذلك أو تشاغل بشئ لا تعلق له بالرحيل لم يعتد بطوافه عن الوداع وتلزمه اعادته فان تعلق بالرحيل كشدر حل وشراء زاد ونحوه لم يضرب للحائض أن تنفر بالوداع ولادم عليها * ويندب أن يدخل البيت حافيا ان لم يؤذ أحد بمزاجته ونحوها فاذا دخل مشى تلقاء وجهه حتى يبقى بينه وبين الجدار المقابل للباب ثلاثة أذرع فهناك يصلي فهو مصلي النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر من الاعتبار والنظر الى البيت وشرب ماء زمزم لما أحب من أمر الدين والدنيا وأن يتصلع منه ويزور المواضع الشريفة بمكة ويحرم أخذ شئ من طين السكبة وتراب الحرم وأحجاره ولا يستصحب شيئا من الاكوزة والاباريق المعمولة من حرم المدينة أيضا

(فصل) صفة العمرة أن يحرم بها كما يحرم بالحج فان كان مكيا فن أدنى الحل وان كان آفاقيا فن الميقات كما تقدم ويحرم باحرامها جميع ما يحرم بالحرام الحج ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشرع لها طواف قدوم ثم يسعي ثم يحلق رأسه ويقصر وقد حل منها فأركانها احرام وطواف وسعي وحلق * وأركان الحج هذه الأربعة والوقوف * وواجباته كون الاحرام من الميقات ورمي الجمار والمبيت بمزدلفة وليالي منى وطواف الوداع وما عدا ذلك سنن فان ترك ركنا لم يحل من احرامه حتى يأتي به ومن ترك واجبا لم يدم من ترك سنة لم يلزمه شئ ومن أحصره عدو عن مكة ولم يكن له طريق آخر لتحلل بان ينوي التحلل ويحلق رأسه ويريق دما مكانه ان وجده والا أخرج طعاما بقيمته وان عجز صام اسكلى مديوما ولا قضاء (ويندب) اذا فرغ من حجه زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي تحية مسجده ثم يأتي القبر الشريف المكرم فيستدبر القبلة ويحلق قنديل القبلة الذي عند رأس القبر على رأسه ويطلق رأسه ويستحضر الهيبة والخشوع ثم يسلم ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت متوسط ويدعو بما أحب ثم يتأخر الى جهة يمينه وقدر ذراع فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع الى موقفه الأول ويكثر الدعاء والتوسل والصلاة عليه ثم يدعو عند المنبر وفي الروضة ولا يجوز الطواف بالقبر ويكره الصاق الظهر والبطن به ولا يقبله ولا يستلمه ومن أقبح البدع أكل التمر في الروضة ويزور البقيع فاذا أراد الرحيل ودع المسجد بركعتين والقبر الكريم بالزيارة والدعاء والله أعلم

(باب الاضحية)

هي سنة مؤكدة يندب لمن أرادها أن لا يحلق شعره ولا يقلم ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحي ويدخل وقتها اذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين ويخرج بخروج أيام التشريق وهي ثلاثة بعد العيد ولا تجوز الا بال أو بقر أو غنم وأقل سنة في الابل خمس سنين ودخل في السادسة وفي البقر والمعز سنتان ودخلت في الثالثة وفي الضأن سنة ودخل في الثانية وتجزئ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ولا تجزئ شاة الا عن واحد وشاة أفضل من شربة في بدنة وأفضلها البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز وأفضلها البضياء ثم الصفراء ثم البلقاء ثم السوداء وتشترط سلامة الاضحية عن العيوب التي تنقص اللحم فلا تجزئ الهرجاء والعوراء والمریضة فان قلت هذه الأشياء جاز ولا تجزئ الجفاء والمجنونة والجرباء والذي قطع بعض أذنهما أو بين وان قل أو قطعه من خلفها ونحوه ان كانت كبيرة وتجزئ مشروطة الاذن ومكسورة

كل القرن أو بعضه والأفضل أن يذبح بنفسه فإن لم يحسن فليحضر ويجب أن ينوي عند الذبح (و يندب)
أن يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث (ويجب) التصديق بشئ وإن قل والجلد يتصدق به
أو ينتفع به في البيت ولا يجوز بيعه ولا يبيع شئ من اللحم ولا يجوز له الأكل من الأضحية المنذورة
﴿فصل﴾ يندب لمن ولده ولد أن يحلق رأسه يوم السابع ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة وأن يؤذن في
أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى ثم إن كان غلاماً ذبح عنه شاتان تجزيان في الأضحية وإن كانت جارية فشاة
وتطبخ بحلو ولا يكسر العظم ويفرق على الفقراء ويسميه باسم حسن كـ محمد وعبد الرحمن

﴿باب الأضحية﴾

يؤكل بقر الوحش وحمار الوحش والضبع والثعلب والأرنب والقنفذ والوبر والظبي والضب والنعامة والخيل
ولا يؤكل السنور ولا الحشرات المستخبثة كالتمل والنباب ونحوهما ولا ما يتقوى بنابه كالأسد والفهد والنمر
والذئب والذب والقرد ونحوهما وما يصطاد بالخيل كالصقر والشاهين والحداة والغراب الاغراب الزرع
فيؤكل وما تولد من مأكول وغيره مأكول لا يؤكل كالبغل واليعفور ويؤكل كل صيد البحر الا الضفدع
والتمساح وكلما ضراً كله كالسم والزجاج والتراب أو كان نجساً أو طاهراً مستقذراً كالصباغ والمني لا يحل
أكله فإن اضطر إلى أكل الميتة أكل منها ما يسد رمقه فإن وجد ميتة وطعام الغير أو ميتة وصيداً وهو محرم

﴿باب الصيد والنبات﴾

أكل الميتة
لا يحل الحيوان الا بالذكاة الا السمك والجراد فيحل ميتتهما ما يحرم ما ذبحه مجوسى ومرد وعابد وثن
ونصراني العرب ويجوز الذبح بكل ماله حتى يقطع السن والعظام والظفر من الأدنى وغيره متصلاً
أو منفصلاً وما قدر على ذبحه اشترط قطع حلقومه ومريئته ويندب أن يوجه إلى القبلة وأن يحذف الشفرة
ويسرع امرأها ويسمى الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويقطع الاوداج كلها وأن ينحر
الابل قائمة معقولة ويذبح ما عداها مضطجعة على جنبها الا اليسر ولا يكسر عنقها ولا يسلم عنقها حتى تموت
ويشترط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح فإن رفعها قبل تمام قطع الحلقوم والمريء ثم قطعها لم يحل وأما الصيد
فحيث أصابه السهم أو الجارحة المعلمة فمات قبل القدرة على ذبحه حل إذا أرسله بصير لم يحل ذكاته ولم يمت الصيد
بثقل السهم بل بحده ولا أكلت الجارحة منه شيئاً فإن مات بثقل الجارحة حل وإن أصابه السهم فوق وقع في ماء أو
على جبل ثم تردى منه فمات أو غاب عنه بعد أن جرح ثم وجد ميتاً لم يحل وإذا تدبّع ونحوه وتعدر رده
أو تردى في بئر وتعدر أخرجه فرماه بحديدة في أى موضع كان من بدنه فمات حل والله أعلم

﴿باب النذر﴾

لا يصح النذر الا من مسلم مكلف في قرية باللفظ وهو لله على كذا أو على كذا فيلزمه الاتيان به ومن علق
النذر على شئ فقال ان شئني الله مريض فعلى كذا لزمه الوفاء بما التزمه عند الشفاء ومن نذر على وجه
الاجح والغضب فقال ان كمت زيداً فعلى كذا فهو بالخيار اذا كلمه بين الوفاء وبين كفارة اليمين فان نذر
الحجر كجافج ماشياً ونذر الحج ماشياً فحجراً كجافجاً وعليه دم وان نذر المضي إلى الكعبة أو مسجد
المدينة أو الأقصى لزمه ذلك ويجب أن يقصد الكعبة بحج أو عمرة وأن يصلى في مسجد المدينة أو الأقصى
أو يعتكف وإن نذر المضي إلى غيرهما من المساجد لم يلزمه ومن نذر صوم ستة بعينها لم يقض أيام العيد
والتشريق ورمضان وأيام الحيض والنفس ومن نذر صلاة لزمه ركعتان أو عتقا أجزاء ما يقع عليه الاسم

(كتاب المبيع)

لا يصح الا بالاجاب والقبول فالاجاب هو قول البائع أو وكيله بعثك أو ملكتك والقبول هو قول المشتري

أو وكيله اشترى أو ملكه أو قبلت ويجوز أن يتقدم لفظ المشتري مثل أن يقول اشترى بكذا فيقول بعثك ويجوز أن يقول بعني بكذا فيقول بعثك فهذه صرائح وينعقد أيضاً بالكناية مع النية مثل خذه بكذا أو جعلته لك بكذا وينوي بذلك البيع فيقبل فإن لم ينو به البيع فليس بشئ (ويجب) أن لا يطول الفصل بين الإيجاب والقبول عرفاً وإشارة الآخر كلفظ الناطق (وشرط) المتبايعين البالوغ والعقل وعدم الرق والحجر والإكراه بغير حق ويشترط أيضاً الإسلام فيمن يشترى له مصحف أو مسلم لا يعتق عليه وعدم الحرابة في شراء السلاح فإن أذن السيد لعهده البالغ في التجارة تصرف بحسب الأذن ولا يجوز لأحد معاملة عبيد إلا أن يعلم أن سيده أذن له ببيئته أو بقول السيد ولا يقبل فيه قول العبد والعبد لا يملك شيئاً وإن ملكه سيده وإذا انعقد البيع ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجلس ما لم يتفرقا أو يختارا الامضاء جميعاً أو يفسخه أحدهما ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فما دونها لهما أو لأحدهما إذا كان العقد مما يحرم فيه التفرق قبل القبض كإفراغ الربا والسلم ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه وإن كان للمشتري وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين أنه كان ملكاً للبائع

(فصل) في البيع شروط خمسة أن يكون طاهر امتنعها به مقدور وأعلى تسليمه مملوكاً للعاقداً وإن ناب العاقد عنه معلوماً فلا يصح بيع عين نجسة كالسكب أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والدهن مثلاً فإن أمكن كشوب متنجس جاز ولا يصح بيع ما لا ينتفع به كالخسرات وحبة حنطة وآلات الملاهي المحرمة ولا يصح ما لا يقدر على تسليمه كعبد أبق وطير طائر ومغصوب لكن إن باع المغصوب ممن يقدر على انتزاعه جاز فإن تبين عجزه فله الخيار ولا يصح نصف معين من إناء أو سيف أو ثوب وكذا كل ما ينقص قيمته بالقطع والكسر فإن لم تنقص كشوب نجس جاز ولا يجوز بيع المرهون دون إذن المرتهن ولا بيع الفضولي وهو أن يبيع مال غيره بغير ولاية ولا وكالة ولا يبيع ما لم يبيع كأحد العبدین ولا يبيع عين غائبة عن عين مثل بعثك الثوب المروزي الذي في كمر والفرس الأدهم الذي في اصطبل فإن كان المشتري رآها قبل ذلك وهي مما لا يتغير في مدة الغيبة غالباً جاز ولو باع عرمة حنطة ونحوها وهي مشاهدة ولم يعلم كيلها أو باع شيئاً بعمره فضة مشاهدة ولم يعلم وزنها جاز وتكفي الرؤية ولا يصح بيع الاعشى ولا شراؤه وطريقه التوكيل ويصح سلمه بعوض في ذمته

(فصل في الربا) لا يحرم الربا إلا في المطعومات والذهب والفضة والعلة في تحريم المطعومات الطعم وفي تحريم الذهب والفضة كونهما قيم الأشياء فإذا بيع مطعوم بمطعوم من جنسه كبر بربا بشرط ثلاثة أمور المماثلة في القدر والتفاضل قبل التفرق والحوال وإن كان من غير جنسه كبر بشعبه بشرط اشتراط شرطان الحال والتفاضل قبل التفرق وجاز التفاضل وإن باع نقد بجنسه كذهب بذهب بشرط اشتراط الشروط الثلاثة المتقدمة وإن باع بغير جنسه كذهب بفضة بشرط اشتراط الشرطان وجاز التفاضل وإن باع مطعوماً بنقد صح مطلقاً ويعتبر التماثل في المكيل بالكيل وفي الموزن بالوزن فلا يصح رطل برطل أو إذا كان يتفاوت بالكيل ويجوز أردب باردب وإن تفاوت الوزن والمراد ما كان يوزن أو يكال في الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن جهل حاله اعتبر ببلد البيع وإن كان مما لا يوزن ولا يكال في العادة ولا جفاف له كالتمشاء والسفرجل والارجلم يصح بيع بعضه ببعض فلو باع برابري جزأه لم يصح وإن ظهر من بعد تساويهما كيلاً وإنما تعتبر المماثلة حالة الكمال فخلعة كمال الثمرة الجفاف فلا يصح رطب برطب أو رطب بتمر وكذلك عنب بعنب أو زبيب بزبيب وإن تماثلا لم يجز منه تمر ولا زبيب لم يصح بيع بعضه ببعض ولا يباع دقيق بدقيق ولا ببر ولا خبز بخبز ولا خالص (١) بمشوب ولا مطبوخ بنبء ولا مطبوخ إلا أن يجف الطبخ

(١) قوله ولا خالص الخ

كأن يبلن وفي أحدهما

ماء اه جوجرى

كتهيز العسل والسمن ولا يجوز مدحجوة ودرهم بدرهمين أو بمدين ولا مدودرهم بمدودرهم ولا مدوثوب بمدين ولا درهم وثوب بدرهمين ولا يصح بيع اللحم بالحيوان

﴿فصل﴾ لا يصح بيع نتاج التناج كقوله اذا ولدت ناقة وولدها فقد بعثك الولد ولا أن يبيع شيئاً ويؤجل الثمن بذلك ولا يبيع الملامسة والمنازعة والحصاة ولا يبعث في بيعة كقولك بعثك هذا بالف نقداً أو بألفين مؤجلاً أو بعثك ثوبي بألف على أن تبني عبدك بخمسة مائة ولا يبيع بشرط مثل بعثك بشرط أن تقرضني مائة ويصح بيع بشرط في صورته بشرط الاجل في الثمن بشرط أن يكون الاجل معلوماً وان يرهق به رهناً أو يضمنه به زيداً وأن يعتق العبد المبيع أو بشرط ما يقتضيه العقد كالرد بالعيب ونحوه فان باع بشرط البراءة من العيوب صح وبرئ من كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع ولا يبرأ مما سواه ولا يصح بيع العربون بأن يشتري سلعة ويدفع درهمها على أنه ان رضى بالسلعة فالدرهم من الثمن والا فهو للبائع مجاناً ولو فرق بين الجارية وولدها قبل سن التمييز يبيع أو هبة بطل العقد وبعد التمييز يصح ويحرم أن يبيع حاضر لباد بان يقول الحاضر للبسوى الذي قدم بسلعة وهي مما يحتاج اليها في البلد لا تبع الآن حتى أبيعها لك قليلاً قليلاً بثلثين غالا وأن يتلقى الركبان فيخبرهم بكساد ما معهم ليشترى منهم بغين وأن يسوم على سوم أخيه بأن يزيد في السلعة بعد استقرار الثمن وأن يبيع على بيع أخيه بان يقول لاشترى افسخ البيع وأنا أبيعك بأرخص منه وأن ينجش بان يزيد في السلعة وهو غير راغب فيها لغيرها غيره وأن يبيع العنب ممن يتخذ خرافاً بان يبيع في هذه الصور كلها لمحرمة صح البيع وان جمع في عقد واحد ما يجوز وما لا يجوز مثل عبده وعبده غيره بغير اذنه أو خروجه لصلح فيما يجوز بقسطه من الثمن وبطل فيما لا يجوز وللمشتري الخيار ان جهل وان جمع في عقدين مختلفي الحكم مثل بعثك عبدي وأجرتك دارى سنة بكندا وزوجتك ابنتي وبعثك عبدها بكندا صح وقسط العوض عليهما

﴿فصل﴾ من علم بالسلعة عيباً لم يبينه فان لم يبين فقد غش والبيع صحيح فاذا اطلع المشتري على عيب كان عند البائع فله الرد وضابطه ما نقص العين أو القيمة تقصاناً بقوت به غرض صحيح والغالب في مثل ذلك المبيع عدمه فيرد ان بان العيب خصياً أو سارقاً أو يبول في الفراش وهو كبير فواطلع على العيب بعد تلف المبيع تعين الارش أو بعد زوال الملك عنه يبيع غيره لم يكن له طلب الارش الآن فان رجع اليه بعد ذلك فله الرد وان حدث عند المشتري عيب آخر مثل أن يقتض البكر تعين الارش وامتنع الرد فان رضى البائع بالعيب لم يكن للمشتري طلب الارش فان كان العيب الحادث لا يعرف العيب القديم الا به ككسر البطيخ والبيض ونحوهما لم يمنع الرد فان زاد على ما يمكن للمعرفة به فالرد * وشروط الرد أن يكون على الفور ويشهد في طريقه أنه فسخ فلو عرف العيب وهو يصلي أو يأكل أو يقضي حاجة أو يسلا فله التأخير الى زوال العارض بشرط ترك الاستعمال والاتفاق فان أخرتمكنه سقط الرد والارش * وتحرم التصرية وهي أن يشد البائع أخلاف الهيمة (١) ويترك حلبها أياً لغير غيره بكثرة اللبن فاذا اطلع عليه المشتري فله الرد مطلقاً (٢) فان كان بعد حلبها وتلف اللبن ردصاعاً من تمر بدل اللبن ان كان الحيوان مأكولاً ويلحق بالتصرية في الرد تحميم وجه الجارية وتسويد الشعر ونحوهما ويلزم البائع أن يخبر في بيع المراجعة بالعيب الذي حدث عنده فيقول اشتريته بعشرة مثلاً لكن حدث عندي فيه العيب الفلاني ويدين الاجل أيضاً

﴿فصل﴾ يبيع الثمرة وحدها على الشجرة ان كان قبل بدو الصلاح لم يجز الا بشرط القطع وان كان بعده جاز مطلقاً وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون أو يأخذ بالتلوين فيما يتلون وان باع الشجرة وعمرتها جاز من غير شرط القطع والزرع الاخضر كالثمرة قبل بدو الصلاح لا يجوز الا بشرط القطع وبعد اشتداد

(١) قوله أخلاف الهيمة أى من النعم أو غيرها جمع خلفه بكسر الميم وسكون اللام وبالفاء حلقة الضرع اه جوجرى (٢) قوله مطلقاً سواء كان قبيل الحلب أو بعده اه

الحب يجوز مطلقا ولا يجوز بيع الحب في سنبله ولا الحوز والنور والباقي الا خضر في القشرين
﴿فصل﴾ المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف أو تلفه البائع انسخ البيع وسقط الثمن وان
 تلفه المشتري استقر عليه الثمن ويكون اتلافه قبضا وان تلفه أجنبي لم ينسخ بل يخير المشتري بين أن
 ينسخ فيغرم الاجنبي للبائع القيمة أو يجبر ويعطى الثمن ويغرم الاجنبي القيمة وإذا اشترى شيئا لم يجز
 أن يبيعه حتى يقبضه لكن للبائع اذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم
 فيعتاض عنها ذهبا أو ثوبا وتحوز ذلك والقبض فيما ينقل النقل مثل القمح والشعير وفيما يتناول باليد
 التناول مثل الثوب والكتاب وفيما سواهما التخليط مثل الدار والارض فاقول البائع لا سلم المبيع حتى
 أقبض الثمن وقال المشتري لا سلم الثمن حتى أقبض المبيع فان كان الثمن في الذمة ألزم البائع بالتسليم
 أو لزم المشتري بالتسليم وان كان الثمن معين الزمعا بان يؤمر اقساما الى عدل ثم العدل يعطى
 لكل واحد حقه

﴿فصل﴾ اذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كفيته بان قال البائع بعثتك بحال فقال بل بمؤجل أو بعثتك
 بعشرة فقال بل بخمسة أو بعثتك بشرط الخيار فقال بل بلا خيار وما أشبه ذلك ولم يكن ثمينة تحالفا فبدأ
 البائع فيقول والله ما بعثتك بكذا ولقد بعثتك بكذا ثم يقول المشتري والله ما اشتريت بهذا ولقد اشتريت بكذا
 وهي عين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي فاذا تحالفا فان تراضيا بعد ذلك فلا
 فسخ للعقد والافينسخانه أو أحدهما أو الحاكم فالوادعي أحدهما شيئا يقتضي أن البيع وقع فاسدا وكذبه
 الآخر صدق مدعى الصحة يمينه ولو جاء بمعيب ابرده فقال البائع ليس هو الذي بعثتك صدق البائع ولو
 اختلفا في عيب يمكن حدوثه عند المشتري فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل كان عندك صدق البائع
﴿باب السلم﴾

هو بيع موصوف في الذمة ويشترط فيه مع شروط البيع أمور **﴿أحدها﴾** قبض الثمن في المجلس
 وتسكني رؤية الثمن وان لم يعرف قدره **﴿والثاني﴾** كون المسلم فيه دينا ويجوز حالا ومؤجلا الى أجل
 معلوم فاقول أسلمت اليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز **﴿الثالث﴾** اذا أسلم في موضع لا يصلح للتسليم
 مثل البرية أو يصلح لكن لنقله اليه مؤنة اشترط بيان موضع التسليم **﴿وشروط المسلم فيه﴾** كونه معلوم
 القدر كيلا أو وزنا أو عددا أو ذرعا مقدار معلوم فاقول زنة هذه الصخرة أو ملء هذا الزنبيل ولا يعرف وزنها
 ولا مابعد الزنبيل لم يصح وأن يكون مقدورا عليه عند وجوب التسليم مأمون الانقطاع فان كان عزيز
 الوجود كجارية ونبتة أو لا يؤمن انقطاعه كشمرة نخلة بعينها لم يجز وأن يمكن ضبطه بالصفات كالادقة
 والمائعات والحيوان واللحم والقطن والحديد والاحجار والاشجار وذلك فيشترط ضبطه بالصفات التي
 يختلف بها الغرض فيقول مثلا أسلمت اليك في عبد تركي أبيض رباعي السن طوله وسمته كذا ونحو ذلك
 فلا يجوز في الجواهر والمختلطات كالحريسة والغالية والخشاف وكذا ما اختلف أعلاه وأسفله كمنارة وبريق
 أو مادخلته نار قوبة كالحبر والشواء اذ لا يمكن ضبط ذلك بالصفة ولا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا
 الاستبدال عنه واذا أحضره مثل ما شرط أو أجود وجب قبوله

﴿فصل﴾ القرض مندوب اليه بإيجاب وقبول مثل أقرضتك أو أسلفتك ويجوز قرض كل ما يجوز السلم
 فيه وما لا فلا ولا يجوز فيه شرط الاجل ولا شرط جر منفعة كذا لا جودا وعلى أن يبيعني عبدك بكذا فإنه ربا
 فان رد عليه المقرض أجود من غير شرط جاز ويجوز شرط الرهن والضامن ويجب رد المثل وان أخذه منه
 عوضا جاز وان أقرضه ثم لقيه ببلد آخر فطالبه لزمه الدفع ان كان ذهباً أو فضة ونحوهما وان كان لحلا مؤنة نحو
 حنطة وشعير فلا بل تلزمه القيمة

باب الرهن

لا يصح الا من مطلق التصرف بدين لازم كالتمن والقرض أو يؤل الى اللزوم كالتمن في مدة الخيار فان لم يلزمه الدين بعد مثل أن يرهن على ما سيقرضه لم يصح (وشروطه) ايجاب وقبول ولا يلزم الا بالقبض باذن الراهن فيجوز للراهن فسخه قبل القبض واذا لم يمانع ان يوضع عند أحدهما أو ثالث وضع والاوضعه الحاكم عند عدل (وشروط المرهون) أن يكون عينا يجوز بيعها ولا ينفك من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين وليس للراهن أن يتصرف فيه بما يبطل حق المرتهن كبيع وهبة أو ينقص قيمته كاللبس والوطء ولا يجوز بما لا يضر كركوب وسكنى ولا يجوز رهنه بدين آخر ولو عند المرتهن وعلى الراهن مؤنة الرهن ويلزم بهاصيانة الحق المرتهن وله زوائده كالبين وثمرة وان هلك عند المرتهن بلا تفریط لم يلزمه شيء أو بتفريط ضمنه ولا يسقط بتلفه شيء من الدين والقول في القيمة قوله وفي الرد قول الراهن (وقائدة الرهن) بيع العين عند الحاجة الى وفاء الحق فان امتنع الراهن منه ألزمه الحاكم اما الوفاء أو البيع فان أصبر باعها الحاكم

باب التفليس

اذا ألزمه دين حال فطوب فادعى الاعسار فان عهده مال حبس حتى يقيم بينة على اعساره والا حلف وخلى سبيله الى أن يوسر فان كان له مال وامتنع من الوفاء باعها الحاكم ووفى عنه فان لم يوف ماله بدينه وسأل هو أو غرماؤه الحاكم الحجر حجر عليه فاذا حجر لم ينفذ تصرفه في المال وينفق عليه وعلى عياله منه ان لم يكن له كسب ثم يبيعه الحاكم ويحتاط ويقسمه على قدر ديونهم وان كان فيهم من دينه مؤجل لم يقض أو من عنده بدينه رهن خص من ثمنه بقدر دينه ولو وجد أحد هم عين ماله التي باعها له فان شاء ضارب مع الغرماء وان شاء فسخ البيع ورجع فيها الآن يمنع مانع من الرجوع فيها مثل أن تستحق بشفعة أو رهن أو خلطت باجود ونحو ذلك ويترك للفلس دست ثوب يليق به وقوته وقوت عياله يوم القسمة

باب الحجر

لا يجوز تصرف الصبي والمجنون في مالهما ويتصرف لهما الولي وهو الاب والجد أبو الاب عند عدمه ثم الوصي ثم الحاكم أو أمينه ويتصرف لهما بالقبضة فان ادعى انه انفق عليه ماله أو تلف قبل أو أنه دفعه اليه فلا فاذا بلغ أو أفاق رشيد ابان بلغ مصاحبه دينه وماله انفق الحجر ولا يسلم اليه المال الا بالاخبار فيما يليق به قبل الباوغ وان بلغ أو أفاق مفسد الدينه أو ماله استبدم الحجر عليه ولا يجوز تصرفه في المال ببيع وغيره سواء أذن الولي أم لا فان أذن له في النكاح صح فان بلغ رشيد اثم بذر حجر عليه الحاكم لا الولي وان فسق لم يعد عليه الحجر والباوغ بالاحتلام أو باستكمال خمس عشرة سنة أو بالحيلض والحيل في الجارية والله أعلم

باب الحوالة

يشترط فيها رضا المحيل وقبول المحتال دون رضا المحال عليه ولا تصح على من لا دين عليه وتصح بدين لازم على دين لازم بشرط العلم بمحال به وعليه وتساويهما جنسا وقدر او صحة وتسكير او حولا وأجل او يبرأ بها المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه فان تعذر على المحتال أخذه من المحال عليه لفلس المحال عليه أو جحده أو غير ذلك لم يرجع الى المحيل

باب الضمان

يصح ضمان من يصح تصرفه في ماله فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه وعبد لم يأذن له سيده ويصح من محجور عليه بفلس ومن عبد أذن له سيده ويشترط معرفة المضمون له ولا يشترط رضاه ولا رضا المضمون عنه ولا معرفته (ويشترط) أن يكون المضمون ديننا بتمامه معلوما وان يأتي بلفظ يقتضي الالتزام كضمنت دينك أو تحملت ونحو ذلك ولا يجوز تعليقه على شرط مثل اذا جاء رمضان فقد ضمنت ويصح ضمان الدرك

بعد قبض الثمن وهو أن يضمن المشتري الثمن إذا خرج المبيع مستحقاً أو مبيعاً للضامن له مطالبة الضامن والمضمون عنه فإن ضمن عن الضامن ضامن آخر طالب السكك وإن طالب الضامن للضامن مطالبة الاصيل بتخليصه إن ضمن بإذنه فإن أبرأ الاصيل يرى الضامن وإن أبرأ الضامن لم يبرأ الاصيل وإن قضى الضامن الدين رجع به على الاصيل إن كان ضمن بإذنه والا فلا سواء قضاءه بإذنه أم لا ولا يصح ضمان الاعيان كالمغسوب والحواري * وتصح الكفالة ببذل من عليه مال أو عقوبة لآدمي كالقصاص وحق القذف بإذن المكفول وإن كان عليه حق الله تعالى فلا تصح ثم إذا صححت الكفالة فأطلق طوالب به في الحال وإن شرط أجل طوالب به عند الاجل وإن انقطع خبره لم يطالب به حتى يعرف مكانه ويهل مدة الذهاب والعود فإن لم يحضره حبس ولا نلزمه غرامة ما عليه وإن مات المكفول سقطت الكفالة لأن طوالب باحضاره قبل الدفن يشهد على عينه وأمكنه ذلك لزمه

باب الشركة

تصح من كل جائز التصرف وهي أنواع أربعة وأنما تصح منها شركة العنان خامة وهي أن يأتي كل منهما بمال وتصح على النقود وعلى مثلي (ويشترط) أن يخلط المالان بحيث لا يتميزان وإن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر وعلى صفته فالوكان هذا ذهب وهذا فضة أو هذا حنطة وهذا شعيراً وهذا صبيح وهذا ماسر لم يصح (ويشترط) أن يأذن كل منهما للآخر في التصرف فيتصرف كل منهما بالنظر والاحتياط فلا يسافر به ولا يبيع بمؤجل ولا يشترط تساوي المالين ويكون الربح والخسران بينهما على قدر المالين فإن شرط خلاف ذلك بطلت فإن عزل أحدهما الآخر عن التصرف انزل والآخر التصرف إلى أن يعزله صاحبه ولكل منهما فسخها متى شاء وأما شركة الابدان فباطلة كشركة الحمايين وغيرهم من ذوي الحرف على أن يكون الكسب بينهم وشركة الوجود والمفاوضة أيضاً باطلتان

باب الوكالة

يشترط في الموكل والوكيل أن يكونا جزئيين التصرف فيما يوكل فيه وتصح وكالة الصبي في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية والعباد في قبول النكاح * ويجوز التوكيل في العقود والتسوخ والطلاق والعقود واثبات الحقوق واستيفائها وفي تعليمك المباحات كالصيد والحشيش والمياه وأما حقوق الله تعالى فإن كانت عبادة لم يجوز الا في تفرقة الزكاة والحج وذبح الاضحية وإن كان حراً جاز في استيفائه دون اثباته * وشروطها الايجاب باللفظ من غير تعليق كوكلتك أو بع هذا الثوب والقبول باللفظ أو الفعل وهو امتثال ما وكل به ولا يشترط الفور في القبول فإن تجزها وعلق التصرف على شرط جاز كقوله وكلتك ولا تبع إلى شهر وليس للوكيل أن يوكل الا باذن وإن كان مما لا يتولاه بنفسه أو لا يمكن منه لكثرة وليس له أن يبيع ما وكل فيه لنفسه أو لابنه الصغير ولا بدون ثمن مثله ولا بمؤجل ولا بغير نقد البلد الآن يأذن له في ذلك ولو فصل له على جنس الثمن تخالف لم يصح البيع كبيع بألف درهم فباع بألف دينار وإن نص على القدر فزاد من الجنس صح كبيع بألف فباع بالالفين الآن ينهاء ولو قال اشتر بمائة فاشترى ما يساويها بدون مائة صح وإن اشترى بمائتين ما يساوي مائتين فلا وإن قال اشتر بهذا الدينار شاة فاشترى به شاتين تساوي كل واحدة ديناراً صح وكانت للموكل فإن لم تساوكل واحدة ديناراً لم يصح العقد وإن قال بع لزيد فباع لغيره لم يجوز وإن قال اشتر هذا الثوب فاشتره فوجده معيباً فله الرد واشترى باليخز شراء معيب * ويشترط كون الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه فالو قال وكلتك في بيع مالي وعققت عبدي وطلاق زوجاتي صح أو في كل قليل وكثيراً وفي كل أمور لم يصح ويد الوكيل بدءاً مائة فما يتلف معه بالاتفرط لا يضمه والقول في الهلاك والرد وما يدعي عليه من الخيانة قوله ولكل منهما الفسخ متى شاء فإن عزله ولم يعلم فتصرف لم يصح التصرف

وان مات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخت

﴿ باب الوديعة ﴾

لا تصح الا من جاز التصرف عند جاز التصرف فان أودع صبي أو سفينة عند بالغ شيئاً فلا يقبله فان قبله دخل في ضمانه ولا يبرأ الا بدفعه لولييه فالورده للصبي لم يبرأ وان أودع بالغ عند صبي قتل عند الصبي لتفريط أو غيره لم يضمنه الصبي وان ألتفه ضمنه ومن عجز عن حفظ الوديعة حرم عليه قبولها وان قدر ولم يثق بأمانة نفسه وخاف أن يخون كرمه أخذها فان وثق استحب ثم يلزمه الحفظ في حرز مثلها فان أراد السفر أو خاف الموت فليردها الى صاحبها فان لم يجده ولا وكيله سلمها الى الحاكم فكم فان فقد فالى أمين فان لم يفعل فمات ولم يوص بها أو سافر بها ضمنها فان سلمها الى أمين مع وجود الحاكم ضمن الأن يموت بخاة أو يقع في البلد نهب أو حريق ولم يتمكن من شيء من ذلك فسافر بها ومتى طلبها المالك لزمه الرد بان يخلى بينه وبينها فان أخر بلا عذر أو أودعها عند غيره بلا سفر ولا ضرورة أو خلطها بماله أو لودع أيضاً بحيث لا يتميز وأستعملها أو أخر جهام من الحرز ليقتفع بها فلم ينتفع أو حفظها في دون حرزها أو قال له المالك احفظها في هذا الحرز فوضعتها في دونه وهو حرزها أيضاً ضمنها ولكل منهما الفسخ متى شاء فان مات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخت ويد المودع أمانة فالقول في أصل الايداع أو في الرد أو التلف قوله فالوقال ما أودعته شيئاً أو رددتها إليك أو تلفت بلا تفريط صدق بيمينه * ويشترط لفظ من المودع كاستودعتك واستحفظتك ولا يشترط القبول بل يكفي القبض

﴿ باب العارية ﴾

تصح من كل جاز التصرف مالك للنفعة ولو بأجرة * ويجوز اعارة كل ما ينتفع به مع بقاء عينه بشرط لفظ من أحدهما وينتفع بحسب الاذن فيفعل المأذون فيه أو مثله أو دونه الآن ينهيه عن الغير فان قال ازرع حنطة جاز الشعيير لا عكسه فان قال ازرع وأطلق زرع ماشاء فان رجع قبل وقت الحصاد بقي الى الحصاد لكن بأجرة ان أذن مطلقاً وبغيرها ان أذن في معين فزرعه وان قال اغرس أو ابن ثم رجع فان كان شرط عليه القلع قلع وان لم يشرط واختار المستعير القلع قلع وان لم يختار المستعير بالخيار بين بقيقته بأجرة وبين قلعها وضمان أرض ما نقص بالقلع * وله الرجوع في الاعارة متى شاء الآن يعير أرضاً للدفن فانه لا يرجع فيها ما لم يبل الميت والعارية مضمونة فان تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو بغير تفريط ضمنها بقيمة اليوم التالف فان تلفت بالاستعمال المأذون فيه لم يضمن ومؤنة الرد على المستعير وليس له أن يعير

﴿ باب الغصب ﴾

هو الاستيلاء على حق الغير عند وان افن غصب شيئاً له قيمة وان قلت لزمه رده الآن بترتب على رده تلف حيوان أو مال معصومين مثل ان غصب لوحاً فاسمده على خرق سفينة في وسط البحر وفيها مال لغير الغاصب أو حيوان معصوم فان تلف عنده أو ألتفه فان كان مثلياً ضمنه بمثله فان تعدر المثل فبالقيمة أكثر ما كانت من الغصب الى تعدر المثل وان كان متقوماً ضمنه بقيمة أكثر ما كانت من الغصب الى التلف حتى لو زاد عند الغاصب بأن ضمن لزمه قيمته سميناً سواء هزل بعد ذلك أم لا فان اختلفا في قدر القيمة أو في التلف فالقول قول الغاصب أو في الرد فقول المالك وان رده ناقص العين أو القيمة لعب أو ناقصها ضمن الارش وان نقصت القيمة بانخفاض السعر فقط لم يلزمه شيء وان كان له منفعة ضمن أجرته لمدة التي قام في يده سواء انتفع به أم لا لكن لا يلزمه مهر الجارية المغصوبة الآن يطأها وهي غير مطاوعة والمثل هو ما حصره كيل أو وزن أو جاز فيه السلم كالحبوب والنقود وغير ذلك والمتقوم غير ذلك كالحيوانات والمختلطات كالحريسة وغير ذلك وكل يدترتب على يد الغاصب فهي يد ضمان سواء علمت بالغصب أم لا فالمالك أن

يضمن الاول والثاني لكن ان كانت اليد الثانية عالمة بالغصب أو جاهلة وهي يد ضمان كغصب أو عارية أو لم تكن وباشرت بالاتلاف فقرار الضمان على الثاني أي اذا غرمه المالك لا يرجع على الاول وان غرم الاول رجع عليه وان جهلت الغصب وهي يد أمانة كوديعة فالقرار على الاول أي اذا غرم الثاني رجع على الاول وان غرم الاول فلا وان غصب كلبا فيسه منفعته أو جلد مميته أو خرا من ذمي أو من مسلم وهي محترمة لزمه الرد فان أنلف ذلك لم يضمنه فان دبغ الجلد أو تحللت الخمرة فهما للغصب منه

﴿ باب الشفعة ﴾

انما تجب في جزء مشاع من أرض تحتل القسمة اذا ملكت بمعاوضة فيأخذها الشريك أو الشركاء على قدر حصصهم بالعوض الذي استقر عليه العقد والقول قول المشتري في قدره * ويشترط اللفظ كتمسكت أو أخذت بالشفعة ويجب مع ذلك اما تسليم العوض الى المشتري أو رضاه بكونه في ذمة الشفيع أو قضاء القاضي له بالشفعة فحينئذ يملك فان كان ما بذله المشتري مثلياً دفع مثله والا فقيمته حال البيع أما المالك المقسوم أو البناء والغراس اذا بيعا منفردين أو ما تبطل بالقسمة منفعته المقصودة كالبنر والطريق الضيق أو ما ملك بغير معاوضة كالوهوب أو ما لم يعلم قدر ثمنه فلا شفعة فيه وان بيع البناء والغراس مع الأرض أخذته بالشفعة تبعاً (والشفعة على الفور) فاذا علم فليبادر على العادة فان أخر بلا عذر سقطت الآن يكون الثمن مؤجلاً فيتخير ان شاء وعجل وأخذ وان شاء صبر حتى يحل ويأخذ ولو بلغه الخبر وهو يرضى أو محبوس فليؤكل فان لم يفعل بطلت فان لم يقدر أو كان الخبر صيباً أو غير ثقة أو أخبر وهو مسافر فسافر في طلبه فهو على شفعته وان تصرف المشتري فبني أو غرس نخيل الشفيع بين تلك ما بناه بالقيمة وبين قلعه وضمان ارشه وان وهب المشتري الشقص أو وقفه أو باعه أو رده بالعيب فله أن يفسخ ما فله المشتري وله أن يأخذ من المشتري الثاني بما اشترى به واذا مات الشفيع فالورثة الأخذ فان عفا بعضهم أخذ الباقيون السكل أو يدعون

﴿ باب القراض ﴾

هو أن يدفع الى رجل مالا ليتجر فيه ويكون الربح بينهما ويجوز من جائز التصرف مع جائز التصرف (وشروطه) ايجاب وقبول وكون المال نقداً خالصاً مضمراً بمعاوم القدر معيناً مسالماً الى العامل بجزء معاوم من الربح كالنصف والثلث فلا يجوز على عروض ومغشوش وسبيكة ولا على أن يكون المال عند المالك ولا على أن لا أحدهما ربح نصف معين ولا عشرة دراهم ولا على أن الربح كله لاحدهما ولا على أن المالك يعمل معه ووظيفة العامل التجارة وتوابعها بالنظر والاحتياط فلا يبيع بغير ولا نسيئة ولا يسافر بلا إذن ونحو ذلك فلو شرط عليه أن يشتري حنطة فيطحن ويخبز أو غز لا فينسج ويبيع أو أن لا يتصرف الا في كذا وهو عزير الوجود أو لا يعمل العامل الا يزيد افسد فبطلت فسد نقد تصرف العامل بأجرة المثل وكل الربح للمالك الا اذا قال المالك الربح كله لي فلا شيء للعامل ومتى فسده أحدهما أو جن أو غمى عليه انفسخ العقد فيلزم العامل تنفيض رأس المال والقول قول العامل في قدر رأس المال وفي رده وفيما يدعي من هلاكه وفيما يدعي عليه من الخيانة وان اختلفا في قدر الربح المشروط تحالفاً ولا يملك العامل حصته من الربح الا بالقسمة

﴿ باب المساقاة ﴾

تصح من بصر قراضه على كرم أو نخل خاصة مغروسين الى مدة يبقى فيها الشجر ويثمر غالباً بجزء معاوم من الثمرة كثلث وربع كالقراض ويملك حصته من الثمرة بالظهور ووظيفته أن يعمل ما فيه صلاح الثمرة كتلقيح (١) وسقي وتنقية ساقية وقطع حشيش مضر ونحوه وعلى المالك ما يحفظ الأصل كبناء حائط وحفر نهرو ونحوه والعامل أمين فان ثبتت خيانتة ضم اليه مشرف لان المساقاة لازمة ليس لاحدهما فسدها كالأجارة فان لم تحفظ بالمشرف استوجر عليه من يعمل عنه

(١) قوله كتلقيح أي
للتدخل بوضع شيء من
طلع الكور في طلع
الاناث وذلك بان يشق
طلع الاناث ويذرفيه
شيء من طلع الكور كما
جرت به العادة اهـ

﴿فصل﴾ العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها ان كان البذر من المالك سمي مزارعة أو من العامل سمي مخارة وهما باطلتان إلا أن يكون بين النخيل بياض وان أكثر فصبح المزارعة عليه تبعاً للمساقاة على النخيل وان تفاوت المشروط في المساقاة والمزارعة بشرط أن يتحدد العامل في الأرض والنخيل ويعسر افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة وان تقدم لفظ المساقاة فيقول ساقيتك وزارعتك وأن لا يفصل بينهما ولا تجوز المخارة تبعاً للمساقاة

﴿باب الاجارة﴾

يصح من يصح بيعه (وشرطها) استحباب مثل أجرتك هذا أو منافعه أو أكريتك وقبول وهي على قسمين اجارة ذمة واجارة عين واجارة الذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا أو استأجرتك لتحصلي خياطة ثوب أو ركوبي إلى مكة واجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتخط لي هذا الثوب (وشرط) اجارة الذمة قبض الاجرة في المجلس (وشرط اجارة العين) أن تكون العين معينة مقدوراً على تسليمها يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها ويتصل استيفاء منفعتها بالعقد ولا يتضمن الانتفاع استهلاك عينها وأن يعتمد إلى مدة تبقى فيها العين غاباً ولو مائة سنة في الأرض فلا تصح اجارة أحد العبدین ولا غائب وأبقى وأرض لأماء لها ولا يكفيها المطر للزراعة وحائض لكنس مسجود ومنكوحة للرضاع بلا إذن زوج ولا استئجار العام للمستقبل غير المستأجر ويجوز له ولا الشمع للوقود ولا ما لا يبقى السنة مثلاً أكثر منها (وشرطها) أن تكون المنفعة مباحة متقومة معاومة كقوله أجرتك لزراعة أو ثبني أو تحمّل قطاراً حديداً أو قطن في مدة معاومة وباجرة معاومة ولو بالرؤية جزافاً أو منفعة أخرى فلا تصح على زهر وجمل خمر لغير اراقها وكله يباع لا كالمدة فيها وان روجت السلعة وجمل قطار لم يمين ماهو وكل شهر بدرهم ولم يمين جملة المدة ولا بالطعمة والكسوة ثم المنفعة قد لا تعرف الا بالزمان كالسكنى والرضاع فتقدر به وقد لا تعرف الا بالعمل كالخج ونحوه فتقدر به وقد تعرف بهما كالتخياطة والبناء وتعليم القرآن فتقدر بأحدهما فان قدرت بهما قلنا لخط لي هذا الثوب بياض هذا اليوم لم يصح (وتشترط) معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف تام وكذا ما يركب عليه من محمل وغيره وفي اجارة الذمة ذكر جنس الدابة ونوعها وكونها ذكراً أو أنثى في الاستئجار للركوب لا للحمل إلا أن يكون لنحو زجاج وما يحتاج اليه للتمكن من الانتفاع كالمفتاح والزام والحزام والفتب والسرّج فهو على المكسري أو لكمال الانتفاع كالحمل والغطاء والجل والجل للركوب والمكسري وعلى المكسري في اجارة الذمة الخروج معه والتحمل والخط وركب الشيخ وبارك الجمل للرأفة والضعيف والمكسري أن يستوفي المنفعة بالمعروف أو مثلها اما بنفسه أو مثله فاداً استأجر ليزرع حنطة زرع مثلها أو ليركب أركب مثله وان جاوز المكان المكسري اليه لزمه المسمى في المكان وأجرة المثل للزائد ويجوز تحميل الاجرة وتأجيلها فان أطلقا تجملت ويجوز في اجارة الذمة تحميل المنفعة وتأجيلها وان قلنت العين المستأجرة انفسخت في المستقبل وان تعينت تخير فان كانت الاجارة في الذمة لم تنفسخ ولم يتخير بل له طلب بدلها المستوفي المنفعة وان تلفت العين التي استؤجر على العمل فيها في يد الأجير أو العين المستأجرة في يد المستأجر بلا عذر وان لم يضمها وان مات أحد المتكاريين والعين المستأجرة باقية لم تنفسخ واذا انقضت المدة لزم المستأجر رد العين وعليه مؤنة الرد واذا عقد على مدة أو منفعة معينة فسلم العين وانقضت المدة أو زمن يمكن فيه استيفاء المنفعة استقرت الاجرة ووجب رد العين وتستقر في الاجارة الفاسدة أجرة المثل حيث يستقر المسمى في الصحبة

﴿فصل﴾ اذا قال من بنى لي حائطاً فله درهم أو من رد لي آتني فله كذا فهذه جمالة يفتقر فيها جهالة العمل دون جهالة العوض فمن بنى أو رد اليه الآتني ولو جماعه استحق الجعل ومن عمل بلا شرط لم يستحق شيئاً

فأودع ثوبا لنفسه فقال اغسله ولم يسم له أجره فغسله لم يستحق شيئا فان قال شرطت لي عوضا فأنكره فالقول قول المنكر ولكل منهما فسخها لكن إن فسخ صاحب العمل بعد الشروع لزمه قسطة من العوض وفيما سوى ذلك لاشئ للعامل

﴿ باب اللقطة واللقيط ﴾

إذا وجد الحر الرشيد لقطه جاز التقاطها فان وفق بامانة نفسه ندب وان خاف الخيانة كره ثم يندب أن يعرف جنسها وصفتها وقدرها ووعاءها وكاءها وهو الخيط الذي ربطت به وأن يشهد عليها ثم إن كان الالتقاط في الحرم أو كانت اللقطة جارية يحل له وطؤها بملك أو نكاح أو ووجد في برية حيوانا يمنع من صغار السباع كبعير وفرس وأرنب وطي وطيير فلا يجوز في هذه المواضع أن يلتقط الا للحفاظ على صاحبها فان التقط للملك حرم وان كان ضامنا وفيما عد ذلك يجوز للحفاظ والملك فان التقط للحفاظ لم يلزمه تعريضها وتكون عنده أمانة لا يتصرف فيها أبدا إلى أن يجد صاحبها فيدفعها اليه وان دفعها إلى الحاكم لزمه القبول نعم لقطة الحرم مع كونها للحفاظ يجب تعريضها وان التقط للملك وجب أن يعرفها سنة على أبواب المساجد والاسواق والمواضع التي وجد فيها على العادة ففي أول الامر يعرف طرفي النهر ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى التعريف الاول ويعلم أن هذا تكراره فيذكر بعض أوصافها ولا يستوعبها وان كانت اللقطة يسيرة وهي مما لا يتأسف عليه ويعرض عنه غالبا إذا فقد لم يجب تعريضها سنة بل زمنيان أن فاقدها أعرض عنها ثم إذا عرف سنة لم تدخل في ملكه حتى يختار الملك باللفظ فإذا اختاره ملكها حتى لو تلفت قبل أن يختار لم يضمها وإذا تملكها ثم جاء صاحبها يومامن الدهر فله أخذها بعينها ان كانت باقية والا فملها أو قيمتها وان تعينت أخذها مع الارش ويكره التقاط الفاسق وينزع منه ويسلم إلى ثقة ويضم إلى الفاسق ثقة يشرف عليه في التعريف ثم يملكها الفاسق ولا يصح لقط العبد فان أخذها أخذها السيد منه وكان السيد ملته قطا إذا لم يمكن حفظ اللقطة كالطبيع ونحوه يخبر بين أهله ويضعه ثم يعرف سنة وان أمكن اصلاحه كالرطب فان كان الحظ في بيعه باعه أو تحفيقه جفقه

﴿ فصل ﴾ التقاط النبوذ فرض كفاية فإذا وجد لقيط حكم بحريته وكذا باسلامه ان وجد في بلد فيه مسلم وان نفاذ فان كان معه مال متصل به أو تحت رأسه فهو له فإذا التقطه حر مسلم أمين مقيم أقر في يده ويلزمه الاشهاد عليه وعلى ماله وينفق عليه من ماله باذن الحاكم فان لم يكن حاكما تنفق منه وأشهاد فان لم يكن له مال فن بيت المال والاقتراض على ذمة الطفل وان أخذه عبدا وفاسق أو ممن يظعن به من الحضرة إلى البادية وكذا كافر وهو محكوم باسلامه انزاع منه وان التقطه اثنان وتنازعا فالموسر المقيم أولى

﴿ باب المسابقة ﴾

يجوز على العوض بين الخيل والبغال والحمير والابل والقيطة بشرط اتحاد الجنس فلا يجوز بين بعير وفرس * ويشترط معرفة المركوبين وقد رالعوض والمساقفة ويجوز أن يكون العوض منهما ما أو من أحدهما أو من أجنبي فان كان من أحدهما أو من أجنبي جاز بلا شرط فن سبق أخذه وان كان منهما اشتراط أن يكون معهما محمل وهو ثالث على مركوب كفاء لمركوبيهما لا يخرج عوضا فن سبق من الثلاثة أخذوا سبق اثنان اشتراكه * ويجوز على الشباب والرجح وآلات الحرب والعوض منهما أو من أحدهما أو من أجنبي والمحمل معهما إذا كان منهما على ما تقدم * ويشترط تعيين الرميات وعدد الرشق والاصابة وصفة الرمي والمساقفة ومن البادية منهما ولا يجوز بالعوض على الطيور والاقدام والصراع

﴿ باب الوقف ﴾

هو قرية ولا يصح الامن مطلق التصرف في عين معينة يتنعم بهامع بقاء عينها دائما كالعقار والحيوان

على جهة معينة وغير نفسه غير محرمة اما قرابة كالساجد والا قارب وسبيل الخير واما مباحة كالا غنياء وأهل الدمة باللفظ المنجز وهو وقفت وحسبت وسبلت أو صدقت صدقة لا تباع غنيمة لا ينقل الملك في الرقبة الى الله تعالى ويملك الموقوف عليه غلته ومنفعته الا الوطاء ان كانت جارية وينظر فيه من شرط الواقف اما بنفسه أو الموقوف عليه أو غيرهما فان لم يشترط فالخا كم وتصرف الغلة على ما شرط من المفاضلة والتقديم والجمع والترتيب وغير ذلك وان وقف شيئا في الدمة أو إحدى الدارين أو مطعم أو ربحا أو وقف ولم يعين المصروف أو وقف على مجهول أو على نفسه أو على محرم كعبارة كنيسة أو علق ابتداء أو انتهاء على شرط كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت أو وقفته الى سنة أو على ان لي بعبه أو على من لا يجوز ثم على من يجوز كعلى نفسه ثم للفقراء بطل ولو وقف على معين اشترط قبوله فان رده بطل وان وقف على زيد ولم يقل وبعده الى كذا صح ويصرف بعد زيد للفقراء اقارب الواقف وان وقف على العبد نفسه بطل وان أطلق فهو لسيده

﴿ باب الهبة ﴾

هي مندوبة ولا قارب أفضل * وتنسب التسوية فيها بين أولاده حتى بين الذكور والانثى وانما تصح من مطلق التصرف فيما يجوز بيعه بايجاب منجز وقبول ولا تملك الا بالقبض فله الرجوع قبله ولا يصح القبض الا باذن الواهب فلو وهبه شيئا عنده أو رهنه اياه فلا بد من الاذن في قبضه ومضى زمن يتأني فيه قبضه والمضى اليه فاذا ملك لم يكن للواهب الرجوع الا ان يهب لولده أو لولده وان سفل فله الرجوع فيه بعد قبضه بزيادته المتصلة كالسمن لا المنفصلة كالولد فلو هجر على الولد بفلس أو باع الموهوب ثم عاد اليه فلا رجوع فان وهب وشرط ثوابا معا صح وكان بيعا أو مجهولا بطل وان لم يشترط لم يلزم

﴿ باب العتق ﴾

هو قرابة ولا يصح الا من مطلق التصرف و يصح بالصرح بالانية وبالكناية مع النية فصريح العتق والحرية وفك كعتقك والكناية لا ملك لي عليك ولا سلطان لي عليك وأنت لله وحملك على غارك وشبه ذلك * ويجوز تعليقه على شرط مثل اذا جاء زيد فأنت حر فاذا علق بصفة لم يملك الرجوع فيه بالقول * ويجوز الرجوع بالتصرف كالبيع ونحوه فان اشتراه بعد ذلك لم تعد الصفة ويجوز في العبد وفي بعضه فان أعتق بعض عبده عتق كله فان كان عبدا بين اثنين فعتق أحدهما نصيبه عتق ثم ان كان موسرا عتق عليه نصيب شريكه في الحال ولزمه قيمته حيثئذ وان كان معسرا عتق نصيبه فقط ومن ملك أحد الوالدين وان عاوا أو المولودين وان سفلوا أعتق عليه وان ملك بعضه فان كان برضا وهو موسر قوم عليه الباقي وعتق والا فلا ولو أعتق الحامل عتقت هي وحملها وأعتق الحمل عتق دونها ولو قال أعتقتك على ألف أو بعثك نفسك بالقول وقبل عتق ولزمه الألف

﴿ باب التدبير ﴾

التدبير قرابة وهو أن يقول اذا مت فأنت حر أو دبرتك أو أنت مدبر ويعتبر من الثلث و يصح من مطلق التصرف وكذا من مبذر لاصبي * ويجوز تعليقه على صفة مثل ان دخلت الدار فأنت حر بعد موتي فيشترط الدخول قبل الموت وان دبر بعض عبده أو كل ما يملكه من العبد المشترك لم يسر الى الباقي ويجوز الرجوع فيه بالتصرف لا بالقول ولو أنت المدبرة بولدم يتبعها في التدبير

﴿ فصل ﴾ الكتابة قرابة تعتبر في الصحة من رأس المال وفي مرض الموت من الثلث ولا تصح الا من جاز التصرف مع عبد بالغ عاقل على عوض في الدمة مع ما في الصفة في نجمين فأكثر يعلم ما يؤدى في كل نجم بايجاب منجز وهو كاتبك على كذا تؤديه في نجمين كل نجم كذا فاذا أديت فأنت حر وقبول * ولا يجوز كتابة بعض عبد الا أن يكون باقية حرا ولا تستحب الا لمن يعرف كسبه وامانته وللعبد فسخها متى شاء

وليس للسيد فسخها الآن يحجز المكاتب عن الاداء وان مات العبد انفسخت أو السيد فلا يلزم السيد أن يحط عنه جزأ من المال وان قل قبل العتق أو يدفعه اليه وفي النجم الاخير أليق ويندب الربيع فان لم يفعل حتى قبض المال رد عليه بعضه ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ما بقي عليه شيء ويمالك بالعقد منافعه وأكسابه وهو مع السيد كالأجنبي ولا يتزوج ولا يهب ولا يعتق ولا يحاكي الاباذن السيد ولا يجوز بيع المكاتب ولا بيع ما في ذمته من النجوم وولد المكاتب يعتق اذا عتقت

﴿فصل﴾ اذا ولد جاريته أو جارية يملك بعضها أجزارية ابنه فالولد سر والجارية أم ولده فتعتق بموته ويتمتع ببيعها وهبتها * ويجوز استخدامها واجارتها وتزويجها وكسبها السيد وسواء ولدته حيا أو ميتا لكن لو لم يتصور فيه خلق آدمي لم تصر أم ولد ولو ولد جارية أجنبي بنكاح أو زنا فالولد ملك لسيدها أو بشبهة فهو حر فالولد ملكها بعد ذلك لم تصر أم ولد

﴿باب الوصية﴾

تصح من المكلف الحر ولو بمذراة الكلام في فصلين أحدهما في نصب الموصى * وشرطه التكليف والحرية والعقل والاختصاص للموصى به فلا وصى لغير أهل فصار عند الموت أهلاً أو وصى لجماعة أو لزيد من بعده لعمرو أو جعل للموصى أن يوصي من يختار صح ولا يتم الا بالقبول بعد موت الموصى ولو على التراخي ولكل منهما العزل متى شاء * ولا تصح الوصية الا في معروف وبركة ضاء دين وحج والنظر في أمر الاولاد وشبهة وليس له أن يوصي على الأولاد وصياً واجيداً أو الأب حي أهل للولاية * الفصل الثاني في الموصى به تجوز الوصية بثالث المال فسادونه ولا تجوز بالزيادة عليه والمراد ثلثه عند الموت فان كان ورثته أغنياء ندب استيفاء الثلث والا فلا فان زاد عليه بطلت في الزائد ان لم يكن له وارث وكذا ان كان ورثته الزائد فان أجاز صح ولا تصح الاجازة والرد الا بعد الموت وما وصى به من التبرعات تعتبر من الثلث وكذا من الواجبات ان قيده بالثلث فان أطلقه فن رأس المال وما تجزئه في حياته من التبرعات كالوقف والعتق والهبة وغيرها فان فعله في الصحة اعتبر من رأس المال وان فعله في مرض الموت أو في حال التحام الحرب أو تموج البحر أو التقديم للقتل أو الطلاق أو بعد الولادة وقبل انفصال المشيمة واتصلت هذه الأشياء بالموت اعتبر من الثلث والا فلا فان عجز الثلث عجز تجزئه في المرض بدئ بالأول فالأول فان وقعت دفعة أو عجز الثلث عن الوصايا متفرقة كانت أو دفعة قسم الثلث بين الكل سواء كان ثم عتق أم لا وتلزم الوصية بالموت ان كانت لغير معين كالفقراء فان كانت لمعين كزيد فملك موقوف فان قبل بعد الموت ولو متراخياً حكم بأنه ملكه من حين الموت وان رده حكم بالملك للوارث وان قبل ورد قبل القبض سقط الملك أو بعده فلا * ويجوز تعليق الوصية على شرط في الحياة أو بعد الموت * ويجوز بالمنافع والاعيان وبالعدوم كالوصية بما تحمل هذه الجارية أو الشجرة وبالمجهول وبما لا يقدر على تسليمه كالأبق وبما لا يملكه الآن وبما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالسكاب والزيت النجس لا بما لا ينتفع به منها كالنخل والخنزير * وتجوز الوصية للحرابي والدمي والمتردد ولقاتله وكذا لو ارثه عند الموت ان أجازها بقية الورثة وللحمل فتدفع ان علم وجوده عند الوصية اذا انفصل حياً بأن تلد دون ستة أشهر من الوصية أو فوقها ودون أربع سنين ولا زوج لها ولا سيد يطؤها وان وصى لعبد فقبيل دفع الى سيده وان وصى بشيء ثم رجع عن الوصية صح الرجوع وبطلت الوصية وازالة الملك فيه كالبيع والهبة أو تمرضه لواله بأن دبره أو كاتبه أو رهنه أو عرضه على البيع أو وصى ببيعها وأزال اسمه بأن طحن القمح أو عجن الدقيق أو نسج الغزل أو خاطه اذا كان معيناً بغيره رجوع وان مات الموصى له قبل الموصى بطلت الوصية وان مات بعده وقبل القبول فلا وارثه قبولها وردها

(كتاب الفرائض)

يبدأ من تركه الميت بمؤنة تجهيزه ودفنه قبل الديون والوصايا والارث الآن يتعلق بعين التركة حق كالزكاة والرهن والجاني والمبيع اذا مات المشتري مفلسا فان حقوق هؤلاء تقدم على مؤنة التجهيز والدفن ثم بعد ذلك تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه ثم تقسم تركته بين ورثته والوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والأب وأبوه وان علا والأخ شقيقا كان أولأب وألأم وابن الأخ الشقيق أولأب وألأم والشقيق أولأب وألأم وأبهما ولزوج والمعتق والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والأم والجدة أم الأم وأم الأب وان علت والأخت شقيقة كانت أولأب وألأم والزوجة والمعتقة وأما ذوالارحام وهم أولاد البنات وأولاد الاخوات بنوهن وبناتهن وبنات الاخوة وبنات الأعمام والعم اللأم أى أخوال الأب لأمه وأبو الأم والخال والخالة والعمة ومن أدلى بهم فلا يرثون عندنا بطريق الاصلة بل اذا فسد بيت المال كما سيأتي وموانع الارث أربعة الأول القتل فمن قتل مورثه لم يرثه سواء قتله بحق كالتصاص أو في الحد أو بغصبه خطأ كان أو عمدا مباشرة كان أو سببا مثل أن يشهد عليه بما يوجب القصاص أو حفر بئرا فوقه فيها والخاص أنه لا يرثه متى كان له مدخل في قتله بأي طريق كان الثاني الكفر فلا يرث مسلم من كافر ولا كافر من مسلم ولا يرث الكافر الحر في الامن الحربى وأما الذمى والمعاهد والمستأمن فيتوارثون بعضهم من بعض وان اختلفت ملاتهم ودارهم فلا يرث والثالث الرق فالرقيق لا يرث ولا يرث من بعضه حر لا يرث لكن يرث من بعضه حر الرابع استبهم وقت الموت فاذا مات متوارثان بغير أو تحت هدم ولم يعلم السابق منهما لم يرث أحدهما من الآخر

(فصل) في ميراث أهل الفروض أعنى الفروض الستة المذكورة في القرآن وهى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس وهى لعشرة الزوجان والأبوان والبنات وبنات الابن والاخوات والجدات والاخوة والاخوات من الأم فأما الزوج فله النصف مع عدم ولد أو ولد ابن وارث وله الربع مع الولد أو ولد الابن وأما الزوجة فلها الربع مع عدم الولد أو ولد ابن وارث ولها الثلث مع الولد أو ولد الابن وللزوجتين والثلث والاربعة مائة من الثلث والثلثين وأما الأب فله السادس مع الابن وابن الابن فان لم يكن معه ابن ابن فهو عصبه كما سيأتى وأما الأم فلها الثلث اذ لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ذكر كان أو أنثى ولا اثنان من الاخوة والاخوات سواء كانوا أشقاء أولأب وألأم ولم تكن في مسئلة زوج وأبوين ولا زوجة وأبوين فان كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات فلها السادس وان كانت في مسئلة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فلها ثلث ما بقى بعد فرض الزوج أو الزوجة والباقي للاب فياخذ الزوج في الاولى النصف ولها السادس لأنه ثلث ما بقى والباقي للاب وفي الثانية تأخذ الزوجة الربع والأم الربع لأنه ثلث ما بقى والباقي للاب وأما البنت المفردة فلها النصف والبناتين فصاعدا الثلثان ولبنت الابن فصاعدا مع بنت الصلب المفردة السادس تسكيلة الثلثين وأما الأخت المفردة الشقيقة فلها النصف ولا بنتين فصاعدا الثلثان وان كانت من الأب فلها النصف ولا بنتين فصاعدا الثلثان وللأخت من الأب فصاعدا مع الشقيقة المفردة السادس تسكيلة الثلثين والاخوات الأشقاء مع البنات عصبه فان فقدن فالاخوات من الأب مثاله بنت وأخت للبنت النصف والباقي للأخت بنتان وأخت شقيقة وأخت لأب البناتين الثلثان والباقي الشقيقة ولا شئ للآخرى وأما الجد فتارة يكون معه اخوة وأخوات وتارة لا فان لم يكونوا معه فله السادس مع الابن وابن الابن ومع عصبه كما سيأتى وان كان معه اخوة وأخوات أشقاء أولأب فتارة يكون معهم ذو فرض وتارة لا فان لم يكن معهم ذو فرض فاسم الجد الاخوة وعصب اناسهم مالم ينقص ما يخصه بالمقاسمة

عن ثلث جميع المال فان نقص فانه يفرض له الثلث ويجعل الباقي للاخوة والاخوات للذكر مثل حظ
 الانثيين * مثاله جـد وأخت أو أختان أو ثلاث أو أربع أو جد وأخ أو أخوان أو أخ وأخت أو أخ وأختان
 فيقسم في هذه الصور للذكر مثل حظ الانثيين وان كان معه ذو فرض فرض لدى الفرض فرضه ثم يعطى
 الجـد من الباقي الاوفر له من ثلاثة أشياء اما المقاسمة أو ثلث ما يبقـى أو سدس جميع المال مثاله زوج وجد
 وأخ المقاسمة خير له * بنتان وأخوان وجد سدس جميع المال خير له * زوجة وثلاثة اخوة وجد ثلث
 الباقي خير له * بنتان وأم وجد واخوة للبنتين الثلثان وللأم السدس وللجد السدس وتسقط الاخوة وان
 اجتمع معه الاخوة الأشقاء والاخوة للآب فان الأشقاء عند المقاسمة يعدون على الجد الاخوة من
 الآب ثم يأخذون نصيبهم مثاله جد وأخ شقيق وأخ لآب للجد الثلث وللأخ الثلثان للاخ الشقيق الثلث
 الذى خصه بالقسمة والثلث الذى هو نصيب الأخ من الآب لأن الشقيق يحجب به فيعود نفعه اليه فان كان
 الشقيق أخاً فردة كمل لها الأخ من الآب النصف والباقي له ولا يفرض للاخت مع الجد الا فى الاكدرية
 وهى زوج وأم وجد وأخت شقيقة فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس استغرق المال وليس هنـامن
 يحجب الاخت عن فرضها فتعول المسئلة بنصيب الأخت فتقسم من تسعة للزوجة ثلاثة من التسعة وللأم
 اثنان يبقـى أربعة وهى نصيب الأخت والجد فتجمع وتقسم بينهما وبينه للذكر مثل حظ الانثيين وأما الجدة
 فان كانت أم الأم أو أم الأب وهكذا أو أم الأب أو أم أبي الأب وهكذا فلها السدس
 وان اجتمع جدتان فى درجة فلهما السدس مثل أم أب وأم أم أب وأم أبي أب وان كانت إحداهما
 أقرب فان كانت القرى من جهة الأم أسقطت البعدى مثل أم أم وأم أم أب وان كانت من جهة الأب لم تسقط
 البعدى بل يشتركان فى السدس مثل أم أب وأم أم أم وأما الجدة التى هى أم أبى الام فلا ترث بل هى من
 ذوى الارحام كما سبق وأما الاخوة والاخوات من الام فلو احدى منهم السدس وللانثيين فصاعدا الثلث
 ذكورهم وانماهم فيسه سواء فتلخص من ذلك ان النصف فرض خمسة الزوج فى حالة والبنت وبنت الابن
 والاخت الشقيقة والآب والر بع فرض اثنان الزوج فى حالة والزوجة فى حالة والبن فرض الزوجة فى حالة
 والثلثان فرض أربعة البنات فصاعدا أو بنات الابن فصاعدا والاخوات الشقيقتان أو والآب
 والثلث فرض اثنان الام فى حال واثنان فاكثر من ولد الام وقد يفرض للجد مع الاخوة والسدس فرض
 سبعة الآب فى حالة والجد فى حالة والام فى حالة والجدة فى حالة وابنت الابن فصاعدا مع بنت الصلب ولاخت
 أو أخوات لآب مع شقيقة فردة ولو احدى من الاخوة للام

﴿فصل﴾ فى الحجب لا يرث الاخ من الام مع أربعة الولد وولد الابن ذكرًا كان أو أنثى والآب والجدة ولا
 يرث الاخ الشقيق مع ثلاثة الابن وابن الابن والآب ولا يرث الاخ من الآب مع أربعة هؤلاء الثلاثة والاخ
 الشقيق ولا يرث ابن الابن فساقلا مع الابن ولا مع ابن ابن أقرب منه ولا الجدات كلهن من أى جهة كن مع
 الام ولا الجد والجدة التى من جهة الآب مع الآب واذا استكمل البنات الثلاث لم ترث بنات الابن الا أن يكون
 فى درجتهم أو أسفل منهم ذكر يعصهن للذكر مثل حظ الانثيين مثاله * بنتان وبنت ابن للبنتين
 الثلثان ولا شئ لبنت الابن فلو كان معها ابن ابن أو ابن ابن ابن كان الباقي لها وله للذكر مثل حظ الانثيين وإذا
 استكملت الاخوات الأشقاء الثلاث لم ترث الاخوات من الآب الا أن يكون معهن أخ لهن فيعصهن للذكر
 مثل حظ الانثيين ومن لا يرث أصلاً لا يحجب أحداً ومن يرث لكنه محجوب لا يحجب أيضاً حجب حومان
 سكنه قد يحجب حجب تقيص مثل الاخوة من الام مع الآب والام لا يرثون ويحجبون الام من الثلث الى
 السدس ومتى زادت الفروض على السهام أعيلت بالجزء الزائد مثل مسئلة المباهلة وهى زوج وأم وأخت
 شقيقة فلزوج النصف وللأخت النصف استغرق المال والام لا يحجب فيفرض لها الثلث فتعال بفرض

الام فتقسم من ثمانية الزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنتان
(فصل في العصبات والعصبة من يأخذ جميع المال اذا انفرد أو ما يفضل عن صاحب الفرض اذا اجتمع معه فان لم يفضل عن صاحب الفرض شئ سقطت العصبات وأقربهم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الابن ثم الجد وان علا والاخ للابوين ثم الابن ثم الاخ للاب ثم الم ثم ابنه وان سفل ثم عم الابن ثم ابنه وهكذا فان لم يكن له عصبات نسب فعصبات الولاء فنعتق عليه عبدا ما باعته أو تدبير أو كتابة أو استيلا أو غير ذلك فولأؤه فاذا مات هذا العتيق وليس له وارث ذو فرض ولا عصبته ورثه العتيق بالولاء فان كان العتيق ميتا انتقل الولاء الى عصبته دون سائر الورثة يقدم الأقرب فالأقرب على الترتيب المتقدم الآن الاخ يشارك الجد وهنا الأخ مقدم على الجد فان لم يكن للعتيق عصبته نسب انتقل الى عتيق العتيق ثم الى عصبته وللعتيق أيضا الولاء على أولاد العتيق فيقدم عتيق الاب على عتيق الام فلوزوج عبد عمة فانت بولد فولأؤه لمعتق الام فلو عتيق أبوه بعد ذلك انجر الولاء من عتيق الام الى عتيق الاب ولا ترث المرأة بالولاء الامن عتيقها وأولاده وعتيقائه فاذا لم يكن للميت أقارب ولا ولاء عليه انتقل ماله الى بيت المال ارننا للمسلمين ان كان السلطان عادلا فان لم يكن عادلا رد على ذوي الفروض من غير الزوجين على قدر فروضهم ان كان ثم ذو فرض والا فيصرف الى ذوي الارحام فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به فيجعل ولدا للبنات والاخوات كامهاتهم وبنات الاخوة والاعمام كآبائهم وأبوالام والخال والخاله كالام والعم للام والعمة كالاب ولا يرث أحد بالتعصيب وهم أقرب منه ولا يعصب أحد أخته الا الابن وابن الابن والاخ فانهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ويعصب ابن الابن من يحاذيه من بنات عمه ويصب من فوقه من عماته وبنات عم أبيه اذ لم يكن هن فرض ولا يشارك عاصبا فرض الا المشتركة وهي زوج وأم أوجدة واثنتان فاكثرت من الاخوة للام وأخ شقيق فاكثرت الزوج النصف للام أو الجدة السدس والاخوة للام الثلث يشاركها فيه الشقيق ومتى وجد في شخص جهتا فرض وتعصب ورث بهما كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ لام

(كتاب النكاح)

من احتاج الى النكاح (١) من الرجال ووجد اهبة ندبه ومن احتاج وفقد الاهبة ندب تركه ويكسر شهوته بالصوم ومن لم يحتج الى النكاح وفقد الاهبة كره له ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومريض دائم لم يكره لكن الاشتغال بالعبادة أفضل فان لم يتعبد فالنكاح أفضل وأما المرأة فان احتاجت الى النكاح ندب لها والا فيكره * ويندب ان يتزوج بغير ولو دجيلة عاقلة دينية نسبية ليست قرابة قريبة فاذا عزم على نكاح امرأة فالسنة ان ينظر الى وجهها وكفيها قبل ان يخطبها وان لم تأذن في ذلك وله تسكرير النظر ولا ينظر غير الوجه والكفين ويحرم أن ينظر الرجل الى شئ من الاجنبية محررة كانت أو أمة او اوصد الحسن ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة وقيل يجوز ان ينظر من الامة ما عدا عورتها عند الأمن وينظر الى زوجته وأمتة حتى العورة لسكن يكره نظر كل من الزوجين الى فرج الآخر وينظر العبد الى سيده والممسوح الى الاجنبية والرجل الى محارمه والمرأة الى محرما فيما عدا ما بين السرة والركبة وأما نظرها الى غير زوجها ومحرما فحرام كنظره اليها وقيل يحل ان تنظر منه ما عدا عورتها عند الأمن ويحرم عليها كشف شئ من بدنهما لهماق أولا امرأة كافرة فلتعذر النساء في الحلمات من ذلك ومقتضى حرم النظر حرم اللص وباطان لقصد وخجامة ومداواة ويباح النظر لشهادة ومعاملة ونحوهما بقدر الحاجة * ويحرم أن يصريح أو يعرض بخطبة المتقدمة من غيرها اذا كانت رجعية وأما المعتدة البائن بثلاثة أو خلع أو عن

(١) قوله من احتاج الى النكاح أي الزوج الذي يقبل الزوج اذ هو الذي من طرف الزوج اه بخلافه فيما سيأتي في قوله وأما المرأة الخ فانه بمعنى الزوج أي الإيجاب اه باجوري

الوفاة فيحرم التصريح دون التعريض * وتحرم الخطبة على خطبة الغير اذا صرح له بالاجابة الاباذنه
فان لم يصرح باجابه جاز ومن استشير في خاطب فليدكر مساوئيه بصدق * ويندب أن يخطب عند الخطبة
وعند العقد يقول أزوجك على ما أمر الله تعالى به من امساك بمعروف وتيسر مع باحسان ولو خطب الولي
عند الايجاب فقال الزوج * الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صح لسكنه لا يندب وقيل يندب (والنكاح
أركان) * الاول الصيغة الصريحة ولو بالجمية لمن يحسن العربية لا بالسكنانية فلا يصح الا بإيجاب
منجز وهو زوجتك أو أنسكتك فقط وقبول على الفور وهو تزوجت أو نسكتك أو قبلت نكاحها أو
تزوجها فواقتصر على قبلت لم ينقد ولو قال زوجتي فقال زوجتك صح * الثاني الشهود فلا يصح
الابحضره شاهدين ذكرين سميين بصيرين عارفين بلسان المتعاقدين مسلمين عدلين ولو
مستوري العدالة * الثالث الولي فلا يصح الا بولي ذكر مكلف حر مسلم عدل تام النظر فلا ولاية لامرأة
وصي ومجنون ورقيق وكافر وفاسق وسفيه ومحتل النظر بهرم وخبل ولا يضر العمى وبلى الكافر موليته
الكافرة ولا يليها المسلم الا السيد في أمة والسلطان في نساء أهل التمة فيزوجها السيد ولو فاسقا فان كانت
لامرأة زوجها من يزوج السيدة باذن السيدة فان كانت السيدة غير رشيدة زوجها أبو السيدة أو جدها
وأما الحرة فيزوجها عصبتها وأولادهم الأب ثم الجد ثم الأخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق
المعتق ثم عصبته ثم الحاكم ولا يزوج أحد منهم وهناك من هو أقرب منه فان استوى اثنان في الدرجة
وأحد همن يدي بأبوين والآخر بأب فالولي من يدي بأبوين فان استويا فالاولى أن يقدم أسنهما وأعلمهما
وأورعهما فان زوج الآخر صح وان تشاحا أقرع وان زوج غير من خرجت قرعته صح أيضا وان خرج
الولي عن أن يكون وليا بشئ من الموانع المتقدمة انتقلت الولاية الى من بعده من الأولياء ومتى دعت الحرة
الى كف لزمه تزويجها فان عضلها أي منعه ابين يدي الحاكم أو كان غائبا في مسافة القصر أو كان محرما زوجها
الحاكم ولا تملك الولاية الى الابد وان غاب الى دون مسافة القصر لم تزوج الاباذنه ويجوز للولي أن يوكل
بتزويجها ولا يجوز أن يوكل الامن يجوز أن يكون وليا وللزوج أن يوكل في القبول من يجوز أن يقبل
النكاح لنفسه ولو عبد وليس للولي ولا للوكيل أن يوجب النكاح لنفسه فلأراد وليا أن يتزوجها كان
العم فوض العقد الى ابن عمه في درجته فان فقد القاضى وليس لأحد أن يتولى الايجاب والقبول في نكاح
واحد الا الجدة في تزويج بنت ابنه وابن ابنه ثم الولي على قسمين محرم وغير محرم فالمحرم هو الأب والجدة خاصة في
تزويج البكر فقط وكذا السيد في أتمه مطلقا ومعنى المحرم أن له أن يزوجها من كفء بغير رضاها وغير
المحرم لا يزوج الابرضاها واذنها فتى كانت بكرا جاز لا لب أو الجدة تزويجها بغير اذنها لسكن يندب استئذان
البالغة واذنها السكوت وأما الثيب العاقلة فلا يزوجها أحد الاباذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجدة
وغيرهما وأما قبل البلوغ فلا تزوج أصلا وان كانت مجنونة صغيرة زوجها الأب أو الجدة أو كبيرة زوجها
الأب أو الجدة أو الحاكم لكن الحاكم يزوجها للحاجة والأب والجدة يزوجها للحاجة والمصلحة ولا يلزم السيد
تزويج الامة والمساكنة وان طابتا ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفء الابرضاها ورضا سائر
الأولياء فان كان وليا الحاكم لم تزوج من غير كفء أصلا وان رضيت وان دعت الى غير كفء لم يلزم الولي
تزويجها وان عينت كفوا وعين الولي كفوا غيره فمن عينه الولي أولى ان كان محجرا والا فمن عينته أولى
* والكفاءة في النسب والدين والحرية والصنعة وسلامة العيوب المثبتة للخيار فلا يكفي الجمعي عريته ولا غير
قرشي قرشية ولا غير خاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلبيمة ولا فاسق عفيفة ولا عبد حرة ولا العتيق أو من مس
آباءه رق حرة الأصل ولا ذوقرة ذنبية بنت ذى حرة أرفع كخياط بنت تاجر ولا معيب بعيب ثبتت اخطار
سليمة منه ولا اعتبار باليسار والشيخوخة فتى زوجها بغير كفء بغير رضاها ورضى الأولياء الذين هم في

درجته فالتكاح باطل وإن رضوا أو رضيت فليس للابعد اعتراض وإذا رأى الأب أو الجد المصلحة في تزويج الصغير والصغيرة زوجة وليس له أن يزوجه أمة ولا مربية وإن كان سفيها أو مجنوناً مطبقاً واحتاج إلى التكاح زوجة الأب أو الجد أو الخالكم فإن أذنوا للسفيه أن يعقد لنفسه جاز وإن عقد بلا إذن فباطل وإن كان مطلقاً تسرى جارية واحدة والعبد الصغير لا يزوجه السيد والكبير يتزوج باذنه وليس للسيد إجباره على التكاح ولا للعبد إجبار السيد عليه

(فصل) يجب تسليم المرأة على الفور إذا طلبها في منزل الزوج إن كانت تطيق الاستمتاع فإن سألت الانتظار أنظرت وأكثرت ثلاثة أيام فإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد والمستحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلقيها ويدعو بالبركة وبذلك الاستمتاع بها من غير إضرار وله أن يسافر بها إن كانت حرة وله أن يعزل عنها حرة كانت أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض وبما يتوقف عليه كمال اللذات كالغسل من الجنابة والاستحاضاد وإزالة الأوساخ

(فصل) يحرم نكاح الأم والجدات وإن علون والبنات وبنات الأولاد وإن سفان والاختوات وبنات الاختوة والاختوات وإن سفان والعمات والخالات وإن علون وأم الزوجة وجداتها وأزواج آبائهن وأولاده هؤلاء كلهم يحرم من مجرد العقد وأما بنت زوجته فلا تحرم إلا بالدخول بالألم فإن أبان الأم قبل الدخول بها حلت له بنتها ويحرم عليه من وطئها أحد آبائه أو بناته بملك أو شبهة وأمها موطوءة هو بملك أو شبهة وبناتها كل ذلك محرم ما مؤبداً ويحرم أن يجمع بين المرأة وأختها أو عماتها وأخواتها وإن تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة أو وطئها أو بنتها بشبهة انفسخ نكاحها ومن حرم من ذلك بالنسب حرم بالرضاع ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم وطئها بملك اليمين ومن وطئ أمته ثم تزوج أختها أو عماتها حلت له المنكوحة وحرم المملوكة ويحرم على المسلم نكاح المجوسية والوثنية والمردة ومن أحد أبويها كتابي والآخر مجوسي والأمة الكتابية وجارية ابنه وجارية نفسه وما لكتله لكن يجوز ولأمة الكتابية بملك اليمين وتحرم الملاعنة على الملاعن ونكاح المحرمة والمعتدة من غيره ويحرم على الحر أن يجمع بين أكثر من أربع والأولى الاقتصار على الواحدة وله أن يطأ بملك اليمين ما شاء ويحرم على العبد أكثر من اثنتين ويحرم على الحر نكاح الأمة المسلمة إلا أن يخاف العنت وهو الوقوع في الزنا وليس عنده حرة تصالح للاستمتاع ويجز عن صداق حرة وعن جارية تصالح ولا يصح نكاح الشغار ونكاح المتعة وهو أن ينسكحها إلى مدة ولا نكاح المحلل وهو أن ينسكحها بالحل الذي طلقها ثلاثاً فإن عقدت له ولم يشترط صح (فصل) إذا وجد أحدهما الآخر مجنوناً أو مجنونة أو أبرص أو وجد هارثاء أو قرناء أو وجدته عتيقاً أو مجنوناً ثبت الخيار في فسخ العقد على الفور عند الخالكم سواء كان به مثل ذلك العيب أم لا ولو حدث العيب ثبت الخيار أيضاً الآن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار وإذا أفر بالعنة أجله الخالكم سنة من يوم المرافعة إليه فإن جامع فيها فلا فسخ لها ولا فلها الفسخ والمراد بالفور في العنة عقيب السنة ومتى وقع الفسخ فإن كان قبل الدخول فلامهر أو بعده بعيب حدث بعد الوطء وجب المسمى أو بعيب حدث قبله فمهر المثل وإن شرط أنها حرة فبانت أمة وهو ممن يحل له نكاح الأمة تخير وإن شرط أنها أمة فبانت حرة أو بشرط فبانت أمة أو كتابية فلا خيار وإن تزوج عبداً بأمه فأعتقت فلها أن تنفسخ نكاحه على الفور من غير الخالكم وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني أو أورد الزوجان المسلمان أو أحدهما فإن كان قبل الدخول تجمعت الفرقة وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة فإن اجتمع على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح والاحكام بالفرقة من حين تبديل الدين وإن أسلم على أكثر

﴿ كتاب الصداق ﴾

يسن تسميته في العقد فإن لم يذكركم يضر ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ولا ابنته الصغيرة بأكثر من مهر المثل فإن فعل بطل المسمى ووجب مهر المثل ولا يزوج السفية والعبد بأكثر من مهر المثل وكلما جاز أن يكون ثمنًا جاز جعله صداقاً ويجوز حالاً ومؤجلاً وعيناً ودنياً ومنفعة وتملكه بالتسمية وتصرف فيه بالقبض ويستقر بالدخول أو بموت أحدهما قبل الدخول ولها أن تمتنع من تسليم نفسها حتى تقبضه إن كان حالاً فإن سلمت نفسها إليه فوطئها قبل القبض سقط حقها من الامتناع وإن وردت فرقة من جهتها قبل الدخول بان أسامت أو ارتدت سقط المهر أو من جهته بان أسلم أو ارتد أو طلق سقط نصفه ويرجع في نصفه إن كان باقياً بعينه والاقصاف قيمته أقل مما كانت من العقد إلى التلف فإن كان زائداً زيادة منفصلة رجع في النصف دون الزيادة أو متصلة تخيرت بين رده زائداً وبين نصف قيمته وإن كان ناقصاً تخيرت بين أحدهما ناقصاً وبين نصف قيمته ثم مهر المثل هو ما يرغب به في مثلها فيعتبر بمن يعاويها من نساء عصباتها في السن والعقل والجمال واليسار والثبوبة والسكرانة والبلد فإن اختصت بمزيد أو نقص روعي ذلك فإن لم يكن لها عصباء من النساء فالأرحام والأقرباء بلد ها ومن يشبهها وإذا أعسر بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ أو بعده فلا فإن اختلف في قبض الصداق فالقول قولها وفي الوطاء فقوله ومن وطئ امرأة بشبهة أو في نكاح فاسد أو زنا وهي مكرهة لزم مهر المثل وإن طأ وعته على الزنا فللمهر لها وحيث طلقت وشطر المهر لامتعة لها وحيث لم يشطر إنما بان لا يجب شيء كالمفوضة إذا طلقت قبل الدخول والفرص أو بان يجب الكل كالطلاق بعد الدخول ووجب لها المتعة وهي شيء يقدره القاضي باجتهاده ويعتبر فيه حال الزوجين

﴿فصل﴾ وليلة العرس سنة والسنة أن يولم بشاة ويجوز ما تيسر من الطعام ومن دعى إليها لزمته الاجابة صائماً كان أو مفطراً فإذا حضر ندب له الاكل ولا يجب فإن كان صائماً تطوعاً ولم يشق على صاحب الوليمة صومه فاقسم الصوم أفضل وإن شق عليه صومه فالنظر أفضل ولوجوب الاجابة شرط أن لا ينقص بها الاغنياء دون الفقراء وأن يدعوه في اليوم الاول فإن أولم ثلاثاً أيام فدعاه في اليوم الثاني لم يجب أو في الثالث كرهت اجابته وأن لا يحضره تخوف منه أو طمعاً في جاهه وأن لا يكون ثم من يتأذى أو لا تليق به بحالته ولا منكر من زمره وخروفه حرير وصور حيوان على سقف أو جدار أو سادة منصوبة وستراً وثوب مكتوب عليه منكر وغير ذلك فإن كان المنكر يزول بحضوره أو كانت الصور على الارض في بساط أو مخدة يتكى عليها أو مقطوعة الرأس أو صور الشجر فليحضر ولا يسكره نثر السكر ونحوه في الاملا كات بل هو خلاف الاولى والتقاطه أيضاً خلاف الاولى

﴿ باب معاشرة الزوج ﴾

يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة بالمعروف وبذل ما يلزمه من غير مظل ولا اظهار كراهة ويحرم على الرجل أن يسكن زوجتين في مسكن واحد الا برضاهما وله أن يمنعهما من الخروج من منزله فإن مات لها قريب استحب أن يأذن لها في الخروج ومن له نساء لا يجب عليه أن يقسم لهن بل له الاعراض عنهن بلا اثم وليس له أن يتدنى للمبيت عند احدهما الا بالقرعة فإن بات عند واحدة منهن لزمه المبيت عند الباقيات بقدره فإذا أراد القسم أقرع فن خرجت قرعتها قدمها ويقسم للحائض والنفساء والمرضة والرتقاء فإن كان معه حرة وأمة قسم للحرة مثل ما للامة صريتين وأقل القسم ليله ويتبعها يوم قبلها أو بعدها وأكثره ثلاثة أيام ولا يزداد على ذلك وعماد القسم الليل والنهار تابع لمن معيشته بالنهار فإن كانت معيشته بالليل

كالخارس فعماد قسمه بالنهار * ولا يجب عليه وطء لكن تندب التسوية بينهما فيه وفي سائر الاستمتاع
 وإن أراد أن يسافر بامرأة منهم لم يجز إلا بالقرعة فإن سافر بقرعة لم يقض للقيمة وإن سافر بها بغير قرعة
 أثم ولزمه القضاء ومن هبت حقها من القسم لبعض ضرائرها برضا الزوج جاز وإن وهبت للزوج جعله لمن
 شاء منهم فإن رجعت في الهبة عادت إلى الدور من يوم الرجوع ولا يجوز أن يدخل على امرأة في نوبة أخرى
 بلا شغل فإن دخل بالنهار لحاجة أو بالليل لضرورة جاز ولا فلا وإن أقام لزمه القضاء وإن تزوج جديدة وعنده
 غيرها قطع الدور للجديدة فإن كانت بكرا أقام عندها سبعاً ولم يقض وإن كانت ثيباً فهو بالخيار بين أن يقيم
 عندها سبعاً ويقضى وبين أن يقسم ثلاثاً ولا يقضى ويندب له أن يخيرها بينهما فإن أقام سبعاً بطلبها قضى
 السبع أو بدونه قضى أو بعاقط وله الخروج نهاراً لقضاء الحاجات والحقوق ومن ملك امرأة لم يلزمه أن يقسم
 لمن * ويندب أن لا يعطى لمن الوطء وأن يسوي بينهما فيه وإذا رأى من المرأة أمارات النشوز وعظماً
 بالكلام وإن صرحت بالنشوز هجرها في الفراش دون الكلام وضربها بغير مبرح أي لا يكسر عظماً
 ولا يجرح لحماً ولا ينهر دماً سواء نشزت مرة وتكرر منها أو قيل لا يضربها إلا إذا تكررت نشوزها

﴿ باب النفقات ﴾

يجب على الزوج نفقة زوجته يوماً بيوم فإن كان موسراً لزمه مدان من الحب المقنات في البلد وإن كان
 معسراً فمدان كان متوسطاً فمدون نصفه ويلزمه مع ذلك أجرة الطحن والخبز والادم على حسب عادة البلد من
 اللحم والدهن وغير ذلك فإن تراضيا على أخذ العوض عن ذلك جاز ولهما ما تحتاج اليه من الدهن للرأس
 والسدر والمشط وخن ماء الاغتسال إن كان سببه جماعاً أو نفاساً فإن كان سببه حيضاً أو غير ذلك لم يلزمه ولا
 يلزمه من الطيب ولا أجرة الطيب ولا شراء الأدوية ونحو ذلك ويجب لها من الكسوة ما جرت به العادة
 في البلد من ثياب البدن والفرش والغطاء والوسادة على حسب ما يليق بدسارها واعسارها ويجب تسليم النفقة
 اليها من أول النهار وتسليم الكسوة من أول الفصل فإن أعطها كسوة مدة قبلت قبلها لم يلزمه إبدائها
 وإن بقيت بعد المدة لزمه التجديد ولها أن تصرف في كسوتها بالبيع وغيره * ويجب لها سكنى مثلها وإن
 كانت تحشم في بيت أبيها لزمه إخراجها وتلزمه نفقة الخادم إذا كان ملكها وإنما تلزمه النفقة إذا ساهمت
 المرأة نفسها إليه وعرضت نفسها عليه أو عرضها وليها إن كانت صغيرة سواء كان الزوج كبيراً أو صغيراً لا يتأني
 منه الوطء الآن تسلم وهي صغيرة ولا يمكن وطؤها فلا نفقة لها بشرط ذلك أيضاً إن تمكنه التمسكين التام بحيث
 لا تمتنع منه في ليل أو نهار فلو نشزت ولو في ساعة أو سافرت بغير إذنه أو بإذنه لحاجتها أو أحرمت أو صامت
 تطوعاً بغير إذنه أو كانت أمه فساها السيد لئلا فقط فلا نفقة لها وأم الممتدة فيجب لها السكنى في مدة العدة
 سواء كانت العدة عدة وفاة أو رجعية أو بائن وأما النفقة فلا تجب في عدة الوفاة وتجب للرجعية مطلقاً وللبائن
 إن كانت حاملاً يدفع إليها يوماً بيوم وإن لم تكن البائن حاملاً فلا نفقة لها والكسوة كالنفقة وإن اختلف
 الزوجان في قبض النفقة فالقول قو لها وإن اختلف في التمسكين فالقول قوله إلا أن يعترف بانها مكنت أو لأم
 يدعى النشوز فالقول قو لها ومتى ترك الاتفاق عليها مدة صارت النفقة عليه ديناً وإذا أعسر بنفقة
 المعسرين أو بالكسوة أو بالسكنى ثبت لها فسخ النكاح فإن شاءت صبرت أو بقي ذلك لها في ذمته وإن أعسر
 بالادم أو بنفقة الخادم أو بنفقة الموسر بن أو المتوسطين فلا فسخ لها وإن كان الزوج عبداً فالنفقة في كسبه
 والأف في يده إن كان مأذوناً في التجارة والأفان شاءت فسخت وإن شاءت صبرت إلى أن يعتق فتأخذ منه
 ﴿فصل﴾ يجب على الشخص ذكره كرا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن ينفق على الآباء
 والأمهات وإن علوا من أي جهة كانوا وعلى الأولاد والأولادهم وإن سفوا وكورا كانوا أو أنثى بشرط الفقر
 والعجز أما بزمانه أو طفولة أو جنون وتجب نفقة زوجة الأب فإن كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل

قدم الام ثم الابن الصغير ثم الكبير وهذه النفقة مقدرة بالكفاية ولا تستقر في الذمة وان احتاج الولد المعسر الى النكاح لزم الولد الموسر اعفافه بالتزويج أو التسرى ومن ملك رقيقاً ودواب لزمه النفقة والسكوة فان امتنع ألزمه الحاكم فان لم يكن له مال أكرى عليه أن أمكن والابيع عليه

﴿فصل﴾ أحق الناس بحضانة الطفل الام ثم أمهاتها المدليات باناث تقدم القربى فالقربى ثم الاب ثم أمهاته كذلك ثم أبوه ثم أمهاته كذلك ثم الاخت الشقيقة ثم الاخ الشقيق ثم للاب ثم للام ثم الخالة ثم بنات الاخوة للابوين ثم بنوهن ثم للاب ثم بنوهن ثم للام ثم العمة ثم العم ثم بنات العم ثم ابن العم وشرط الحاضن العداوة والعقل والحرية وكذا الاسلام ان كان الطفل مسلماً ولا حق للمرأة اذا نكحت الا ان تنكح من له حضنته واذا بلغ الصغير حداً يميز فيه خير بين أبويه فان اختار أحدهما سلم اليه لكن ان اختار الابن أمه كان عند أبيه بالنهار ليعلمه ويؤدبه فان عادوا اختار الآخر دفع اليه فان عادوا اختار الاول أعيد اليه وهكذا الى أن يظهر منه بهذا ولع وخيل

﴿باب الطلاق﴾

يصح الطلاق من كل زوج عاقل بالغ مختار فلا يصح صبي ومجنون ومكره بغير حق مثل ان هدد بقتل او قطع عضو أو ضرب مبرح وكذا شتم أو ضرب يسير وهو من ذوى المروآت والاقدار ومن زال عقله بسبب لا يعنرفيه كالسكران ومن شرب دواء يزل العقل بلا حاجة يقع طلاقه وله أن يطلق بنفسه وله أن يوكل ولو امرأة والوكيل أن يطلق متى شاء لكن اذا قال لزوجته طلقى نفسك فقالت على الفور طلقت نفسي طلقت وان أخرت فلا الآن يقول طلقى نفسك متى شئت ويملك الحر ثلاث تطليقات والعبد طلقتين * ويكره الطلاق من غير حاجة والثلاث أشد وجعها في طهر واحد أشد * ثم الطلاق على أقسام سني وبدعي ومحرم وخال عن السنة والبدعة فأما السني فهو أن يطلق في طهر لم يجامع فيه والبدعي المحرم أن يطلق في الحيض بلا عوض أو في طهر جامعها فيه فإذا فعل ندبه أن يراجعها وأما الخالي عنهما فطلاق الصغيرة والآيسة من الحيض والحامل وغير المدخول بها والالفاظ التي يقع بها الطلاق صريح وكناية فالصرح يقع به سواء نوى به الطلاق أم لا ولا يقع بالكناية الا أن ينوى به الطلاق فالصرح بلفظ الطلاق والفراق والسراح فإذا قال طلقتك أو فارقتك أو سرحتك أو أنت طالق أو مطلقة أو مفارقة أو مسرحة طلقت سواء نوى به الطلاق أم لا والسكايات قوله أنت خلية أو برية أو بثة أو بائن وحرام واعتدى واستبرئى وتقننى وألحقى بأهلك وحملك على غاربك ونحو ذلك أو قال أنا منك طالق أو فوض الطلاق اليها فقالت أنت طالق أو قيل له ألك زوجة فقال لا أو كتب لفظ الطلاق فاذا نوى بجميع ذلك الطلاق وقع وان لم ينو لم يقع وان قيل له طلقت امرأة أو قال نعم طلقت واذا قال أنت طالق ونوى به ايضاً طلقتين أو ثلاثاً وقع ما نوى وكذا سائر ألفاظ الطلاق صريحها وكنايتها وان أضاف الطلاق الى بعض من أبعاضها مثل أن قال نصفك طالق طلقت طلبة واحدة وكذا اذا قال أنت طالق نصف طلبة أو ربع طلبة طلقت طلبة واحدة واذا قال أنت طالق ثلاثاً الاطلقة طلقت طلقتين أو ثلاثاً الاطلقتين طلقت طلبة واحدة أو ثلاثاً الاثلاث طلقت ثلاثاً وان قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله وكذا الآن يشاء الله لم تطلق ويجوز تعليق الطلاق على شروط وان علقه على شرط ووجد ذلك الشرط طلقت فاذا قال ان حضت فأنت طالق طلقت بمجرد رؤية الدم فاذا قالت حضت فكذبها فالقول قولها مع يمينها وان قال ان حضت فحضرتك طالق فقالت حضت فكذبها فالقول قوله ولم تطلق الضرة وان قال ان خرجت الاباذنى فأنت طالق ثم أذن لها في الخروج مرة فخرجت ثم خرجت بعد ذلك بلا إذن لم تطلق وان قال كلما خرجت الاباذنى فأنت طالق فبأى مرة خرجت بغير إذنه طلقت وان قال متى وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم قال بعد ذلك أنت طالق طلقت المنجز فقط ومن علق بفعل نفسه ففعل ناسياً

أو مكرها لم يقع وإن علق بفعل غيره مثل أن دخل زيد الدار فأنت طالق فدخلها قبل علمه بالتعلق أو بعده
ذاكره أو ناسيا وكان غير مبال بحثه طلقت وإن علم بالتعلق فدخل ناسيا وهو ممن يبطل بحثه لم تطلق وإن
قال أن دخلت الدار فأنت طالق ثم بانث منه ما بطلقة أو بثلاث ثم تزوجها ثم دخلت الدار لم تطلق

﴿فصل﴾ يصح الخلع من يصح طلاقه ويكره الأفي حالين أحدهما أن يخافا أو أحدهما أن لا يقيا حدود الله
ماداما على الزوجية والثاني أن يخلف بالطلاق الثلاث على ترك فعل شيء ثم يحتاج إلى فعله فيخالفها ثم
يتزوجها ثم يفعل المحاوف عليه فانه لا يقع عليه الطلاق الثلاث كما سبق وإن كان الزوج سفيها صح خلعها
ويُدفع العوض إلى وليه ولا يصح خلع سفيهة وليس للولي أن يخالف امرأة الطفل ولا أن يخالف الطفل بما لها
ويصح بمال الولي ويصح بلفظ الطلاق ولفظ الخلع مثل أنت طالق على ألف وأخلفتك على ألف فإن قالت
قبلت بانث ولزمها الألف وكذلك إن قال إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته بانث وكذلك إذا قالت
طلقتني على ألف فقال أنت طالق بانث ولزمها الألف وما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون عوضا في الخلع
فلو خلع بمجهول أو غير متمول كالنحر بانث بمهر المثل وهو بلفظ الخلع طلاق صريح

﴿فصل﴾ من شك هل طلق أم لا لم تطلق والورع أن يراجع وإن شك هل طلق طلاقا أو أكثر وقع الأقل
ومن طلق ثلاثا في مرض موته لم ترثه المطلقة

﴿فصل﴾ إذا طلق الحر طلاقا أو طلقته أوطاق العبد طلاقا بعد الدخول بلا عوض فله قبل أن تنقضي العدة
أن يراجع سواء رضيت أم لا وله أن يطلقها وإن مات أحدهما ورثه الآخر لكن لا يحل له وطؤها ولا النظر إليها
ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ولا تصح الرجعة
إلا باللفظ فقط فيقول راجعها أو رددتها أو أمسكتها ولا يشترط الأشهاد وإذا راجعها عادت إليه بما بقي
من عدد الطلاق أما إذا طلق الحر ثلاثا أو العبد طلقته حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره نسكا كما صححنا
ويطؤها في الفرج وأذناه تغيب الحشفة بشرط أنه شار الذكر

﴿فصل﴾ الإيلاء حرام وهو أن يخلف الزوج بالله أو بالطلاق أو بالعتيق أو بالإنعام صوم أو صلاة أو غير ذلك
يمينًا ينعى الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر فإذا حلف كذلك صار موليا فتضرب له مدة أربعة أشهر
فإذا انقضت ولم يجامع فيها ولا مانع من جهتها فلها عقب المدة أن تطالبه إما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به
مانع عنه من الوطء فإن جامع فذلك والاطلاق عليه الحاكم ومتى حلف على أربعة أشهر فسادونها أو كان
الزوج عنيئا أو مجبويا فليس موليا

﴿فصل﴾ الظهار هو أن يشبه امرأته بظهر أمه أو غيرها من محارمه أو بعض من أعضائها فيقول أنت علي
كظهر أمي أو كغيرها أو كيدها فإذا قال ذلك وجد العود لزمتة الكفارة وحرم وطؤها حتى يكفر والعود
هو أن يسكنها بعد الظهار زمانا يمكنه أن يقول لها فيه أنت طالق فلم يقل فإن عقب الظهار بالطلاق على الفور
طلقت ولا كفارة والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تضر بالعمل فإن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل مسكين مائة من قوت البلد جبا بالنية

﴿باب العدة﴾

من طلق امرأته قبل الدخول فلا عدة عليها وإن طلق بعده لزمها العدة سواء كان الزوجان صغيرين أو
بالغين أو أحدهما بالغًا والآخر صغيرًا والمراد بالدخول الوطء فلا خلافها ولم يطأها ثم طلق فلا عدة وإذا وجبت
العدة فإن كانت حاملا انقضت بوضعه بشرطين أحدهما أن ينفصل جميع الحمل حتى لو كان ولدين أو أكثر
اشتراط انفصال الجميع سواء انفصل حيا أو ميتا كامل الخلقة أو مضغة لم يتصور وشهد القوايل أنها مبدء خلق
آدمي ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمان ولا حد لعدد الحمل فيجوز أن تضع في حمل واحد

أربعة أولاد أو أكثر من ذلك **الثاني** أن يكون الولد منسوباً إلى من له العدة فلو حلت من زنا أو وطئه شبهة لم تنقض عدة المطلق به بل في حمل وطئه الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع وكذلك في حمل الزنا إن لم تحض على الحمل فإن حاضت على الحمل انقضت بثلاثة أطهار منه وأقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثره أربع سنين وإن لم تكن حاملاً فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء القروء الأطهار ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً فإن طلقها حاضت بعد لحظة انقضت بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل فإذا شرعت في الحيضة الرابعة انقضت ولا فرق بين أن يتقارب حيضها أو يتباعد فمثال التقارب أن تحيض يوماً وليلة وتطهر خمسة عشر يوماً فإذا طلقت في آخر الطهر انقضت عدتها باثنين وثلاثين يوماً ولحظتين أو في آخر حيض فسبعة وأربعين يوماً ولحظة وهو أقل للممكن في الحرة ومثال التباعد أن تحيض خمسة عشر يوماً وتطهر ستة مثلاً أو أكثر فلا بد من الأطهار الثلاثة ولو قامت سنين وإن كانت ممن لا تحيض أصغر أو أياس اعتدت بثلاثة أشهر وإن كانت ممن تحيض فأنقطع دمها لعارض كرضاع ونحوه أو لعارض ظاهر صبرت إلى سق اليأس من الحيض ثم تعدت بثلاثة أشهر هذا كله في عدة الطلاق فإن توفي عنها زوجها ولو في خلال عدة الرجعية فإن كانت حاملاً اعتدت بالوضع كما تقدم والافأر أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت ممن تحيض أم لا هذا كله في الحرة أما إذا كانت زوجته أمة ولو مبعوضة فالحامل بالوضع وغيرها ممن تحيض بطهرين ومن لا تحيض بشهر ونصف وفي الوفاة بشهرين وخمسة أيام ومن وطئت بشبهة تعتمد من الوطء كالمطلقة ويلزم المعتدة ملازمة المنزل فأما الرجعية ففي حكم الزوج لا تخرج الاباذنه ويجوز للبائن وللنوفى عنها زوجها أن تخرج بالنهار لقضاء حاجتها وأداء الحقوق ونجب العدة في المسكن الذي طلقتها فيه ولا يجوز نقلها منه بالضرورة لما لحوف أو منع ماله أو كثيرة تأذيها بجيرانها أو أقارب زوجها أو تأذيهم بها فتقتل إلى أقرب مسكن إليه ويحرم على المطلق الخلوة بها في العدة ومساكنتها الآن يكون كل منهما في بيت بمراقبه ويجب الاحداد في عدة الوفاة ويندب في البائن ويحرم على ميت غير الزوج أكثر من ثلاثة أيام وهو أن يترك الزينة ولا تلبس الحلي ولا تختضب ولا تستحل بأمه ونحوه فإن احتاجت إلى السكحل في الليل وتزيله بالنهار ولا تلبس الصافي من أزرق وأخضر وأحمر وأصفر ولا ترحل الشعر ولا تستعمل طيباً في بدن وثوب ومأكول وطالبس الابريسم وغسل الرأس للتنظيف وتقليم الأظفار وإذا راجع المعتدة ثم طلقها قبل الدخول تستأنف عدة جديدة وإن تزوج من خالها في عدته ثم طلقها قبل الدخول بنت على العدة الأولى ومتى ادعت المرأة انقضاء العدة في زمن يمكن انقضاءها فيه قبل قولها وإذا بلغها خبر موته بعد أربعة أشهر وعشرة أيام فقد انقضت العدة

فصل من ملك أمة حرم عليه وطؤها والاستمتاع بها حتى يستبرئها بعد قبضها بالوضع إن كانت حائلاً وبحيضة إن كانت حائلاً تحيض والاف شهر وإن كانت زوجته أمة فاستبأها لنفسها النكاح وحلت له بذلك اليمين من غير استبراء ومن زوج أمة أو كاتبها ثم زال النكاح والكتابة لم يطأها حتى يستبرئها وله الاستمتاع بالمسبية في مدة الاستبراء بغير الجماع ومن وطئ أمة حرم عليه أن يزوجه حتى يستبرئها

فصل ومن أتت أمة بولد فإن ثبت أنه وطئها لحقه سواء كان يعزل منه أم لا وإن لم يكن وطئها لم يلحقه ومن أتت زوجته بولد لحقه نسباً إن أمكن أن يكون منه بأن تأتي به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد ودون أربع سنين من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ بخلاف ما سبق في أمته بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف ولحظة تسع الوطء فإن لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو أكثر من أربع سنين أو مع القطع بأنه لم يطأها أو كان للزوج من السن دون ما تقدم أو كان مقطوع الذكراً والاثنتين جميعاً لم يلحقه ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي أحقه الشرع به

ليس منه بان علم هو أنه لم يطأها أبدا لزمه نفيه باللعان وان لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقد فيها وان كان الولد اسود وهو أبيض أو غير ذلك ومن لحقه نسب فأخر نفيه بلا عذر ثم أراد أن ينفيه باللعان لم نجبه الى ذلك وان أراد نفيه على الفور أجبتاه اليه

﴿فصل﴾ من قذف زوجته بالزنا فطوب بحد القذف فله أن يسقطه باللعان بشرط أن يكون الزوج بالغاً عاقلاً مختاراً وأن تكون الزوجة عفيفة يمكن أن توطأ فأوفد من ثبت زناها أو طفلة كبت شهر عزرو لم يلاعن واللعان أن يأمره الحاكم أن يقول أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيأرميها من الزنا وأن هذا الولد ليس مني ان كان هناك ولد ثم يقول في الخامسة بعد أن يعظه الحاكم ويخوفه ويضع يده على فيه وعلى لعنة الله ان كنت من السكاذبين فإذا فعل ذلك سقط عنه حد القذف واتفى عنه نسب الولد وبانت منه حرمة على التأبيد ولزما حد الزنا ولها أن تسقطه عن نفسها باللعان فتقول بأمر الحاكم أربع مرات أشهد بالله انه لمن السكاذبين فيأرماني به ثم تقول في الخامسة بعد الوعظ كما سبق وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فإذا فعلت هذه سقط عنها حد الزنا

﴿باب الرضاع﴾

إذا تار لبنت تسع سنين لبن من وطء أو من غيره فأرضعت طفلاً له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صار ابنها فيحرم عليها هو وفروعه فقط وصارت أمة فتحرم عليه هي وأصولها وفروعها وأخواتها وأخواتها وان تار اللبن من حمل من زوج صار الرضيع ابناً للزوج فيحرم عليه الرضيع وفروعه فقط وصار الزوج أباه فيحرم على الرضيع هو وأصوله وفروعه وأخواته فيحرم الفكاك ويحل النظر والخلوة كالنسب

﴿كتاب الجنائيات﴾

يجب القصاص على من قتل انساناً عديداً محضاً عدواناً لكن لا يجب على صبي ومجنون مطلقاً ولا على مسلم يقتل كافراً ولا على حر يقتل عبداً ولا على ذمي يقتل مريضاً ولا على الأب والأم وأبائهما وأمهاتهما يقتل الولد وولد الولد ولا يقتل من ثبت القصاص فيه الولد مثل أن يقتل الأب الأم ثم الجنائيات ثلاثة خطأ وعمد خطأ وعمد محض فالخطأ مثل أن يرمى الى حائط سهماً فيصيب انساناً أو يزلق من شاطئ فيقع على انسان وضابطه أن يقصد الفعل ولا يقصد الشخص أو لا يقصد هما وعمد الخطأ أن يقصد الجنائية بما يقتل غالباً مثل أن يضربه بعضاً خفيفة من غير مقتل ونحو ذلك والعمد أن يقصد الجنائية بما يقتل غالباً سواء كان مثقلاً ومحدداً فان كانت الجنائية عمداً على النفس أو الأطراف وجب القصاص فيجب في الأعضاء حيث يمكن من غير حيف كالعين والجفن ومارن الانف وهو ما لا ينه والاذن والسن والشفة واليد والرجل والأصابع والأنامل والذكر والأنثيين والفرج ونحو ذلك بشرط المماثلة فلا تؤخذ يمين بيسار ولا أعلى بأسفل وبالعكس ولا صحيح بأشل ولا قصاص في عظم فأوفد يده من وسط الذراع اقتص من الكف وفي الباقي حكومة ويقتص الاثنى من الذكر والطفل من الكبير وللوزير من الشرف في النفس والأعضاء ولا يجوز أن يستوفي القصاص إلا بحضور السلطان أو نائبه فان كان من له القصاص يحسنه مكنه منه والأصم بالتوكيل وان كان القصاص لاثنين لم يجوز لأحدهما أن ينفرد به فان تشاحا فيمن يستوفيه أقرع بينهما ولا يقتص من حامل حتى تضع ويستغنى الولد بلبن غيرها ومن قطع اليد ثم قتل تقطع يده ثم يقتل فان قطع اليد فمات من ذلك قطعت يده فان مات فهو والاقتل ومتى عفامت حتى القصاص على اليد سقط القصاص ووجببت اليد بل لعفا بعض الماتحتين مثل أن كان للقتول أولاد فيعفو أحدهم سقط القصاص ووجببت اليد ومن قتل جماعة أو قطع عضواً من جماعة واحداً بعد واحد اقتص منه الأول وللباقين اليد فان جنى عليهم دفعة

أقرع وإن اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به سواء استوت جنايتهم أو تفاوتت حتى لو جرحه واحد جراحة
وأخر مائة جراحة زمت وكانت تلك الجراحة المفردة أو تلك الجراحات مما لو اقردت لقتلت لزمهما القصاص
اللهم إلا أن يقطع الثاني جناية الأول بأن يقطع الأول يده ونحوها ويقطع الثاني رقبته أو يقطعه نصفين
فالأول جرح والثاني قاتل ولو شارك العامد مخطئاً فلا قصاص على أحد ولو شارك الأجنبي أبا اقتص من
الأجنبي ويجب القصاص أيضاً في كل جرح انتهى إلى عظم كالوفضة في الرأس والوجه وجرح العضد والساق
والفخذ إذا انتهى الجرح إلى العظم والمرد بالوفضة وباتهاء الجرح إلى العظم أن يعلم وصول السكين أو المسيلة
مثلاً إلى العظم ولا يشترط ظهور العظم ورؤيته

﴿فصل﴾ إذا كان القتل خطأ أو عمداً خطأ أو آل الأصر في العمد بالعفو إلى الدية وجبت الدية ودية الحر
المسلم الذكراً مائة من الإبل فإن كان عمداً فهي مغفلة من ثلاثة أوجه كونها حالة وعلى الجاني ومثلثة ثلاثين
حققة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه أي حوامل في بطونها أولادها وإن كان عمداً خطأ فهي مغفلة من وجه
واحد كونها مثلثة مخففة من وجهين كونها مؤجلة وعلى العاقلة وإن كان خطأ فهي مخففة من ثلاثة أوجه
كونها مؤجلة وعلى العاقلة وخمسة عشر بنت مخاض وعشرين بنت لبون وعشرين ابن لبون وعشرين
حققة وعشرين جذعة اللهم إلا أن يقتل ذارحم محرم أو في الحرم أو في الأشهر الحرم وهي ذوالقعدة وذوالحجة
والحرم ورجب فانها تكون مثلثة خطأ كان أو عمداً ولا يؤخذ في الإبل معيب فإن تراضوا على العوض
عن الإبل جاز ودية المرأة في النفس وغيرها نصف دية الرجل ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية
الجموسي ثلثا عشر دية المسلم ودية العبد قيمته وأهضاه وجراحاته ما نقص منها وفيما إذا ضرب بطنها فألقت
جنيناً ميتاً غرة وهي عبد أو أمة سليم بقيمة نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم والعاقلة هي العصبيات
ماعد الأب والجسد والابن وابن الابن ولا يعقل فقير ولا صبي ولا مجنون ولا كافر عن مسلم وعكسه فيجب
عليهم دية النفس الكاملة أعني المائة من الإبل في ثلاث سنين فيجب على كل غني عند الحول في كل سنة
نصف دينار وعلى كل متوسطر ربع دينار فإذا بقي شيء أخذ من بيت المال والافن الجاني وإن كان الواجب
أقل من دية النفس الكاملة كواجب الجراحات ودية الجنين والمرأة والنكاح فما كان قدر ثلث الكاملة
أو أقل ففي سنة وإن كان الثلثان أو أقل فالثلث في سنة والباقي في الثانية فإن زاد على الثلثين فالثلثان في
سنتين والباقي في الثالثة وكل عضو مفرد فيه جال ومنفعة إذا قطع وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب
العضو لو قتله وكذا كل عضو من جنس فإذا قطعهما ففيهما الدية وفي أحدهما نصفها وكذا المعاني
واللطايف في كل معنى منهما الدية ففي قطع الأذن الدية وفي أحدهما نصفها ومثلها العينان والشفقتان
واللحيان والكفان والقدمان باصابعهما والليتان والاثنيان والاجفان وحلقت المرأة وشفرها ومارن
الأنف واللسان والحشفة وجميع الذكر وكذا في شلل هذه الأعضاء والأفضاء وسلب الجلد وكسر الصلب
واذهاب العقل والسمع أو الضوء أو النطق أو الشم أو الذوق وفي كل أصبع عشر من الإبل وفي كل سن خمس
وأما الجراحات في البدن فالحكومة وفي الرأس والوجه فمادون الموفضة فيه الحكومة وأما الموفضة وهي
مأوفضة العظم كما تقدم ففيها خمس من الإبل وبقيت جنايات أخر آثرت تركها لتلاي طول الكلام ولا تجب
الدية بقتل الحر بني والمرتد ومن وجب رجه باليمين أو تحم قتله في المحاربة ولا على السيد بقتل عبده

﴿فصل﴾ تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله حتى الله تعالى خطأ كان أو عمداً سواء لزمه قصاص أو دية
أو لم يلزمه شيء منهما وهو عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فلو قتل نساء أهل الحرب وأولادهم
فلا كفارة لأنهم وإن حرم قتلهم لكن لا حتى الله تعالى بل حتى الغامضين

﴿فصل﴾ إذا خرج على طائفة من المسلمين وراموا إخلاعه أو منعوا حقاً شرعياً كالزكاة وامتنعوا بالحرب

بعث اليهم وأزال عنهم أن أمكن فإن أبوا قاتلهم بما لا يم شره كالنار والمنجنيق ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل
جرحهم وما أتلوه علينا أو أتلناه عليهم في الحرب لأضمان فيه وأحكام الاسلام جارية عليهم وينفذ من
حكم قاضيهم ما ينفذ من حكم قاضينا وإن لم يمتنعوا بالحرب لم يقاتلهم

﴿ باب الصيال ﴾

ومن قصده مسلم يريد قتله جاز له دفعه ولا يجب وإن قصده كافر أو بهيمة وجب دفعه وإن قصد ماله جاز الدفع
ولا يجب وإن قصد حرمه وجب الدفع ويدفع بالأسهل فالأسهل فإن عرف أنه يندفع بالصياح فليس له ضربه
أو باليد فليس له بالصا أو بالعصا فليس له السيف أو بقطع اليد فليس له قتله فإن تحقق أنه لا يندفع الا بقتله فله
قتله ولا شيء عليه وإذا اندفع حرم التعرض له

﴿ باب الردة ﴾

من ارتد عن الاسلام وهو بالغ عاقل مختار استحق القتل ويجب على الامام استنابته فان رجع الى الاسلام
قبل منعه أو أتي قتل في الحال فإن كان حرا لم يقتله الا الامام أو نائبه فإن قتله غيره عز وجل لدية عليه وإن كان
عبيدا فالسيد قتله وإن تسكرت ردة واسلمه قبل منه ويعزر

﴿ باب الجهاد ﴾

الجهاد فرض كفاية إذا قام به من فيه الكفاية سقط عن الباقي ويتعين على من حضر الصف وكذا على كل
أحد إذا أحاط بالمسلمين عدو ويحاط به كل ذكر بالغ عاقل مستطيع ولا يجاهد المديون الا باذن غريمه
ولا العبد الا باذن سيده ولا من أحد أبو يه مسلم الا باذنه الا إذا أحاط العدو فيجوز بلاذن ويكره الغزو
دون اذن الامام ولا يستعين بمشرك الا أن يقتل المسلمون وتكون نيته حسنة للمسلمين ويقا تل اليهود
والنصارى والمجوس الا أن يسلموا أو يبتلوا الجزية ويقا تل من سواهم الا أن يسلموا ولا يجوز قتل النساء
والصبيان الا أن يقتلوا ولا الدواب الا أن يقتلوا عليها أو تستعين بقتلها عليهم * ويجوز قتل الشيوخ
والرهبان ومن آمنه من الكفار مسلم بالغ عاقل مختار ولو عذب أحرم قتله ومن أسلم منهم قبل الاسر حقن
دمه وماله وصغار أولاده عن السبي ومتى أسر منهم ضبي أو امرأه فرق بنفس الاسر وينسخ نكاحها أو بالغ
تخبر الامام بالمصلحة بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بمال أو بأسير مسلم فإن أسلم سقط قتله ويخير بين
الثلاث الباقية ويجوز قطع أشجارهم وتخريب ديارهم

﴿ باب الغنيمة ﴾

الغنيمة لمن حضر الواقعة الى آخرها فتقسم بينهم بعد اخراج السلب وخمسها للراجل سهم وللفراس ثلاثة أسهم
إذا كان ذكر احرابا لغامسا عاقلا ويرضخ للراءة والعبد والصبي والكافران حضروا باذن الامام من أربعة
أحسانها وانما تلك الغنيمة بالقسمة أو اختيار التملك وأما السلب فن قتل قتيلا أو كفى شره وكان المقتول
معتقا وغرر القاتل بنفسه في قتله استحق سلبه وهو ما احتوت يده عليه في الواقعة من فرس وثياب وسلاح
ونفقة غير ذلك فالما تجس فيقسم على خمسة أيضا سهم للنبي صلى الله عليه وسلم فيصرف بعده في المصالح من
شد الثغور وأوراق القضاة والمؤذنين ونحوهم وسهم لدوى القربي من بني هاشم وبني المطلب للذ كرمثل حظ
الاثنين وسهم لليتامى الفقراء وسهم للساكين وسهم لابن السبيل

﴿ فصل ﴾ تعقد النمة لليهود والنصارى والمجوس ولن دخل في دين اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل
والسامية والصابئة وان وافقوهم في أصل دينهم ولن تمسك بدين ابراهيم أو غيره من الانبياء عليهم الصلاة
والسلام ولا يعقد لوثي ومن لا كتاب له ولا شبهة كتاب * ولا يصح الا بشرطين التزام أحكام الاسلام
وبذل الجزية وأقلها دينار من كل شخص وأكثرها مائة واثنا عشر منه برفق كسائر الديون ولا

تؤخذ من امرأة وصبي ومجنون وعبدو يلزمون بأحكامنا من ضمان النفس والعرض والمال ويحدون للزنا والسرقة لا للسكر ويميزون في اللباس والزنا نبرو يكون في رقابهم جرس في الحمام ولا يركبون فرسا بل بغالا أو حمارا عرضا ولا يبدون بسلام ويلجئون إلى أضييق الطريق ولا يعاون على المسلمين في البناء ولا يساؤونهم فان ملكوا دارا عالية لم تهدم ويمنعون من اظهار خمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والانجيل وجناتهم وأعيادهم ومن أحداث كنيسة فان صولحو في بلدانهم على الجزية لم يمنعوهم ذلك ويمنعون من المقام بالحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة وقراها أكثر من ثلاثة أيام اذا أذن لهم الامام في الدخول لحاجة ولا يمكن مشرك من الحرم بحال ولا يدخلون مسجدا الا باذن وعلى الامام حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين واستنقاذ من أسر منهم فان امتنعوا من التزام أحكام الملة وأداء الجزية انتقض عهدهم مطلقة وان زنى أحد منهم بمسأة أو أصابها بنكاح أو آوى عيننا للسكران أو فتن مسلما عن دينه أو قتله أو ذكر الله أو رسوله أو دينه بما لا يجوز فان شرط عليهم الانتقاض بذلك انتقض والا فلا ومن انتقض عهده تخير الامام فيه بين الاتصال الاربع في الاسير

﴿ باب الزنا ﴾

اذا زنى أولاد البالغ العاقل المختار مسلما كان أو ذميا أو مشركا كان أو عبدا وجب عليه الحد فان كان محصنا رجم حتى يموت والمحصن من وطئ في القبل في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ زوجته في الدبر أو جارية في القبل أو في نكاح فاسد أو وطئ زوجته وهو عبد ثم عتق أو وصي أو مجنون ثم أفاق وزنى فليس بمحصن وغير المحصن ان كان حرا جلد مائة جلدة وغرب سنة إلى مسافة القصر وان كان عبدا جلد خمسين وغرب نصف سنة ومن وطئ بهيمة أو امرأة ممتعة أو حية فيمادون الفرج أو جارية يملك بعضها أو أخته المملوكة له أو وطئ زوجته في الحيض والدبر أو استمنى بيده أو أت المرأة المرأة لا حد عليه ويعزرو من زنى وقال لأعلم تحريم الزمان وكان قريب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم يحد وان لم يكن كذلك حد ولا يحد في حر وبرد شديدين ومريض يبرئ حتى يبرأ ولا في المسجد ولا المرة في الحبل حتى تضع ويحول ألم الولادة ولا يحد بسوط جديد ولا بالبل بسوط بين سوطين ولا تمد ولا تشد ولا تجر ولا يبالغ في الضرب ويقرقه على أعضائه ويتوقى المقاتل والوجه ويضرب الرجل قاعا والمرأة جالسة مستورة فان كان نحيفا أو مريضا لا يبرئ جلد بعشكال النخل وأطراف الثياب وان كان الحد رجما رجم ولو في حر أو برد أو مريض مريضا لا يزال ولا ترجم الحامل حتى تضع ويستغنى الولد بلين غيرها والسيده أن يقيم الحد على رقيقه

﴿ باب القذف ﴾

اذا قذف البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمى أو مشرك أو مستأمن محصنا ليس بولده بالزنا أو اللواط بالهرج أو بالسكناية مع النية لزمه الحد والمحصن هنا هو البالغ العاقل الحر المسلم العفيف فيجحد الحر ثمانين والعبد أربعين فالهرج زنى أو لطم أو زنى فرجك ونحوه والسكناية نحو يا فاجر يا خبيث فان نوى به القذف حد ولا فلا والقول قول القاذف في النية وان قالت أنت أزنى الناس أو أزنى من فلان فهو كناية أو فلان زان وأنت أزنى منه فهرج وان قذف جماعة يمتنع أن يكونوا كلهم زناة كقوله أهل مصر كلهم زناة عزروا ان لم يمتنع كقوله بنو فلان زناة لزمه لكل واحد حد ولو قذفه بزنتين لزمه حد واحد وان قذفه خديمه قذفه ثانيا بذلك الزنا أو بغيره عزرقط ولو قذف محصنا لم يحد حتى زنى المحصن سقط الحد ولا يستوفى الا بمحضرة الحاكم وبطالبة المقتوف فان عفا سقط وان مات انتقل حقه لوارثه ولو قال لرجل اقدنى قذفه لم يحد ولو قذف عبدا ثبت له التعزير

﴿ باب السرقة ﴾

اذا سرق البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمى أو مشرك أو مستأمن من المال وهو ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار

حال السرقة من حوز مثله ولا شبهة له فيه قطعت يده اليمنى فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان عاد
قطعت رجله اليمنى فان عزز فان لم تكن له يمين قطعت رجله اليسرى وان كانت فلم تقطع حتى ذهبت سقط
القطع واذا قطع خمس المقطع بالزيت الحار فان سرق دون النصاب أو من غير حوز أو ماله شبهة كمال بيت المال
أو مال ابنه أو يبه أو مال مالكة لم يقطع وحز كل شيء بحسبه ويختلف باختلاف المال والبلاد وعدل
السلطان وجوره وقوته وضعفه فخرز الثياب والنقود والجواهر والحلى الصندوق المقل وحز الامتعة
الدكاكين المقلدة ثم حارس والدواب الاصطبل والانات صفة البيت بحسب العادة وحز السكف القبر ولو
اشترك اثنان في اخراج النصاب فقط لم يقطع واحد منهما ولا يقطع الحر الا الامام أو نائبه ويقطع العبد
سيده ولا قطع على من اتهم أو اختلس أو خان أو حقد

﴿فصل﴾ من شهر السلاح وأخاف السبيل وجب على الامام طلبه فان وقع قبل جنابة عزروا سرق لصا
بشرطه قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا ولي الدم وان سرق وقيل قتل ثم صلب
ثلاثة أيام وان جرح أو قطع طرفا اقتص منه من غير تحتم

﴿فصل﴾ كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره خرا كان أو نبيذ أو غيرهما فن شرب وهو بالغ عاقل
مسلم مختار عالم به وبتحريمه لزمه الحد وهو أربعون جلدة للحر وعشرون للعبد باليدى والنعال وأطراف
الثياب ويجوز بالسوط لكن ان مات بالسياط وجبت دية فان رأى أن يزيد في الحر الى ثمانين وفي العبد
الى أربعين جاز لكن لو مات من الزيادة ضمن بالقسط فلو ضرب به احدى وأربعين فمات ضمن جزأ من احدى
وأربعين جزأ من دية ومن زنى دفعات ولم يحد جزأه لكل جنس حد واحد ومن وجب عليه حد وتاب منه
لم يسقط الا حد قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة فيسقط جميع حده ولا يجوز شرب المسكر في حال من
الاحوال لا للتداوى ولا للعطاش الا أن يغص بلقمة ولا يجرد ما يسيغها به فيجب

﴿فصل﴾ من أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة ومنه شهادة الزور عزز على حسب ما يراه الحاكم ولا يبلغ به
أدنى الحد ولا يبلغ بتعزير الحر الى أربعين ولا بتعزير العبد عشرين وان رأى تركه جاز
﴿باب الايمان﴾

انما يصح اليمين من بالغ عاقل مختار قاصدا الى اليمين فمن سبق لسانه اليها أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه
الى غيره لم ينعقد ذلك من لغو اليمين ولا ينعقد الا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته ثم من
أسماء الله تعالى ما لا يتسمى به غيره كالله والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب فينعتقدها اليمين مطلقا ومنها
ما يتسمى به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقادر فتنعقد بها اليمين الا أن ينوى غير اليمين ومنها ما هو
مشترك كالحي والموجود والبصير فلا تنعقد بها اليمين الا أن ينوى بها اليمين وصفاته ان لم تستعمل في
مخلاف نحو عزرة الله وكبريائه وبقائه والقرآن فتنعقد بها اليمين مطلقا وان كانت قد تستعمل في مخلوق نحو
علم الله وقدرته وحقه فينعتقدها اليمين الا أن ينوى بالعلم المعاوم وبالقدرة المقدور وبالحق العبادة فلا
ولو قال أقسم بالله وأقسمت بالله العقد الا أن ينوى به الاخبار ولو قال لعمر الله وأشهد بالله أو أعزم بالله
أو على عهد الله أو ذمته أو مآثته أو كفائته لا أفعل كذا أو أسألك بالله أو أقسمت عليك بالله لم تنعقد الا
أن ينوى به اليمين

﴿فصل﴾ ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل بيتا شعر خنث وان كان حاضرا وان دخل مسجدا فلا ولا آكل
هذه الحنطة فجعلها دقيقا أو خبزاً لم يحنث أولا آكل سمنا فأكله في عصيدة ونحوها وهو ظاهر فيها أولا
أشرب من هذا النهر فشرب ماءه في كوز حنث أولا آكل لحما فأكل شعما أو كلبية أو كرشا أو كبد أو قلبا أو
طحالا أو ألية أو سمكا أو جرادا فلا حنث أولا لبس ليزيد أو بافوه به له أو اشتراه له فلا ولا أهبه فتصدق عليه

حنث أو عاره أو وهبه فلم يقبل أو قبل ولم يقبض فلا أو لا أتكلم فقرأ القرآن أولاً أو لا أكل فلا نافر أسأله أو كاتبه أو أشار إليه أو لا أستخدمة فخدمه وهو ساكت أو لا أتزوج أو لا أطلق أو لا أبيع فوكل غيره ففعل أولاً أو لا أكل هذه التمرة فاختلطت بتمر كثير فأكل التمرة لا يعلمها أو لا أشرب ماء النهر فشرب بعضه لم يحنث أولاً أو لا أكله زماناً أو حيناً برّ بأدنى زمن أو لا أدخل الدار مثلاً فدخلها ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو محجولاً لم يحنث واليمين باقية لم تنحل أو ليأياً كان هذا غداً فأكله في يومه أو أتلفه أو تلف من الغد بعد ما كان أكله حنث وإن تلف في يومه فلا أو لا أسكن هذه الدار فخرج منها بنية التحويل ثم دخل لنقل القماش لم يحنث أولاً أو لا أسكن زيداً فسكن كل واحد منهما في بيت من دار كبيرة وانقر ديباب وموافق لم يحنث أولاً أو لا ألبس هذا الثوب وهو لا يسه أولاً أو لا أركب هذا وهوراً كبه أولاً أو لا أدخل هذه الدار وهو فيها فاستدام حنث أولاً أو لا أتزوج وهو متزوج أولاً أو لا تطيب وهو متطيب أولاً أو لا تطهر وهو متطهر فاستدام فلا أو لا أدخل هذه الدار فصعد سطحها من خارجها أو صارت عرسه فدخلها لم يحنث أولاً أو لا أدخل دار زيد فدخل مسكنه بكراء أو عارية لم يحنث إلا أن ينوي ما يسكنه وإذا حلف على شيء فقال إن شاء الله تعالى متصلاً باليمين وكان قصد الاستثناء قبل فراغه من اليمين لم يحنث وإن جرى الاستثناء على لسانه على عادته ولم يقصده رفع اليمين أو بداله الاستثناء بعد الفراغ من اليمين لم يصح الاستثناء

﴿فصل﴾ إذا حلف وحنث لزمته الكفارة فإن كان يكفر بالمال جاز قبل الحنث وبعده وإن كان بالصوم لم يجز إلا بعده وهي عتق رقبة صفتها كرقبة الظهار أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين رطل وثلاث رطل بالغدادي حبان من قوت البلد أو كسوتهم مما ينطلق عليه اسم الكسوة ولو من زراً أو مغسولاً لا خلاقاً ويجز بين الأنواع الثلاثة فإن عجز عن أحد الأنواع الثلاثة صام ثلاثة أيام والأفضل تواليها ويجوز متفرقة والعبء لا يكفر بالمال وإن أذن له السيد بل بالصوم ومن بعضه يحكم بالكسوة أو الكسوة دون العتق

﴿باب الاقضية﴾

ولاية القضاء فرض كفاية فإن لم يكن من يصلح إلا واحد تعين عليه فإن امتنع أجبر وليس لهذا أن يأخذ عليه رزقاً إلا أن يكون محتاجاً * ويجوز في بلد قاضيان فأكثر ولا يصح إلا بتولية الإمام له أو نائبه وإن حكم الخصمان رجلاً يصاح للقضاء جاز ولزم حكمه وإن لم يتراضا به بعد الحكم لسن أن يرجع فيه أحدهما قبل أن يحكم امتنع الحكم * ويشترط في القاضي الذكورة والحرية والتكليف والعدالة والعلم والسمع والبصر والنطق * ويندب أن يكون شديداً بلا عنف ليناً بلا ضعف وإن احتاج أن يستخلف في أعماله لسكنتها استخلف من يصلح وإن لم يحتج فلا إلا أن يؤذن له وإن احتاج إلى كاتب فليكن مسلماً عادلاً عاقلاً فقيهاً ولا يتخذ حاجباً فإن احتاج فليكن عاقلاً أميناً بعيداً من الطمع ولا يحكم ولا يولي ولا يسمع البيعة في غيرهما ولا يقبل هدية إلا بمن كان يهاديه قبل الولاية ولم تكن له خصومة ولم ترده هديته بعد التولية ومع هذا فلا فضل أن لا يقبلها ولا يحكم لولده ولا لوالده ولا لرفيقه ولا يقضي وهو غضبان ولا جائع ولا عطشان ولا مهموم ولا فرحان ولا مريض ولا نعان ولا حاقن ولا ضجران ولا في حر من عجم وبردم لم يفعل نفذ حكمه ولا يجلس في المسجد للحكم فإن اتفق جالوسه فيه وحضر خصمان حكم بينهما ويجلس بسكينة ووقار ويحضر الشهود والفقهاء ويشاورهم فيما يشكّل وإن لم يتضح آخره ولم يقلد غيره في الحكم ويسدأ بالصوم بالاول فالاول في خصومة فقط فإن استورا أقرع ويسوى بينهما في المجلس والاقبال وغير ذلك إلا أن يكون أحدهما كافراً أئيقاً مسلم عليم في المجلس ولا يعنف أحدهما ولا يلقبه وله أن يشفع ويؤدى عن أحدهما ما لزمه وينظر أول شيء في المحجوسين ثم في الأيتام ثم في اللقطة

﴿فصل﴾ إذا ادعى الخصم دعوى غير صحيحة لم يسمعها وإن كانت صحيحة قال لا تخرم تقول فإذا أقر

لم يحكم عليه الا بطلب المدعى واذا أنكر فان لم يكن للمدعى بينة فالقول قول المدعى عليه يمينه ولا يحلفه
 الا بطلب المدعى فان امتنع من اليمين ردها على المدعى فان حلف واستحق وان امتنع صرفهما وان سكت
 المدعى عليه فليقل له ان أجبت والاردت اليمين عليه فان لم يجب ردت اليمين على المدعى فيحلف ويستحق
 وان كان القاضي يعلم وجوب الحق فان كان في حدود الله تعالى وهو الزنا والسرقه والمحاربة والشرب لم يحكم
 به وان كان في غير ذلك حكم به واذا لم يعرف لسان الخصم رجع فيه الى عدل يعرف بشرط أن يكون عددا
 يثبت به ذلك الحق واذا حكم بشئ فوجد النص أو الاجماع أو القياس الجلي بخلافه نقضه ولا تصح الدعوى
 الا من مطلق التصرف ولا تصح دعوى الجهول الا في مسائل منها الوصية فان ادعى ديناً ذكر الجنس
 والقدر والصفة وعيناً يمكن تعيينها والا ذكر صفتها فان أنكر المدعى عليه مادعاه صح الجواب وكذا ان
 قال لا يستحق على شئ فان كان المدعى به عيناً في يد أحدهما فالقول قوله يمينه فان كان في يدهما حلفا وجعل
 بينهما نصفين ومن له حق على منككر فله ان يأخذه من ماله بغير اذنه فان كان مكرراً فلا

﴿ باب الشهادة ﴾

تحملها وأداؤها فرض كفاية فان لم يكن الا هو تعين عليه ولا يجوز أن يأخذ أجرة حينئذ فان لم يتعين فله
 الاخذ ولا تقبل الا من حرم مكاف ناطق مستيقظ حسن الديانة ظاهر المروءة ولا تقبل من مغفل ولا من صاحب
 كبيرة ولا من مدمن على صغيرة ولا من لامروءة ككناس وقيم حمام ونحو ذلك وتقبل شهادة الاعمى فيما
 تحمل قبل العمى ولا تقبل فيما تحمل بعده الا بالاستفاضة أو ان يقال في أذنه شئ فيمسك القائل ويحمله الى
 القاضي ويشهد بما قال هناله ولا تقبل شهادة الشخص لولده ووالده ولا شهادة من يجر لنفسه نفعاً ولا من
 يدفع عنها ضرراً ولا شهادة العدو على عدوه ولا شهادة الشخص على فعل نفسه فيقبل في المال وما يقصد منه
 المال كالبيع رجلان أو رجل واحد أو شاهداً مع عين المدعى ومالا يصد منه المال كالنكاح والحدود
 لم يقبل فيه الا شاهداً ذكران ولا يقبل في الزنا واللواط وايمان الهيمة الا أربعة ذكر ويقبل فيما
 لا يطلع عليه الرجال كالولادة رجلان أو رجل واحد أو أربع نسوة والله سبحانه وتعالى أعلم ثم الكتاب
 * ومما نقل في مدح الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه وان كانت مناقبه لا تحصى وفوائده لا تستقصى
 هذه الايات فرسنت هنا ليزيد الواقف عليها شوقاً

يا من يريد من السعادة جملها * هأنث حقا قد عرفت محلها

فاسمع مقالة ناصح لك حلها * ان المذاهب خيرها وأجلها

﴿ مقالة الخبر الامام الشافعي ﴾

أرضاه مولاه فنال المطالب * وحباه فضلاً زائداً نعم الحبا

لم أرأيت له السيد الأتيا * فأخترته وجعلته لي مذهباً

﴿ وعدونه يوم القيامة شافعي ﴾

أكرم به سبطاً كريماً وابن عم * للصطفى المختار من النخب وعم

ورد الحديث له به الفخر الأتم * عالم قرئ فيه نص كالعلم

﴿ هو فيه فردماله من شافعي ﴾

﴿ يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبائي) خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

نحمدك اللهم حمد ايوافى نعمك * ويكافى مزيدك ويدفع تقمك ونصلى ونسلم على القائل من برد الله
به خير ايقفه في الدين * سيدنا محمد وآله الاكرمين * ومحابته والتابعين آمين ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم
بحمد الله تعالى طبع كتاب عمدة السالك وعدة الناسك في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه
وأرضاه وجعل الجنة مثقله ومثواه وهو كتاب جمع من الاحكام الفقهية كل عزيز معتمد وجاء
باسلوب من البيان يزري بالدرارى منشورة على المسجد وكيف لا وهو خاتمة المحققين
وعمدة الفضلاء المتأخرين الامام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب رحمه
الله وأثابه من جزيل انعامه عظيم رضاه وقد تحلت طرره ووشيت غرره
ببعض تقييدات تبين مراده وتزيل عن الواقع ترداده وذلك
بمطبعة الشيخ (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) الكائن
مركزها بسراى رقم ١٢ بشارع التبليطه
بجوار الأزهر الشريف فى شهر شوال

سنة ١٣٤٤ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين



فهرست

كتاب عمدة السالك

| صحيفة | صحيفة |
|---|---|
| ٢١ باب صلاة الخوف | ٢ كتاب الطهارة |
| ٢٢ باب ما يحرم لبسه | ٣ فصل تحلل الطهارة من كل اثناء الخ |
| باب صلاة الجمعة | فصل يندب السواك |
| ٢٣ باب صلاة العيدين | باب الوضوء |
| باب صلاة الكسوف | ٤ باب المسح على الخفين |
| ٢٤ باب صلاة الاستسقاء | ٥ باب أسباب الحديث |
| كتاب الجنائز | باب قضاء الحاجة |
| فصل ثم يغسل فاذا كان رجلا فالاولى بغسله | ٦ باب الغسل |
| الاب الخ | فصل يبدأ بالمغتسل بالتسمية |
| ٢٥ فصل في الكفن | ٧ فصل يسن غسل الجمعة والعيدين الخ |
| فصل في الصلاة على الميت | باب التيمم |
| ٢٦ فصل في الدفن | ٨ باب الحيض |
| فصل في التعزية | ٩ باب النجاسات |
| كتاب الزكاة | كتاب الصلاة |
| ٢٧ باب صدقة الموالي | ١٠ باب المواقيت |
| ٢٨ باب زكاة النبات | باب الأذان والاقامة |
| ٢٩ باب زكاة الذهب والفضة | ١١ باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة |
| باب زكاة العروض | باب ستر العورة |
| باب زكاة المعدن والركاز | ١٢ باب استقبال القبلة |
| باب زكاة الفطر | باب صفة الصلاة |
| باب قسم الصدقات | ١٥ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما يجب |
| ٣١ كتاب الصيام | ١٦ باب صلاة التطوع |
| ٣٢ فصل يندب صوم ستة من شوال الخ | ١٧ باب سجود السهو |
| فصل في الاعتكاف | ١٨ فصل سجود التلاوة سنة |
| ٣٣ كتاب الحج | باب صلاة الجماعة |
| ٣٤ فصل في ميقات الحج والعمرة | ١٩ فصل أولى الناس بالامامة |
| فصل اذا أراد أن يحرم اغتسل الخ | ٢٠ فصل السنة أن يقف الذكران الخ |
| ٣٥ فصل اذا أراد دخول مكة اغتسل الخ | باب الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها |
| ٣٨ فصل فاذا فرغ من طواف الافاضة الخ | باب صلاة المريض |
| ٣٩ فصل في صفة العمرة | ٢١ باب صلاة المسافر |

صحيفة

٣٩ باب الاضحية

٤٠ فصل العقيقة

باب الاطعمة

باب الصيد والذبايح

باب النحر

كتاب البيع

٤١ فصل للبيع شروط خمسة

فصل في الربا

٤٢ فصل لا يصح بيع نتاج النخيل

فصل من علم بالسلعة غيبا الخ

فصل في بيع الثمرة

٤٣ فصل في المبيع قبل قبضه

فصل اذا اتفقا على صحة العقد

باب السلم

فصل في القرض

٤٤ باب الرهن

باب التفليس

باب الحبر

باب الخوالة

باب الضمان

٤٥ باب الشراكة

باب الوكالة

٤٦ باب الوديعة

باب العارية

باب الغصب

٤٧ باب الشفعة

باب القراض

باب المساقاة

٤٨ فصل في العمل في الارض الخ

باب الاجارة

فصل من بنى لي حائط الخ

٤٩ باب اللقطة واللقيط

فصل التقاط المنبوذ فرض كفاية

باب المسابقة

صحيفة

باب الوقف

٥٠ باب الهبة

باب العتق

باب التدبير

فصل في الكتابة

٥١ فصل اذا اولد جاريته الخ

باب الوصية

٥٢ كتاب الفرائض

فصل في ميراث أهل الفروض

٥٣ فصل في الحجب

٥٤ فصل في العصباء .

كتاب النكاح

٥٥ فصل يجب تسليم المرأة على الفور

فصل يحرم نكاح الام الخ

فصل اذا وجد أحدهما الآخر محضونا الخ

٥٦ كتاب الصداق

فصل وليمة العرس ستة الخ

باب معاشره الازواج

٥٨ باب النفقات

فصل يجب على الشخص ذكر اكان أو أنثى

اذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن يتفق

على الآباء الخ

٥٩ فصل أحق الناس بحضانة الطفل الام

باب الطلاق

٦٠ فصل يصح الخلع الخ

فصل من شك هل طلق أم لا

فصل اذا طلق الحر طلقه الخ

فصل الايلاء سراً

فصل في الظهار

باب العدة

٦١ فصل من ملك أمة حرم عليه وطؤها

والاستمتاع بها حتى يستبرئها

فصل من أتت أمتة بولد الخ

٦٢ فصل من قدف زوجته الخ

صحيحة

باب الرضاع ٦٢

كتاب الجنائيات

فصل اذا كان القتل خطأ الخ ٦٣

فصل تجب الكفارة ٦٣

فصل اذا خرج على الامام طائفة

باب الصيال ٦٤

باب الردة ٦٤

باب الجهاد

باب القنينة ٦٤

فصل تعقد الذمة لليهود والنصارى

باب الزنا ٦٥

صحيحة

باب القذف ٦٥

باب السرقة

فصل من شرب السلاح وأخاف السبيل ٦٦

فصل كل شراب أسكر كثيره حرم الخ

فصل من أتى معصية لاحد فيها

باب الإيمان

فصل ومن حلف لا يدخل بيتا

فصل اذا حلف وحنت ٦٧

باب الاقضية

فصل اذا ادعى الخصم الخ

باب الشهادة ٦٨

(تمت)

ع 191 RESERVED ع 196544



MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH

This book is due on the date last stamped. An
over due charge of one anna will be charged for
each day the book is kept over time.

199

